

جمهورية مصر العربية



**البيان المالي**  
**عن مشروع الموازنة العامة للدولة**  
**للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣**

القاهرة ٢٠١٢



(أ)

## محتويات البيان المالي

عن

### مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

رقم الصفحة

١	المقدمة
٧	الفصل الأول : الموقف الإقتصادي وتحديات المرحلة
٧	أولاً : - الموقف الإقتصادي على الصعيد الخارجي
١٥	ثانياً : - الموقف الإقتصادي على الصعيد المحلي وتحديات المرحلة
٢١	الفصل الثاني : الصورة الاجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة :
٢٢	أولاً : - تحليل المصروفات
٢٦	ثانياً : - تحليل الإيرادات
٣١	الفصل الثالث : أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٣٤	أولاً : - التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٤٦	ثانياً : - التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٧٩	ثالثاً : - التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

( ب )

رقم الصفحة

٩٩ **الفصل الرابع : البعد الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢**

١٠٥ **الفصل الخامس : التوازنات المالية الأساسية لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢**

- ١٠٦ أولاً :- العجز النقدي للموازنة  
١٠٧ ثانياً :- صافي الحيازة من الأصول المالية  
١٠٩ ثالثاً :- العجز الكلي للموازنة  
١١١ رابعاً :- إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة  
١١٣ خامساً :- مركز الدين العام المحلي والخارجي

١١٩ **الفصل السادس : مشروع موازنة الخزينة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢**

١٢٣ **الفصل السابع : توجهات السياسة المالية في الاجل المتوسط**  
١٢٤ - الإجراءات ذات الأولوية خلال الأجل المتوسط  
١٢٧ - تقديرات الموازنة العامة والدين خلال الاعوام الثلاثة القادمة

١٢٩ **الفصل الثامن : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية**

١٣٤ **الخاتمة**

( ج )

## بيان الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول	البيان
٨	١	تطورات معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى
١٤	٢	تطور الأسعار العالمية لمجموعة مختارة من أهم السلع الأولية
١٩	٣	المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكلى
٢٨	٤	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٢٩	٥	الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة
٣٥	٦	استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة
٣٧	٧	المصروفات والإيرادات
٣٩	٨	المصروفات
٤١	٩	حيازة الأصول المالية
٤٢	١٠	سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية
٤٤	١١	الإيرادات العامة
٥٠	١٢	الأجور وتعويضات العاملين
٥٢	١٣	شراء السلع والخدمات
٥٧	١٤	الفوائد
٦١	١٥	الدعم والمنح والحزايا الاجتماعية
٦٣	١٦	دعم السلع التمويينية بمشروع السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٦٥	١٧	دعم المنتجات البترولية بمشروع السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٧٤	١٨	شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات "
٧٥	١٩	الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

( د )

رقم الصفحة	رقم الجدول	البيان
٧٧	٢٠	التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة
٧٨	٢١	المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى ابواب المصروفات لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
٨٠	٢٢	الإيرادات العامة
٨٢	٢٣	تطور حصيلة الإيرادات الضريبية
٨٤	٢٤	مكونات الإيرادات الضريبية
٨٦	٢٥	الضرائب العامة
٨٩	٢٦	ضرائب المبيعات
٩١	٢٧	الضرائب والرسوم الجمركية
٩٤	٢٨	الإيرادات الضريبية الأخرى
٩٧	٢٩	الإيرادات الأخرى
١٠٢	٣٠	البعد الاجتماعى
١٠٣	٣١	نسب بنود البعد الاجتماعى إلى الإنفاق العام بعد استبعاد سداد أصل وخدمة الدين العام
١٠٨	٣٢	صافى حيازة الأصول المالية
١١٠	٣٣	العجز الكلى
١١٢	٣٤	صافى الاقتراض ومصادر التمويل
١١٤	٣٥	تطور صافى الدين العام
١١٦	٣٦	تطور صافى الدين المحلى والخارجى

( هـ )

رقم الصفحة	رقم الجدول	البيان
١٢٠	٣٧	موازنة الخزانة العامة ( الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة )
١٢١	٣٨	موازنة الخزانة العامة ( النتائج العامة للموازنة العامة )
١٢٨	٣٩	تقديرات اداء الموازنة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات القادمة (٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٤/٢٠١٥)
١٣١	٤٠	بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها من مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٣٢	٤١	ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وموازنة ٢٠١٢/٢٠١١
١٣٣	٤٢	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وموازنة ٢٠١٢/٢٠١١



**”بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ”**

**” إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ  
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ”**

**” صدق الله العظيم ”**

**السيد المشير / حسين طنطاوى**

**رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

**السادة/ أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

أتشرف بأن أتقدم إلى حضراتكم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية المقبلة ٢٠١٢/٢٠١٣ ، وبوصف أن الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي للخطة العامة عن سنة مالية مقبلة تستهدف تحقيق معدلات نمو ترتقي بالإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وترفع بمستويات الدخل وتعمل على تنشيط الاستثمار وتزيد من حجم التشغيل وتخفف من حجم البطالة ، وهي في كل الأحوال موازنة مالية في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تسعى إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة في إطار التوازن المطلوب بين تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتبعاً لذلك فإنني أتشرف بان اعرض على حضراتكم البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ، وهي بالمناسبة تصاحب أولى سنوات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٧.

وبداية فإننا نشهد وبلا شك أن مصر تمر بمرحلة فارقة من تاريخها السياسي، وتواجه مرحلة دقيقة للغاية على الصعيد الاقتصادي وعليها أن تعمل بكل إمكاناتها على تلبية المتطلبات الاجتماعية في معادلة صعبة توازن بين الممكن والمطلوب ومحاربة الفقر والقضاء على البطالة ولكن يسبق ذلك كله أن العدالة الاجتماعية ينبغي أن تكون مرشداً في العمل.

ومن ثم فإن صياغة البيان المالي الذي تعبر عنه الموازنة العامة للدولة يجب أن يربط السياسة الاقتصادية برؤية عملية قادرة على أن تسهم في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية بجانب سيرها في رسم السياسة الاقتصادية لتحقيق معدلات النمو اللازم وان تنعكس النتائج في شكل زيادة حقيقية في دخول المواطنين وتحقيق ثمار العيش الكريم في كل بيت مصري .

والموازنة العامة للدولة للسنة المالية المقبلة ٢٠١٣/٢٠١٢ إنما تأتي بعد ثمانية عشر شهراً واجه الاقتصاد المصري خلالها العديد من التحديات نتيجة للظروف المرتبطة بالفترة الانتقالية التي نمر بها.

فقد شهدت تلك الفترة خاصة في السنة الأولى التي أعقبت ثورة يناير العظيمة تراجعاً في معدلات النمو وانخفاضاً وانحساراً في الاحتياطيات الدولية وضغوطاً متزايدة على الموازنة العامة للدولة واتساعاً في الفجوة التمويلية والتي تعكسها بشكل واضح الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة المحلية خاصة مع الانخفاض في السيولة المحلية المتاحة للتمويل وما أدى إلى انحسار ما يطلق عليه "الحيز المالي" أو "المساحة المالية" المتاحة لدى السياسة المالية التي تسمح بالتدخل استثناءً لمواجهة الظروف الطارئة ، هذا بجانب زيادة حالة الترقب بخصوص الأداء الاقتصادي في الأجل المتوسط وقدرته على استعادة عافيته خلال فترة قصيرة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه.

ويتزامن مع ذلك ما يواجهه الإقتصاد العالمي لواحدة من أسوأ الأزمات - خاصة في دول الإتحاد الأوروبي الشريك الإقتصادي الرئيسي لمصر - والتي يتطلب علاجها ليس فقط مجرد ضخ لموارد مالية كبيرة أو تطبيق مجموعة إجراءات اقتصادية صعبة، وإنما تحتاج في الأساس إلى علاج للخلل في التوازنات المالية والإقتصادية على مستوى المناطق المختلفة في العالم، وهي قضية تلعب السياسة الدولية فيها الدور الأكبر، وبالتالي سيطول أمد حلها بشكل جذري أو مستدام، ويجب أن نستعد لمواجهة تبعاتها كلما تطلب الأمر ذلك.

وقد أثرت هذه التطورات على تقييم الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري وتخفيض مؤسسات التقييم السيادي لتصنيف مصر الائتماني عدة مرات، بجانب تعرض الجدارة الائتمانية للإستثمارات المصرية ومؤسساتها - بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي - للإخفاض نتيجة لتراجع التقييم السيادي، وهو ما تطلب مزيداً من الجهد والإصلاحات لإعادة بناء الثقة في الإقتصاد الوطني مجدداً.

ومن ثم فقد سعت الحكومة الانتقالية الحالية خلال الستة أشهر الماضية إلى تكثيف جهودها بداية لحصر التراجع الاقتصادي ونزيف تدهور الموازنة العامة ، مع الحرص في ذات الوقت على مراعاة متطلبات اجتماعية حتمية رغما عن الضغوط الهائلة على موازنة الدولة وقد أمكن بفضل الله تعالى وبجهود وتكاتف جميع أبناء هذا الوطن المخلصين إلى :-

● تحقيق معدل نمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وصل إلى ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان قد تراجع إلى النمو بالسالب -٤,٣٪ خلال الفترة المقارنة ٢٠١١/٢٠١٠.

● ترشيد الإنفاق العام للدولة بموجب المرسوم بقانون ١٨٩ لسنة ٢٠١١ حيث تم تخفيض مصروفات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ١٤,٣ مليار جنيه مرتكزين على تخفيض المصروفات التي لا تمس محدودي الدخل بحال من الأحوال ، كما تبذل جهود أخرى في محاولة لتعظيم حجم هذا الترشيد إلى ٢٠ وربما ٢٥ مليار جنيه إذا ما سمحت الظروف بذلك.

- تكثيف الجهود لعودة عجلة النشاط الاقتصادي للدوران خاصة مع التحسن التدريجي في الحالة الأمنية حتى وان بدت غير كافية الا ان ذلك أمر يتطلب بعض الوقت ، ومن ثم فقد بدأت عجلة دوران السياحة ونمو الصناعات التحويلية وبدأ الحركة في قطاع التشييد والبناء ، واستمرار قناة السويس في أدائها المتميز .
- الحد من التراجع المستمر في احتياطات مصر من النقد الأجنبي بتفعيل أداء النشاط الاقتصادي ولو كان بصورة بطيئة بعض الشيء .
- الاهتمام بالعديد من البرامج الاجتماعية التي كفلت رعاية المزارعين وفك جانب من تشابكاتهم المالية مع بنك التنمية والائتمان الزراعي وتوفير الرعاية الصحية للمرأة المعيلة وللمواليد والأطفال دون السن المدرسى ورفع معاش الضمان الاجتماعي وزيادة أعداد المستفيدين منه وتوفير الاعتمادات اللازمة للتغذية المدرسية واستكمال تنفيذ برنامج دعم إسكان محدودي الدخل ، وزيادة المعاشات بواقع ١٠ ٪ مع مراعاة أصحاب المعاشات البسيطة ووضع حد ادنى للزيادة التي تقررت من الإجراءات الاجتماعية .
- رفع دعم الغاز عن الصناعات كثيفة استخدام الغاز ليصب الأمر فى صالح الموازنة العامة للدولة وتخفيض فاتورة دعم المواد البترولية .
- وضع حد أقصى للدخول يرتبط بالحد الأدنى لها عملا على تقليل الفروق بين الفئات التي تستفيد من المال العام وتحقيقا للعدالة الاجتماعية ، مع وضع القواعد التنفيذية والعملية لتطبيق المعايير التى استهدفها المرسوم بقانون الصادر فى هذا الشأن .

- الاستجابة للعديد من المطالب الفئوية رغما عن التزيد في البعض منها، والسير التدريجي لتثبيت العمالة المؤقتة مع التخطيط لاستبعاد باقي الفئات المتعاقدة لفترات محدودة على أبواب الموازنة خلافا للباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" أو تلك المتعاقدة على الصناديق والحسابات الخاصة تعاقدات مؤقتة وبأجور زهيدة .

وفي ضوء هذه المعطيات فإن تنفيذ السياسة الإقتصادية والمالية خلال مرحلة جديدة من تاريخ مصر يجب أن تركز على إعادة بناء الثقة فى اقتصادنا الوطني والتعامل مع مشكلة نقص السيولة المحلية ، والإطلاق نحو تحقيق نمو شامل ومستدام مبنياً على قواعد مؤسسية قوية ليصل بثماره لجموع المصريين فيما يعرف "بالنمو الشامل" بشقيه الإقتصادى والإجتماعى، وذلك من خلال العمل على مجموعة من المحاور رئيسية تتلخص فى زيادة معدلات النمو التشغيلي، وتعزيز الإستقرار المالى والإقتصادى من خلال تطبيق إجراءات هيكلية تتسم أثارها بالاستدامة، بجانب تدعيم أطر الحوكمة الحصيفة فى المجالات العامة وفى مجالات عمل الشركات، وتدعيم أطر الشفافية والرقابة والمحاسبة والحوار المجتمعي ، وإقرار سياسات وبرامج فاعلة لتدعيم مظلة الحماية الاجتماعية مع تحقيق قدر أكبر من العدالة فيها، وبناء أطر ناجزه للتعاون مع العالم الخارجى تقوم على الندية والتقييم العادل للمصالح المشتركة.

ولا شك فى أن هيكل الإقتصاد المصرى قد تغير بصورة كبيرة، وأن القوى الدافعة لتحقيق النمو فيه أصبحت تتسم بقدر واضح من التنوع والديناميكية فى نفس الوقت لتتضمن قطاعات إنتاجية عديدة على رأسها قطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والإتصالات، والخدمات المالية، وذلك بجانب القطاعات التقليدية والتي كانت تمثل عناصر إنطلاق الإقتصاد المصرى فى السابق وتتضمن كل من قطاعي البترول وقناة السويس، وهو التغير الذى أعطى الإقتصاد قدره على الصمود لفترة لا يستهان بها أمام الأزمات الخارجية والداخلية التي واجهته. إلا أن استمرار قدرة الإقتصاد على تجاوز هذه الظروف يتطلب التحرك بشكل حاسم وعاجل لإستعادة هذه القطاعات لنشاطها وقدراتها التشغيلية.

وأعود لأؤكد أن التداعيات الإقتصادية السلبية التي تشهدها البلاد حالياً، هي تداعيات وقتية ومتوقعة، ومرتبطة فى الأساس بتراجع معدلات الثقة فى الإقتصاد المصري أثناء المرحلة الإنتقالية الراهنة، وهى فى نفس الوقت لم تكن مرتبطة بضعف هيكلية الإقتصاد المصري ومقوماته، وهو ما يدعو للتفاؤل - أقول التفاؤل الحذر - ويدعو أيضاً لسرعة التكاتف من قبل مختلف القوى السياسية وكافة أطراف المجتمع لإستيعابها قبل أن تتحول إلى مراكز ضعف تؤثر على بنى الإقتصاد الوطني وهياكله الإنتاجية. وبالتالي فنحن أمام ضرورة للعمل بىداً واحدة للنهوض بالإقتصاد المصري مرة أخرى وإستعادة مكانته ومكانة أسواقه بين الإقتصادات الواعدة، وهو ما يمكن تحقيقه خلال سنوات قليلة بإذن الله .

**وفى إطار عرض البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ فأنى أتشرف بان أتناول ما يأتى :-**

- أولاً : الموقف الإقتصادى وتحديات المرحلة .
- ثانياً : الصورة الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢/٢٠١٣ .
- ثالثاً : أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .
- رابعاً : البعد الاجتماعى فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .
- خامساً: التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .
- سادساً: مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .
- سابعاً : توجهات السياسة المالية فى الأجل المتوسط .
- ثامناً : العلاقات مع الهيئات الإقتصادية

وزير المالية

  
ممتاز السعيد

## الفصل الأول

### الموقف الإقتصادي وتحديات المرحلة

السيد المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

من الأهمية بمكان ونحن نمهد لعرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ أن نتعرض إلى كل من الموقف الإقتصادي على الصعيد العالمي والموقف الإقتصادي على الصعيد المحلي لكي نتعرف على ما نواجهه من تحديات.

#### أولاً : الموقف الإقتصادي على الصعيد الخارجي ١- أداء الإقتصاد العالمي:

شهد الإقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١١ تراجعاً ملحوظاً في معدلات النمو حيث حقق نمواً بـ ٣,٩% مقابل ٥,٣% في عام ٢٠١٠، وذلك بسبب تراجع أداء اقتصاديات الدول المتقدمة وعلى الأخص الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التراجع النسبي لمعدلات النمو في الإقتصادات الصاعدة والناشئة عن مستوياتها المرتفعة التي حققتها في السنوات السابقة.

ويتوقع تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١٢ أن يستمر تراجع نمو الإقتصاد العالمي ليبلغ ٣,٥% في عام ٢٠١٢، قبل أن يعاود الارتفاع إلى نحو ٤,١% في عام ٢٠١٣ مع التوقع بارتفاع الطلب العالمي غير الحكومي، وفي ظل عودة التحسن للمؤشرات الإقتصادية الكلية مع قيام الحكومات بإتباع سياسات الإصلاح والضبط المالي التي بدأت تطبقها بعض الدول المتقدمة في الوقت الحالي.

وقد برزت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢ بعض المؤشرات الإيجابية التي ساهمت في تحسين التوقعات بشأن أداء الإقتصاد العالمي إلا أنها لا تزال قيد المحاذير كما سيرد تباعاً. فمن ناحية تحسنت مؤشرات الاستهلاك الصناعي في الدول المتقدمة والناشئة نسبياً، كما تحسنت مؤشرات التوظيف في الولايات المتحدة مع توقع انخفاض معدل البطالة من نحو ٩٪ في عام ٢٠١١ إلى ما بين ٧,٨٪ و ٨٪ في أواخر عام ٢٠١٢. كما أدى إنتهاء أثر الفيضان في تايلاند بالإضافة إلى تسارع وتيرة إعادة الإعمار باليابان بعد الزلزال المدمر الذي أجتاحتها إلى زيادة الإنتاج الصناعي والتجاري في مختلف الدول الآسيوية ومع وجود توقعات بزيادة معدلات نمو الناتج الآسيوي.

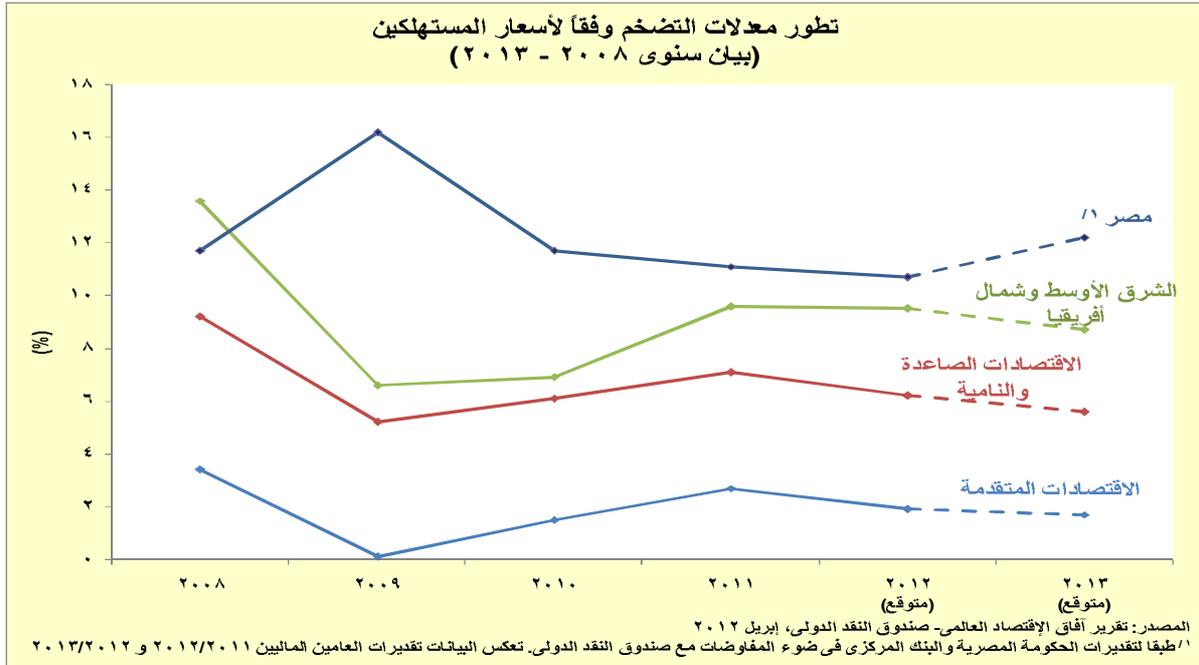
جدول (١) تطورات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

التغير السنوي		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨	
التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨
في إبريل	في يناير	في إبريل	في يناير	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٤,١	٣,٩	٣,٥	٣,٣	٣,٩	٥,٣	-٠,٦	٢,٨				
٢,٠	١,٩	١,٤	١,٢	١,٦	٣,٢	-٣,٦	٠,٠				
٢,٤	٢,٢	٢,١	١,٨	١,٧	٣,٠	-٣,٥	-٠,٣				
٠,٩	٠,٨	-٠,٣	-٠,٥	١,٤	١,٩	-٤,٣	٠,٤				
١,٧	١,٦	٢,٠	١,٧	-٠,٧	٤,٤	-٥,٥	-١,٠				
٢,٠	٢,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٢,١	-٤,٤	-١,١				
٢,٢	٢,٠	٢,١	١,٧	٢,٥	٣,٢	-٢,٨	٠,٧				
٦,٠	٥,٩	٥,٧	٥,٤	٦,٢	٧,٥	٢,٨	٦,٠				
٢,٩	٢,٤	١,٩	١,١	٥,٣	٤,٥	-٣,٦	٣,٢				
٤,١	٣,٨	٤,٢	٣,٧	٤,٩	٤,٨	-٦,٤	٥,٤				
٧,٩	٧,٨	٧,٣	٧,٣	٧,٨	٩,٧	٧,١	٧,٨				
٨,٨	٨,٨	٨,٢	٨,٢	٩,٢	١٠,٤	٩,٢	٩,٦				
٧,٣	٧,٣	٦,٩	٧,٠	٧,٢	١٠,٦	٦,٦	٦,٢				
٤,١	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٤,٥	٦,٢	-١,٦	٤,٢				
٣,٧	٣,٦	٤,٢	٣,٢	٣,٥	٤,٩	٢,٧	٤,٧				
٣,٥		٢,٠		١,٨	٥,١	٤,٧	٧,٢				
٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٥	٥,١	٥,٣	٢,٨	٥,٦				

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمي- صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٢.

/ طبقاً لتقديرات الحكومة المصرية في ضوء المشاورات مع بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت مصر خلال الفترة من ٢٨ مارس إلى ١٠ أبريل ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البيانات التي تخص مصر تعكس التطورات خلال الأعوام المالية وليس الميلادية مثل باقي الدول ، الجدير بالذكر أن معدل البطالة في أبريل ٢٠١٢ في الولايات المتحدة كان قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثة أعوام محققاً ٨,١٪.

وعلى الرغم من دلائل التحسن المشار إليها في فإن مؤشرات التعافي في الإقتصاد العالمي تتسم بالهشاشة ولا تزال البيئة الإقتصادية العالمية يحيط بها كثير من المخاطر وفي مقدمتها عدم معالجة الأسباب الجوهرية للأزمة العالمية حتى الآن والتمثلة في إختلال التوازنات بين المناطق الرئيسية بالإقتصاد العالمي وكذا المشاكل الهيكلية في القطاع المالي والأسواق العالمية وتأثر العديد من البلدان بهذه العوامل خاصة في دول الإتحاد الأوروبي. ويصاحب ذلك عوامل انكماشية من بينها التحول من الحزم المالية المحفزة للنشاط الإقتصادى إلى سياسات تحقيق الانضباط المالى نتيجة ارتفاع معدلات الديون وعجز الموازنة في أغلب الدول -خاصة البلدان المتقدمة- والتي صاحبها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، بجانب ارتفاع معدلات التضخم العالمية دفعا من صعود الأسعار العالمية للبتروول وتذبذب أسعار الغذاء. هذا بجانب سعى البنوك العالمية لتخفيض حجم محافظها الائتمانية وتراجع القطاع العائلي عن الإقتراض والخسائر التي لا تزال تسيطر على مجمل سوق العقارات الأمريكية ، وهي عوامل تضع في مجموعها الكثير من التحديات أمام تعافى الإقتصاد العالمي ، أو استدامة هذا التعافي لمدة طويلة.



ففي دول منطقة اليورو من المنتظر تطبيق إجراءات تقشفية يقدر حجمها بنحو ١,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي في عام ٢٠١٢، حيث تتراوح في حدتها بين الدول التي تواجه أزمة الديون السيادية مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا والدول الأخرى التي تتفادى الوقوع في نفس المصير. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسات إلى دخول منطقة اليورو في حالة ركود خلال عام ٢٠١٢ (نمو سلبي متوقع بنسبة ٠,٣٪ من الناتج)، وبالتالي بقاء معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة والتي تصل إلى نحو ٢٥٪ في إسبانيا على سبيل المثال. وترتفع المخاوف من تزايد حدة التدهور في الإقتصاد الأوروبي والمؤسسات المصرفية العالمية بل وتهديد كيان العملة الأوروبية الموحدة نفسه في حالة ما إذا أسفرت الانتخابات البرلمانية اليونانية في منتصف يونيو ٢٠١٢ عن نجاح الأحزاب الرفضية لتنفيذ حزمة جديدة من الإجراءات التقشفية تبدأ في الشهر التالي، وهو ما سيترتب عليه خروج اليونان من منطقة اليورو وإمكانية انتقال الأثر السلبي إلى دول جنوب أوروبا الأخرى بل وتهديد بقائها داخل العملة الأوروبية الموحدة.

ويتسبب ركود منطقة اليورو في تأثير سلبي على أداء إقتصادات الدول النامية المرتبطة بعلاقات إقتصادية وثيقة مع أوروبا بما في ذلك مصر وباقي دول جنوب المتوسط، حيث تؤثر على حجم التجارة البينية وخاصة صادرات دول جنوب المتوسط، وكذا حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية، والمساعدات المالية، والسياحة الأوروبية، وتحويلات العاملين بالخارج مما يضيف بضغط إضافية على إقتصادات هذه الدول.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فعلى الرغم من التحسن الذي أوضحت مؤخرًا بعض المؤشرات الإقتصادية كما سبقت الإشارة، إلا أن عدم إيجاد حلول حاسمة واضحة لمشكلة تفاقم الديون وعجز الموازنة - خاصة في ظل عام الإنتخابات الرئاسية الأمريكية - يلقي شكوكًا حول مستقبل الإقتصاد الأمريكي وقدرته على النمو بمعدل أكثر من ١,٩٪ في عام ٢٠١٢، خاصة في ضوء ضعف أداء سوق العقارات هناك وكذا الآثار المرتبطة بالأزمة الأوروبية والتي تحد من قدرة الإقتصاد الأمريكي على سرعة التعافي.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو فى الصين - ثانى أكبر إقتصاد فى العالم - إلى نحو ٨,٢٪ فى عام ٢٠١٢ بانخفاض ١ نقطة مئوية عن عام ٢٠١١ ومقابل ١٠,٤٪ فى العام السابق. فقد إنخفض الفائض فى ميزان المعاملات الخارجية للصين إلى ٢,٨٪ من الناتج فى عام ٢٠١١ مقابل فائض ١٠,١٪ من الناتج فى عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة إنخفاض الفائض التجارى الذى صاحب إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، وإرتفاع تكلفة الإنتاج المحلية، وتراجع معدلات الطلب من شركاء التجارة الرئيسيين للصين.

أما بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تراجع معدل النمو إلى متوسط ٣,٥٪ فى عام ٢٠١١ ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو ٤,٢٪ فى عام ٢٠١٢، وكان التراجع بشكل أكبر لدى الدول المستوردة للبتروى فى المنطقة حيث بلغ متوسط معدل النمو بها نحو ٢٪ فقط فى عام ٢٠١١ ومتوقع أن يصل إلى نحو ٢,٢٪ فى عام ٢٠١٢. وقد تأثرت إقتصادات دول المنطقة بالتكلفة المصاحبة لعملية التحول السياسى خاصة فى دول شمال إفريقيا، حيث تعاني هذه الدول من إنخفاض فى مواردها بالنقد الأجنبى نتيجة تراجع تدفق السياحة والإستثمارات الأجنبية إليها إرتباطاً بالتداعيات السلبية للتطورات الخارجية مثل ركود الإقتصاد الأوروبى الشريك التجارى الرئيسى لدول المنطقة وإرتفاع أسعار البتروى العالمية. كما تواجه دول التحول الديمقراطى تحديات مهمة تتمثل فى عدم قدرة إقتصاداتها على توفير فرص عمل تكفى الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة للشباب، وتلبية المطالب الشعبية المتزايدة، ومدى قدرتها على تطبيق نموذج جديد للنمو الإقتصادى الذى تتشارك فى ثماره كافة أطراف المجتمع. وقد قدرت ورقة عمل فى إجتماع وزراء المالية لدول شراكة دوفيل فى إبريل ٢٠١٢ إحتياجات الدول المستوردة للبتروى فى المنطقة لسد فجوة التمويل الخارجى وعجز الموازنات العامة بها بنحو ٩٣ مليار دولار و ١٠٣ مليار دولار على التوالى خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

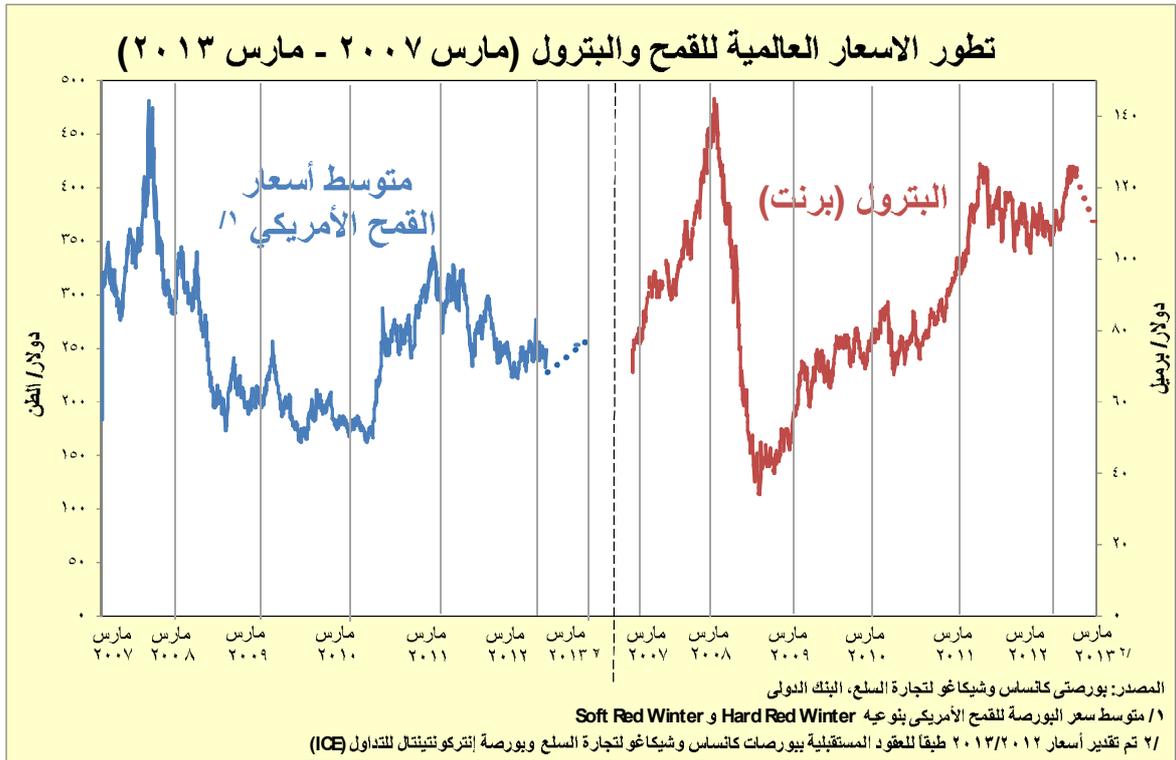
## ٢- أداء أسواق السلع الرئيسية

من جهة أخرى فإن تطورات أسعار السلع الأولية فى الأسواق العالمية تمثل ضغوطاً إضافية على معدلات التضخم العالمية بجانب تأثيراتها الحادة على الأمن الغذائى فى الدول النامية المستوردة للغذاء. وقد تأثرت أسعار الغذاء العالمية تذبذباً بعدة عوامل من بينها زيادة الطلب من الدول النامية وموجات الجفاف فى بعض الدول المنتجة من ناحية ووجود زيادة فى المخزون العالمى فى بعض السلع نتيجة زيادة إنتاج بعض المحاصيل مثل الحبوب من ناحية أخرى. وعلى الرغم من إرتفاع مستويات المخزون العالمى من الغذاء خلال العام الماضى فإن حجم هذا المخزون يظل أقل من متوسط العقود الأربعة الماضية نسبة لمعدلات الإستهلاك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولى. ويمثل التذبذب فى أسعار الغذاء ضغوطاً إضافية على موازنات الدول النامية خاصة المستوردة للغذاء.

وقد شهد متوسط سعر القمح الأمريكى فى البورصات العالمية تراجعاً خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة ٨٪ مقارنة بالشهور التسعة الأولى من العام المالى السابق ليبلغ متوسط ٢٥٢ دولار/طن. نتيجة لقيام المزارعين بزيادة المساحات المزروعة فى العديد من الدول المنتجة للقمح للاستفادة من إرتفاع الأسعار خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، وبالأخص زيادة المحصول فى الولايات المتحدة ثانى أكبر مصدر للقمح عالمياً، مما أدى إلى زيادة التوقعات بارتفاع كميات المخزون العالمى للقمح فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٢٪ مقارنة بالعام السابق. من جهة أخرى، فقد ساهم إرتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية فى إنخفاض الطلب العالمى على عقود شراء القمح فى الأسواق العالمية.

وفى الوقت نفسه إستمرت أسعار زيت فول الصويا فى الارتفاع خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، حيث بلغت متوسط ١١٧٠ دولار/طن خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة ٨٪ عن الشهور التسعة الأولى من العام المالى السابق. ويرجع ذلك إلى تأثر إنتاج فول الصويا بدول أمريكا اللاتينية- وهى من أكبر الدول المصدرة لزيت فول الصويا على مستوى

العالم - من طقس جاف خلال هذا العام أدى إلى خسارة فى إنتاجية المحاصيل بنسبة وصلت إلى ٣٠٪. كما ساهم ارتفاع أسعار البترول العالمية فى ارتفاع سعر زيت فول الصويا خلال فترة الدراسة فى ضوء علاقة الارتباط بين إتجاه أسعار السلعتين نتيجة إمكانية استخدام الزيوت النباتية فى إنتاج وقود حيوى كبديل لمصادر الطاقة التقليدية.



أما بالنسبة لأسعار البترول العالمية فقد تسببت التطورات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط فى إرتفاع مستمر فى أسعار البترول بالبورصات العالمية عند معدلات بلغت بالنسبة لسعر برنت أعلى من ١٢٠ دولار/برميل فى أغلب الأوقات خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٢، حيث أدى إنخفاض الإنتاج والتصدير من ليبيا فى إنخفاض المعروض العالمى، بالإضافة إلى مخاطر التصعيد مع إيران والذي قد يؤثر ليس فقط على إمدادات إيران من البترول ولكن على إغلاق مضيق هرمز الذى تعبر من خلاله نحو ٤٠٪ من التجارة العالمية للبترول. وتشير التوقعات إلى تراوح سعر البترول بين ١١٠ و ١١٣ دولار للبرميل خلال ٢٠١٢.

**جدول رقم (٢)**  
**تطور الأسعار العالمية لمجموعة مختارة من أهم السلع**  
**الأولية**

(دولار/طن)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	السلعة
تقديرات		فعليات			
					<b>سلع غذائية</b>
٢٧٠	٢٩٠	٣١٦,٣	٢٢٣,٦	٢٢٤,١	القمح <sup>١/</sup>
-٦,٩%	-٨,٣%	٤١,٥%	-٠,٢%		معدل النمو
٢٣٠	٢٦٠	٢٩١,٧	١٨٥,٩	١٦٥,٥	الذرة
-١١,٥%	-١٠,٩%	٥٦,٩%	١٢,٣%		معدل النمو
٤٩٠	٥٠٠	٥٤٣,٠	٤٨٨,٩	٥٥٥,٠	الأرز <sup>٢/</sup>
-٢,٠%	-٧,٩%	١١,١%	-١١,٩%		معدل النمو
١٠٠٠	١١٠٠	١٢٩٩,٣	١٠٠٤,٦	٨٤٨,٧	زيت فول الصويا
-٩,١%	-١٥,٣%	٢٩,٣%	١٨,٤%		معدل النمو
٤٥٠	٤٨٠	٥٧٣,٢	٤٦٩,٣	٤٠,٠	السكر
-٦,٣%	-١٦,٣%	٢٢,١%	١٠٧٣,٣%		معدل النمو
٢٤٠٠	٢٧٠٠	٢٩٨٠,١	٣١٣٣,٠	٢٨٨٨,٨	الكاكاو
-١١,١%	-٩,٤%	-٤,٩%	٨,٥%		معدل النمو
٢٧٦٠	٢٨١٠	٢٩٢٠,٥	٢٨٨٤,٩	٢٧٢٤,٠	الشاي
-١,٨%	-٣,٨%	١,٢%	٥,٩%		معدل النمو
					<b>معادن</b>
٢٤٠٠	٢٣٠٠	٢٤٠١,٤	٢١٧٣,١	١٦٦٤,٨	الالومنيوم
٤,٣%	-٤,٢%	١٠,٥%	٣٠,٥%		معدل النمو
٩٠٠٠	٨٥٠٠	٧١٨١,٣	٦٦٧٢,٤	٤٧١١,٠	النحاس
٥,٩%	١٨,٤%	٧,٦%	٤١,٦%		معدل النمو
١٦٠٠	١٧٥٠	١٢٧٥,٧	١٠٨٤,٥	٨٩٠,١	الذهب (دولار/أوقية)
-٨,٦%	٣٧,٢%	١٧,٦%	٢١,٨%		معدل النمو
					<b>سلع أولية أخرى</b>
٢٢٨٠	٢٣٠٠	٣٣٢٧,٩	٢٢٨٣,٤	١٣٨٢,٠	القطن
-٠,٩%	-٣٠,٩%	٤٥,٧%	٦٥,٢%		معدل النمو
٣٢٥٠	٣٥٠٠	٤٨٢٣,٢	٣٦٥٣,٩	١٩٢٠,٧	مطاط
-٧,١%	-٢٧,٤%	٣٢,٠%	٩٠,٢%		معدل النمو
١٠٣,٢	١٠٥,٩	١١٠,٩	٧٩,٦	٦١,٩	البترول برنت (دولار/البرميل)
-٢,٥%	-٤,٥%	٣٩,٣%	٢٨,٧%		معدل النمو

المصدر: تقديرات البنك الدولي بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٢

١/ متوسط سعر القمح الأمريكي أحمر الشتاء الصلب Hard Red Winter

٢/ الأرز التايلاندي ٥% Rice Thai

٣/ تم تقدير التوقعات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وفقاً لأسعار العقود المستقبلية في بورصة إنتركونتيننتال للتداول (ICE)

## **ثانياً :- الموقف الإقتصادي على الصعيد المحلي وتحديات المرحلة**

وبالرغم من إستطاعة الإقتصاد المصري تجاوز أزمة إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومن بعدها الأزمة المالية العالمية والتي بدأت فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وذلك دون الدخول فى حالة ركود بالمعنى التقني حتى فى ظل الظروف المحلية الراهنة، إلا أن معدلات النمو التي تحققت منذ ذلك الحين - رغم تحسن مؤشراتها فى الربعين الأخيرين - لا تزال فى إطارها العام أقل من معدلات النمو المطلوبة لتوليد فرص عمل تكفى الداخلين الجدد لسوق العمل أو لتحقيق الفوائض اللازمة لتمويل النشاط الإقتصادى بوجه عام وهو ما نتج عنه إتساع فجوة التمويل والحاجة إلى إستقطاب تدفقات استثمارية أكبر من الخارج؛ والتي توقفت فى واقع الحال، بل تحولت إلى صافى تدفقات للخارج لرؤوس الأموال تزامناً مع المرحلة الإنتقالية الراهنة.

وتشير البيانات المتاحة إلى تحقيق معدلات النمو الإقتصادى ١,٨٪ خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٥,١٪ فى العام الأسبق تأثراً بالأحداث السابق الإشارة إليها، كما حققت معدلات النمو السنوية خلال النصف الأول من العام المالى الجارى ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٣,٠٪ مقابل ٥,٦٪ خلال الفترة المقابلة من العام الماضى و ٥,٢٪ خلال الربع الثالث من العام الجارى، وهى معدلات لا تزال منخفضة، وتمثل تحدياً حقيقياً حيث يأتى ذلك على خلفية تأثير أهم القطاعات الدافعة للنمو بالأحداث المتلاحقة، ومنها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة وغيرها.

وتشير الدراسات المبدئية إلى توقع حدوث تحسن نسبى فى تقديرات النمو المتوقع خلال العام المالى الجارى ليتراوح بين ٢,٠% إلى ٢,٢٥%، ويمكن أن تتراوح بين ٤,٠ - ٤,٥% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، وعلى أن ترتفع تدريجياً بعد ذلك إلى نحو ٦,٠% خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

إلا أن تحقيق هذه المعدلات يأخذ في الإعتبار تنفيذ ما يلزم من إجراءات لتوفير السيولة المطلوبة في الأجل القصير لتخفيف أعباء تكلفة التمويل المطلوب لمختلف مجالات النشاط الإقتصادي، وسرعة إنتهاء المرحلة الانتقالية وإستمرار الجهود لعودة الإستقرار الأمني، بجانب تطبيق عدد من الإجراءات الهيكلية الملحة والعاجلة لتسهم بدورها في إعادة بناء الثقة في الإقتصاد المصري، وعدم تفاقم الأوضاع الأمنية على الصعيد الإقليمي أو الأوضاع الإقتصادية والمالية على صعيد الإقتصاد العالمي. وبالتالي فإن المخاطر التي تحيط بتحقيق هذه المعدلات تظل موضع اهتمام كبير من جانب مختلف مؤسسات الدولة.

ومن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً في حدود ١٥٠ مليار جنيه خلال العام المالي الجاري، أي ما يعادل ٩,٨٪ من الناتج المحلي وهو نفس معدل العجز المحقق خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وتعد هذه المعدلات مرتفعة مما يتطلب إحتياجات تمويلية ضخمة تتزايد عاماً بعد عام، وهو وضع

غير قابل للإستمرار دون أن تكون له تبعات إقتصادية ومالية سلبية، ومن ثم يتعين العمل على خفض معدلات العجز بالموازنة، ومن ثم فإن الأمر قد يستدعي النظر في حزمة من الإجراءات الهيكلية التي تتسم بالإستدامة وتعمل على إعادة توزيع الفوائض التي ينتجها الإقتصاد بشكل أكثر عدالة، ومنها ترشيد دعم الطاقة وتوسيع القاعدة الضريبية وفض التشابكات المالية بين جهات الدولة المختلفة وإستكمال منظومة إصلاح إدارة الخزانة والمالية العامة، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية، والتي يمكن دعمها في ذات الوقت بإجراءات إستثنائية أخرى غير هيكلية مثل برامج بيع الأراضي وطرح الرخص على المستثمرين وغيرها، إلا أن هذه النوعية الأخيرة من الإجراءات الإستثنائية لا يمكن الاعتماد عليها بصورة رئيسية لمعالجة الخلل الهيكلي الموجود في هيكل الإيرادات والمصروفات العامة.

من المتوقع أن تحقق الموازنة عجزاً في حدود ١٥٠ مليار جنيه خلال العام المالي الجاري (٩,٨٪ من الناتج المحلي) وهي معدلات مرتفعة تتطلب توفير إحتياجات تمويلية ضخمة وبشكل يتزايد عاماً بعد عام

ويستهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ تحقيق عجز فى حدود ١٣٥ مليار جنيه (٦،٧٪ من الناتج المحلى)، وهو ما سيتطلب النظر فى بعض الإجراءات الترشيدية والى تغيير توزيع المصروفات لصالح محدودى الدخل وتوفير احتياجاتهم الأساسية من سلع وخدمات وتعليم وصحة كما نعمل على تفعيل المنظومة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية بما يتفق مع الإطار العام للبرنامج الاقتصادى والاجتماعى الذى يحقق الأهداف الإصلاحية للمالية العامة للدولة .

وعلى صعيد إدارة السياسة النقدية؛ فسيستمر البنك المركزى المصرى

سيستمر البنك المركزى  
المصرى إتباع سياسات  
تسهم فى توفير السيولة  
المطلوبة للنشاط الاقتصادى  
ومع الوقاية فى نفس الوقت  
من معدلات التضخم المدفوع  
بجانب الطلب

فى إتباع سياسات تسهم فى توفير السيولة المطلوبة للنشاط الاقتصادى ومع الوقاية فى نفس الوقت من تفاقم معدلات التضخم المدفوعة بعوامل الطلب، إلا أن ذلك يتطلب فى نفس الوقت معالجة أسباب التضخم المتولدة على جانب العرض والتي تتمثل بصفة رئيسية فى الحاجة لتدعيم كفاءة

الأسواق المحلية والاختناقات الهيكلية فى قنوات توزيع السلع الأساسية وخاصة الغذاء. وقد قام البنك المركزى من جانبه مؤخراً بتخفيض معدلات إحتياطي البنوك لديه على مرحلتين لتصل إلى ١٠٪ من قاعدة الودائع المحلية المقومة بالجنيه المصرى بدلاً من ١٤٪ فى السابق. هذا بجانب تدخله فى سوق إعادة الشراء لضخ مزيد من السيولة قصيرة الأجل لمساندة الأسواق، إلا أن هذه الإجراءات يتطلب دعمها معاودة الإقتصاد على النمو وزيادة الإنتاجية، وتحقيق الفوائض المطلوبة لتمويل مختلف الاحتياجات بشكل أكثر استدامة ويخلو من المخاطر التضخمية.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، فقد سجل ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ عجزاً قدره ٩,٨ مليار دولار وذلك بالرغم من تحقيق فائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال النصف الأول منه. وكذلك سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره حوالي ٨,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالي الجاري ٢٠١٢/٢٠١١، لتصل بذلك الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري إلى ١٥,٢ مليار دولار في نهاية ابريل ٢٠١٢. وهو بداية تحسن وان كان بسيطاً في هذه الاحتياطيات بعد سلسلة متتالية من الخفض طوال الشهور السابقة على ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الانخفاض الذي شهده الإحتياطي الدولي خلال الـ ١٨ شهر الماضية كان نتيجة لتحرك الأموال الساخنة للخارج.

وفي ضوء تلك التطورات فإن عجز الموازنة المقدر في مشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ والمقدر بنحو ١٣٥,٠ مليار جنيه يعنى ان هناك فجوة تمويلية بهذا القدر، يستدعى الأمر تغطيتها سواء بالاقتراض من المدخرات المحلية القومية مرتكزة أساساً على السندات والأذون من الخزنة العامة أو من خلال الاعتماد على بعض مصادر التمويل الخارجي وهو أمر قد يستوجبه عدم كفاية السيولة المحلية لدى الجهاز المصرفي بوجه خاص ولا ينبغي أن نستبعد حاجتنا إلى قرض صندوق النقد الدولي والمستهدف له ٣,٢ مليار دولار وبعض القروض الخارجية من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي سواءً لتمويل مشروعاتنا التنموية أو توفير احتياجاتنا التمويلية بصفة عامة ومع التأكيد على أن قروض صندوق النقد الدولي ليست مشروطة بحال من الأحوال ولكنها شهادة لقدرة الاقتصاد المصري على التعافي والانطلاق.

ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصري الكلي :

جدول رقم (٣)  
المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكلي

٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
(مقدر)	(متوقع)	فعلي	فعلي	فعلي	
					<b>مؤشرات القطاع الحقيقي</b>
١٧٧٨	١٥٤٦	١٣٧٢	١٢٠٧	١٠٤٢	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه)
% ٤,٥ - ٤	% ٢,٠	% ١,٨	% ٥,١	% ٤,٧	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٢١١٥٧	١٨٦١٣	١٧٢٣٣	١٥٥١٤	١٣٧٠٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالجنيه المصري)
--	٣٠٣٠	٢٩٦٦	٢٨١٤	٢٤٨٦	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)
١,٧	٠,٣	٢,٢	٦,٨	٨,١	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)
--	--	% ١١,٨	% ٨,٩	% ٩,٤	معدل البطالة
					<b>الأسعار المحلية</b>
% ١٢,٥	% ٩,١	% ١١,٠	% ١١,٧	% ١٦,٢	متوسط معدل التضخم (للمقياس لأسعار المستهلكين، حضر الجمهورية)
% ١٢,٣	% ١٠,٥	% ١٠,٧	% ٨,٦	% ٦,٦	متوسط معدل الفائدة على الدين المحلي (%)
% ١٤,٣	% ١٢,٩	% ١٠,٢	% ٩,٩	% ١١,٣	متوسط معدل الفائدة على أدون الخزانة (٩١ يوم) (%)
					<b>مؤشرات المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي)</b>
% ٧,٦	% ٩,٨	% ٩,٨	% ٨,١	% ٦,٩	العجز الكلي للموازنة العامة
% ٠,٠٨	% ٢,٩	% ٣,٦	% ٢,١	% ١,٨	العجز الأولي للموازنة العامة <sup>١/</sup>
٨١٢	٦٥٣	٥٤٩	٤٥٣	٣٥٥	إجمالي الاحتياجات التمويلية (مليون جنيه)
٢٢٨	٢١٩	١٦٧	١٢٥	٩٠	صافي الاحتياجات التمويلية (مليون جنيه)
% ٨٠,٣	% ٨٣,٤	% ٨٢,٣	% ٧٩,٣	% ٨١,٠	إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة
% ٧٠,٧	% ٧٢,٦	% ٧٠,٥	% ٦٧,٠	% ٦٧,١	محلي
% ٩,٦	% ١٠,٨	% ١١,٨	% ١٢,٤	% ١٣,٨	خارجي
					<b>مؤشرات القطاع الخارجي</b>
٦٨٠٠-	٨٠٠٠-	٢٧٦٩-	٤٣١٨-	٤٤٢٤-	الميزان الجاري (مليون دولار)
% ٢,٧-	% ٣,٢-	% ١,٢-	% ٢,٠-	% ٢,٣-	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
٦٢٠٠-	١٤٤٠٠-	٩٧٥٤-	٣٣٥٦	٣٣٧٨-	الميزان الكلي (مليون دولار)
١٨٢٠٠	١٦٠٠٠	٢٦٥٦٩	٣٥٢٢١	٣١٣١٠	الاحتياطي الدولي (مليون دولار)
٤,٣	٤,٠	٤,٠	٨,٦	٧,٥	عدد أشهر التغطية للواردات (شهر)
					<b>مؤشرات الاقتصاد العالمي</b>
٣,٨	٣,٧	٤,٦	٠,٩	٠,٣-	معدل نمو الناتج العالمي <sup>٢/</sup>
٤,٨	٤,٩	٩,٤	١٢,٩	٢,٩	معدل نمو التجارة العالمية (الواردات) <sup>٣/</sup>
١٠٥,٠	١١٢,٥	٩٦,٣	٧٤,٧	٦٨,٩	أسعار النفط (خام البرنت - دولار/البرميل) <sup>٣/</sup>
٢٦٥	٢٥٣	٢٩٤	١٩١	٢٢٩	متوسط سعر القمح العالمي (دولار/الطن) <sup>٤/</sup>
					<b>البورصة</b>
--	--	٥٣٧٣	٦٠٣٣	٥٧٠٣	مؤشر EGX-٣٠ (في ٣٠ يونيو)
--	--	% ٢٩,١	% ٣٤,٠	% ٤٤,٥	رأس المال السوقي (نسبة إلى الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتعاون الدولي وصندوق النقد الدولي

١/ العجز الأول يساوي العجز الكلي بعد استبعاد مدفوعات الفوائد.

٢/ بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام متوسط عامين ميلاديين.

٣/ أسعار النفط المستقبلية من بورصة نيويورك التجارية (نايمكس)

٤/ تستند متوسط أسعار القمح على أسعار قمح أحمر الشتاء الصلب و قمح أحمر الشتاء المرن (نايمكس)

-- بيان غير متاح



## الفصل الثاني

### الصورة الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

السيد المشير / حسين طنطاوى  
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة  
السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

اسمحوا لي أن ألقى لحضراتكم الضوء على أهم جوانب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ .

مليار جنيه	
٥٣٣,٧	• فقد قدرت إجمالى المصروفات بمبلغ
٣٩٣,٤	• و قدرت إجمالى الإيرادات بمبلغ
١٤٠,٣	• ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قدر بمبلغ
	• وباستبعاد اثر صافي حيازة بعض العمليات
٥,٣-	الرأسمالية التي قدرت بمبلغ
١٣٥,٠	• فيكون العجز الكلي لمشروع الموازنة

ويشكل العجز الكلي المشار إليه نسبة ٧,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالى المتوقع في السنة المالية المقبلة في ظل معدل نمو حقيقي مستهدف يتراوح ما بين ٤,٥ ٪ ، ٤,٥ ٪ .

وبتحليل أهم عناصر المصروفات والإيرادات فى مشروع الموازنة العامة للدولة

يتبين ما يأتى :-

## أولاً : تحليل المصروفات:

قدرت المصروفات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٥٣٣,٧ مليار جنيه مقابل ٤٩٠,٦ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٣,١ مليار جنيه بمعدل نمو ٨,٨٪، وتشكل هذه المصروفات نسبة ٣٠,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

### وتتمثل المصروفات المشار إليها في كل من :

#### ١- الأجور:

قدرت الأجور في مشروع الموازنة بـ ١٣٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٧,٥ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٩,١ مليار جنيه بمعدل نمو ١٦,٣٪، وهذه الأجور تمثل نسبة ٢٥,٦٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

### وقد روعي في هذا الشأن :

- مراعاة كافة التعديلات الحتمية وفقاً للقوانين والقرارات وما يرتبط بذلك من علاوات دورية وتشجيعية وترقيات ومزايا تأمينية وغيرها.
- مراعاة ضم العلاوة الخاصة التي تقرر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ بنسبة ١٥٪ وبمراعاة ضم العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٪ اعتباراً من أول مايو ٢٠١٣.
- التحسينات التي تقرر على دخول بعض الفئات العاملة بالحكومة سواء في قطاعات التعليم أو الصحة أو تحسين دخول الأئمة والوعاظ وتحسين كادر هيئة الشرطة.

## ٢- شراء السلع والخدمات :

قدرت الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات والتي تدرج بالباب الثاني للموازنة العامة في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٠,٢ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بخفض قدره ١,٤ مليار جنيه بنسبة خفض ٤,٦٪.

وهذه المستلزمات تمثل نسبة ٥,٤٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

وتشمل هذه الاعتمادات متطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والكهرباء بمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق، وكذلك تكاليف طبع الكتاب المدرسي.

## ٣- الفوائد :

وقد بلغت تقديرات اعتمادات فوائد القروض المحلية والخارجية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٦,٣ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٢٧,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٧٪.

وهذه الفوائد تستغرق نحو ٢٥٪ من مصروفات الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه، وهي فوائد تحتسب على ضوء حجم السندات والأدون والقروض المستحقة محلياً وخارجياً خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

#### ٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

وقد بلغت جملة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ١٤٥,٨ مليار جنيه تمثل نسبة ٢٧,٣% من إجمالي المصروفات البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه وتتركز هذه الاعتمادات أساساً فيما يأتي مقارنة باعتمادات السنة المالية الحالية:

#### **بالمليار جنيه**

بيان الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	مشروع الموازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	التغير
دعم السلع التموينية	٢٦,٦	١٨,٩	٧,٧
دعم البترول	٧٠,٠	٩٥,٥	(٢٥,٥)
باقي عناصر الدعم	١٦,٤	١٨,٥	(٢,١)
جملة الدعم	١١٣,٠	١٣٢,٩	(١٩,٩)
المنح والمزايا الاجتماعية	٣٢,٨	٢٤,٩	٧,٩
الإجمالي	١٤٥,٨	١٥٧,٨	(١٢,٠)

- ويتضمن دعم السلع التموينية نحو ١٦,٢ مليار جنيه لدعم رغيف الخبز سواء من القمح المستورد أو القمح المحلي أو الأذرة الشامية، كما تتضمن اعتمادات السلع التموينية نحو ١٠,٤ لدعم السلع التموينية الأساسية التي تباع على البطاقة من السكر والزيت والأرز.
- أما عن دعم المواد البترولية فقد خصص لها ٧٠,٠ مليار جنيه لا غير على أساس تنفيذ خطة تتولها وزارة البترول لترشيد استخدام هذه المواد البترولية وضمان وصولها إلى مستحقيها الحقيقيين شاملة أثر القرارات السابق تقريرها بالنسبة لرفع أسعار الغاز المستخدم في الصناعات كثيفة الطاقة أو ترشيد استخدام البوتجاز وتعديل أسلوب توزيعه، واستخدام الكروت الذكية في توفير المقننات التي تحتاجها القطاعات الرئيسية والمستهلكين من السولار والمازوت.

- وبالنسبة لباقي عناصر الدعم فقد كفل مشروع الموازنة توفير الدعم اللازم للمزارعين ودعم نقل الركاب والأدوية والتأمين الصحي على الطلاب والمرأة المعيلة والموالميد، فضلاً عن دعم شركات المياه ودعم إسكان محدودي الدخل، كما رصد ٣,١ مليار جنيه لدعم الإنتاج بغرض التصدير، فهو دعم انتاجي وليس دعماً للمصدرين .
- أما عن المنح والمزايا الاجتماعية فقد خصص في مشروع الموازنة ٣٢,٨ مليار جنيه منها ٢٠,٧ مليار جنيه مساهمات فى صناديق المعاشات، ٢,٥ مليار جنيه لمعاش الضمان الاجتماعي فضلاً عن المزايا الاجتماعية الأخرى.

#### ٥- المصروفات الأخرى:

وقد خصص لهذه المصروفات ٣٣,٣ مليار جنيه مقابل ٣١,٦ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه بمعدل نمو ٥,٤٪ لا غير، وتشكل هذه المصروفات الأخرى ٦,٣٪ من إجمالي مصروفات الموازنة وهي في معظمها ترتبط بمتطلبات حتمية.

#### ٦- الاستثمارات:

بلغت اعتمادات الاستثمارات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٥,٦ مليار جنيه مقابل ٤٧,٢ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٨,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ١٧,٨٪ وتمثل الاستثمارات نسبة ١٠,٤٪ من إجمالي مصروفات مشروع الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه، بنسبة ٣,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٣٪ فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ .

والاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة حسبما اتفق عليه مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتعتمد في تمويل الجانب الأكبر منها على الخزنة العامة للدولة التي توفر نحو ٤٣,٠ مليار جنيه، أما الباقي فيعتمد على مصادر رأسمالية متنوعة وبعض المنح والقروض.

## ثانياً : تحليل الإيرادات:

قدرت الإيرادات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٣٩٣,٤ مليار جنيه مقابل ٣٤٩,٦ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٣,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٢,٥٪، وتشكل هذه الإيرادات نسبة ٢٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تغطي نحو ٧٣,٧٪ من مصروفات الموازنة المقدرة بـ ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

### وتتمثل الإيرادات المشار إليها في كل من :

#### ١- الإيرادات الضريبية:

وتشمل هذه الإيرادات الضريبية؛ الإيرادات من الضرائب العامة وضرائب المبيعات والجمارك ورسوم تنمية الموارد وغيرها بما جملته ٢٦٦,٩ مليار جنيه وهو ما يمثل نسبة ٦٧,٨٪ من إجمالي الإيرادات البالغ ٣٩٣,٤ مليار جنيه.

#### أ- الضرائب العامة:

وقد قدرت هذه الضرائب العامة في مشروع الموازنة بنحو ١٥٠,٠ مليار جنيه مقابل ١٣٠,٧ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٩,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١٤,٨٪. وتشكل الضرائب العامة نسبة ٣٨,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة في مشروع الموازنة والبالغ ٣٩٣,٤ مليار جنيه وتشمل هذه الضرائب العامة الضرائب على أرباح شركات الأموال من البترول والشريك الأجنبي وقناة السويس والبنك المركزي والشركات الاستثمارية وشركات قطاع الأعمال العام وكذلك ضريبة المرتبات والنشاط التجاري والصناعي والمهن غير التجارية وضريبة الدمغة.

## ب- ضرائب المبيعات:

وقد بلغت تقديرات ضريبة المبيعات فى مشروع الموازنة نحو ٨٣,٤ مليار جنيه مقابل ٧٢,١ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١١,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١٥,٧٪ وتمثل ضريبة المبيعات نسبة ٢١,٢٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣,٤ مليار جنيه فى مشروع الموازنة المعروض.

## ج- الجمارك:

قدرت الجمارك فى مشروع الموازنة لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٠,٨ مليار جنيه مقابل ١٨,٠ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٢,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٥,٦٪ تقريباً وتشكل الجمارك نسبة ٥,٣٪ من إجمالى الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة.

## د- باقى الإيرادات الضريبية:

وتشمل رسوم تنمية الموارد وغيرها من الضرائب والرسوم وتقدر فى مشروع الموازنة بنحو ١٢,٧ مليار جنيه مقابل ١١,٤ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١١,٤٪.

## ٢- المنح:

قدرت المنح فى مشروع الموازنة بنحو ٩ مليار جنيه مقابل ١٠ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، وتمثل هذه المنح نحو ٢,٣٪ من إجمالى الموارد بمشروع الموازنة.

## ٣- الإيرادات غير الضريبية:

وتشمل هذه الإيرادات فوائض البترول وقناة السويس وفائض البنك المركزى والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الإيرادات الجارية وتبلغ فى مجملها ١١٧,٥ مليار جنيه مقابل ١٠٧,٤ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٠,١ مليار جنيه بمعدل نمو ٩,٤٪ وتمثل هذه الإيرادات غير الضريبية نحو ٢٩,٩٪ من إجمالى الإيرادات فى مشروع الموازنة البالغة ٣٩٣,٤ مليار جنيه.

ويوضح الجدولين التاليين الصورة الإجمالية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ومقارنة بختامى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ وتقديرات السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ونتائجها المتوقعة :

**جدول رقم (٤)**  
**مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢**

بالمليار جنيه

٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١١/٢٠١٠	البيان
معدل النمو	معدل النمو	مشروع ٢٠١٣/٢٠١٢	متوقع	موازنة معدلة	موازنة	ختامى	
(٣/٥) %	(٢/٥) %	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
<b># المصروفات :</b>							
٢٣,٦	١٦,٣	١٣٦,٦	١١٠,٥	١١٠,٥	١١٧,٥	٩٦,٣	- الاجرور وتعويضات العاملين
١,٤-	٤,٦-	٢٨,٨	٢٩,٢	٢٩,٢	٣٠,٢	٢٦,١	- شراء السلع والخدمات
٢٦,٩	٢٥,٧	١٣٣,٦	١٠٥,٣	١٠٥,٣	١٠٦,٣	٨٥,١	- القوائم
٥,٦-	٧,٦-	١٤٥,٨	١٥٤,٥	١٥٤,٥	١٥٧,٨	١٢٣,١	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤٠,٧	٤٠,٧	٢٦,٦	٢٥,٢	١٨,٩	١٨,٩	٣٢,٧	* دعم السلع التموينية
٢٦,٧-	٢٦,٧-	٧٠,٠	٩٣,٤	٩٥,٥	٩٥,٥	٦٧,٧	* دعم البترول
٧,٩-	١١,٤-	١٦,٤	١٤,٥	١٧,٨	١٨,٥	١٠,٨	* باقى عناصر الدعم
١٤,٥-	١٥,٠-	١١٣,٠	١٣٣,١	١٣٢,٢	١٣٢,٩	١١١,٢	<b>جملة الدعم</b>
٤٧,١	٣١,٧	٣٢,٨	٢١,٤	٢٢,٣	٢٤,٩	١١,٩	* المنح والمزايا الاجتماعية
٧,١	٥,٤	٣٣,٣	٣١,١	٣١,١	٣١,٦	٣١,٤	- المصروفات الأخرى
٢١,٧	١٧,٨	٥٥,٦	٤٣,٩	٤٥,٧	٤٧,٢	٣٩,٩	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١٢,١	٨,٨	٥٣٣,٧	٤٧٤,٥	٤٧٦,٣	٤٩٠,٦	٤٠١,٩	<b>اجمالى المصروفات</b>
<b># الإيرادات :</b>							
١٤,٩	١٤,٩	٢٦٦,٩	٢١٠,٥	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢	١٩٢,١	- الإيرادات الضريبية
١٤,٨	١٤,٨	١٥٠,٠	١١٤,٥	١٣٠,٧	١٣٠,٧	١٠٥,٠	* الضرائب العامة
١٥,٧	١٥,٧	٨٣,٤	٧٢,٨	٧٢,١	٧٢,١	٦٤,٤	* ضرائب المبيعات
١٥,٦	١٥,٦	٢٠,٨	١٤,٧	١٨,٠	١٨,٠	١٤,٠	* الجمارك
١١,٤	١١,٤	١٢,٧	٨,٥	١١,٤	١١,٤	٨,٧	* باقى الموارد الضريبية
١٠,٠-	١٠,٠-	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٢,٣	- المنح
٩,٤	٩,٤	١١٧,٥	١٠٢,١	١٠٧,٤	١٠٧,٤	٧٠,٩	- الإيرادات غير الضريبية
٣١,٢-	٣١,٢-	٢٦,٠	٢٥,٧	٣٧,٨	٣٧,٨	٢١,٠	* فائض البترول
٩,٤	٩,٤	١٨,٦	١٧,٢	١٧,٠	١٧,٠	١٥,٣	* فائض قناة السويس
٣١٥,٤	٣١٥,٤	١٠,٨	١٢,٥	٢,٦	٢,٦	٠,٥	* فائض البنك المركزى
٢٤,٢	٢٤,٢	٦٢,١	٤٦,٧	٥٠,٠	٥٠,٠	٣٤,١	* أخرى
١٢,٥	١٢,٥	٣٩٣,٤	٣٢٢,٦	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	٢٦٥,٣	<b>اجمالى الإيرادات</b>
١٠,٧	٠,٥-	١٤٠,٣	١٥١,٩	١٢٦,٧	١٤١,٠	١٣٦,٦	<b>العجز النقدى</b>
١٩,٧-	١٩,٧-	٥,٣-	٢,١-	٦,٦-	٦,٦-	٢,١-	<b># صافى حيازة الأصول المالية</b>
١٢,٤	٠,٤	١٣٥,٠	١٤٩,٨	١٢٠,١	١٣٤,٤	١٣٤,٥	<b>العجز الكلى</b>
١٥,٠	١٣,٢	١٧٧٧,٦	١٥٤٦,٢	١٥٤٦,٢	١٥٧٠,٠	١٣٧١,٨	- الناتج المحلى الإجمالى
		%٣٠,٠	%٣٠,٦	%٣٠,٨	%٣١,٢	%٢٩,٣	نسبة المصروفات الى الناتج المحلى
		%٢٢,١	%٢٠,٨	%٢٢,٦	%٢٢,٣	%١٩,٣	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى
		%٧,٩	%٩,٨	%٨,٢	%٨,٩	%١٠,٠	نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى
		%٧,٦	%٩,٧	%٧,٨	%٨,٦	%٩,٨	نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى

## جدول رقم (٥)

### الصورة الإجمالية للموازنة العامة

بالمليار جنيه

الأهمية النسبية مشروع الموازنة	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١١/٢٠١٠	البيان
	مشروع موازنة	متوقع	موازنة معدلة	موازنة	يوليو / إبريل	يوليو / إبريل	ختامي	
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
								<b># المصروفات :</b>
٢٥,٦	١٣٦,٦	١١٠,٥	١١٠,٥	١١٧,٥	٩١,٥	٧٢,٤	٩٦,٣	- الأجور
٥,٤	٢٨,٨	٢٩,٢	٢٩,٢	٣٠,٢	١٦,٠	١٥,٤	٢٦,١	- شراء السلع والخدمات
٢٥,٠	١٣٣,٦	١٠٥,٣	١٠٥,٣	١٠٦,٣	٨٨,٩	٦٦,٩	٨٥,١	- الفوائد
٢٧,٣	١٤٥,٨	١٥٤,٥	١٥٤,٥	١٥٧,٨	١٠١,٤	٧٨,١	١٢٣,١	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥,٠	٢٦,٦	٢٥,٢	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٤	٢٢,٠	٣٢,٧	* دعم السلع التموينية
١٣,١	٧٠,٠	٩٣,٤	٩٥,٥	٩٥,٥	٦٥,٥	٣٨,٣	٦٧,٧	* دعم البترول
٣,١	١٦,٤	١٤,٥	١٧,٨	١٨,٥	٧,٢	٨,٢	١٠,٨	* باقى عناصر الدعم
٢١,٢	١١٣,٠	١٣٣,١	١٣٢,٢	١٣٢,٩	٩١,١	٦٨,٥	١١١,٢	جملة الدعم
٦,١	٣٢,٨	٢١,٤	٢٢,٣	٢٤,٩	١٠,٣	٩,٦	١١,٩	* المنح والمزايا الاجتماعية
٦,٢	٣٣,٣	٣١,١	٣١,١	٣١,٦	٢٤,١	٢٤,٢	٣١,٤	- المصروفات الأخرى
١٠,٤	٥٥,٦	٤٣,٩	٤٥,٧	٤٧,٢	٢٠,٤	٢٦,١	٣٩,٩	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١٠٠,٠	٥٣٣,٧	٤٧٤,٥	٤٧٦,٣	٤٩٠,٦	٣٤٢,٣	٢٨٣,١	٤٠١,٩	<b>إجمالي المصروفات</b>
								<b># الإيرادات :</b>
٦٧,٨	٢٦٦,٩	٢١٠,٥	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢	١٥٢,٧	١٣٨,٨	١٩٢,١	- الإيرادات الضريبية
٣٨,١	١٥٠,٠	١١٤,٥	١٣٠,٧	١٣٠,٧	٨١,٥	٧٢,٠	١٠٥,٠	* الضرائب العامة
٢١,٢	٨٣,٤	٧٢,٨	٧٢,١	٧٢,١	٥٢,٤	٤٩,٢	٦٤,٤	* ضرائب المبيعات
٥,٣	٢٠,٨	١٤,٧	١٨,٠	١٨,٠	١١,٨	١١,٤	١٤,٠	* الجمارك
٣,٢	١٢,٧	٨,٥	١١,٤	١١,٤	٧,٠	٦,٢	٨,٧	* باقى الموارد الضريبية
٢,٣	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩	١,٠	٢,٣	- المنح
٢٩,٩	١١٧,٥	١٠٢,١	١٠٧,٤	١٠٧,٤	٦٢,٩	٤٢,٩	٧٠,٩	- الإيرادات غير الضريبية
٦,٦	٢٦,٠	٢٥,٧	٣٧,٨	٣٧,٨	١٤,٠	١١,٢	٢١,٠	* فائض البترول
٤,٧	١٨,٦	١٧,٢	١٧,٠	١٧,٠	١٣,٠	١٢,٢	١٥,٣	* فائض قناة السويس
٢,٧	١٠,٨	١٢,٥	٢,٦	٢,٦	١٢,٠	٠,٥	٠,٥	* فائض البنك المركزى
١٥,٩	٦٢,١	٤٦,٧	٥٠,٠	٥٠,٠	٢٣,٩	١٩,٠	٣٤,١	* أخرى
١٠٠,٠	٣٩٣,٤	٣٢٢,٦	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	٢٢٤,٥	١٨٢,٧	٢٦٥,٣	<b>إجمالي الإيرادات</b>
٠,٠	١٤٠,٣	١٥١,٩	١٢٦,٧	١٤١,٠	١١٧,٨	١٠٠,٤	١٣٦,٦	<b>العجز النقدي</b>
	٥,٣-	٢,١-	٦,٦-	٦,٦-	٠,١-	١,٢-	٢,١-	<b># صافي حيازة الأصول المالية</b>
٠,٠	١٣٥,٠	١٤٩,٨	١٢٠,١	١٣٤,٤	١١٧,٧	٩٩,٢	١٣٤,٥	<b>العجز الكلى</b>
	١٧٧٧,٦	١٥٤٦,٢	١٥٤٦,٢	١٥٧٠,٠	١٥٤٦,٢	١٣٧١,٨	١٣٧١,٨	- الناتج المحلى الإجمالى
	%٣٠,٠	%٣٠,٧	%٣٠,٨	%٣١,٢	%٢٢,١	%٢٠,٦	%٢٩,٣	نسبة المصروفات الى الناتج المحلى
	%٢٢,١	%٢٠,٨	%٢٢,٦	%٢٢,٣	%١٤,٥	%١٣,٣	%١٩,٣	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى
	%٧,٩	%٩,٨	%٨,٢	%٨,٩	%٧,٦	%٧,٣	%١٠,٠	نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلى
	%٧,٦	%٩,٧	%٧,٨	%٨,٦	%٧,٦	%٧,٢	%٩,٨	نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى



## الفصل الثالث

### أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

**السيد المشير / حسين طنطاوى**

**رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

**السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

عرضنا فيما تقدم الصورة الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مع الإشارة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وإيضاح المؤشرات المستهدفة خلال تلك السنة.

وعلى ضوء ما تقدم ، وبمراعاة أن العام الماضي كان مليئاً بالأحداث السياسية وما صاحبها من تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي ، فقد تم الأخذ في الاعتبار لدى مناقشة وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ دخول مصر في دائرة الاقتصاد المستند على آليات السوق من خلال عدة ضوابط ومعايير أهمها :-

١. التخفيف من حدة الفقر وتحسين المستويات المعيشية . فالمواطن هو محور أجندة مهام الحكومة من خلال إرساء حقوق المواطن في العمل ، والدخل الملائم ، والتحسين الدائم في مستوى المعيشة ، وتأمين دخل المواطن اليوم بوصفه المحرك لدفع عجلة النمو في الاقتصاد المصري ، وضمان معاش المواطن في الغد ، تحقيقاً للتأمين اللازم له وتعبير عن الوفاء الاجتماعي.

٢ . تقديم إطارا متكاملًا للعمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويطرح خريطة واضحة للسياسات المالية العامة والنقدية والتجارية ، علي نحو يؤمن بيئة عامة داعمة ومتسقة .

٣ . تحقيق نمو يتسم بالاستدامة والعدالة، على أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو في حدود من ٤٪ - ٤,٥٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ استناداً على زيادة الطلب المحلي وبدء معاودة معدلات الاستثمار إلى الزيادة التدريجية. وقد عزز من استقرار الاقتصاد المصري حقيقة تنوع مصادر النمو والتي تمثلت في قطاعات الصناعة التحويلية، التجارة، التشييد والبناء، الاتصالات، الغاز وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

٤ . إجراءات لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر ونوعية خدمات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى توزيع الثروة والمكاسب بصورة أكثر عدلاً، لمواجهة المخاوف الاجتماعية .

٥ . استمرار جهود تحسين أداء القطاع العام وخاصة المشروعات المملوكة للدولة والمضي قدماً في خطة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخفض الضغوط على الموازنة العامة وإشراك القطاع الخاص في البنية التحتية وبناء القدرات .

٦ . خلق مزيد من فرص العمل لدعم النشاط الإنتاجي بغية مساعدة محدودي الدخل على عدم الاعتماد بصفة مستمرة على الدعم، وزيادة الحوافز لخلق فرص العمل وتوجيه مزيد من الانتماء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، معالجة الاختناقات بغية سد الفجوة بين العرض والطلب وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب ، بالإضافة إلى العمل على المواءمة بين المدخلات والوظائف المتاحة .

وبناءً على ذلك فإن مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ يستهدف تحقيق عجز كلى لا يزيد عن ٧,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ ٨,٦ ٪ فى موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١ وهو ما يحقق فى ضوء الإجماليات القائمة عجزاً أولياً نسبته ٠,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ١,٨ ٪ فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١.

## **تقديرات الاستخدامات والموارد فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢:**

فى ضوء المؤشرات الاقتصادية المتقدمة، وبمراعاة المتغيرات فى الأسعار العالمية للطاقة وأسعار المواد الغذائية وغيرها - من ناحية - والتأثيرات على حركة التجارة الدولية - من ناحية ثانية - فإن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ قد أتى انعكاساً لذلك كله.

## **ومن ثم فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم الجوانب الرئيسية التالية لمشروع الموازنة العامة:**

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة، وتشمل :

( أ ) الاستخدامات ( الإنفاق العام ).

( ب ) الموارد العامة.

ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة للموازنة العامة للدولة، وتشمل :

( أ ) عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الإقتصادى.

( ب ) عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفى.

ثالثاً : التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة.

## **أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ :**

بلغ الحجم الإجمالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٩٤,٠ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٤١,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧,٠ ٪ .

هذا وبمراعاة ما تضمنه المرسوم بقانون رقم (١٨٩) لسنة ٢٠١١ بشأن تخفيض اعتمادات أبواب الموازنة العامة للدولة بمبلغ ١٤,٣ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، فإن الربط المعدل لاستخدامات وموارد الموازنة قد بلغ ٥٧٩,٧ مليار جنيه وبالتالي تبلغ الزيادة بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالربط المعدل للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٥٥,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة ٩,٦ ٪ .

**ويوضح الجدول التالي استخدامات وموارد مشروع الموازنة  
شاملة مصادر التمويل المختلفة:**

**جدول رقم (٦)**  
**استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة**

(بالمليون جنيه)

التغير	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
	الموازنة المعدلة (٣)	الموازنة (٢)	مشروع موازنة (١)	مؤشر	
(٣-١)	(٢-١)				
					<b>الأستخدامات</b>
					<b>* المصروفات العامة</b> وتشمل الأجور ، وشراء السلع والخدمات ، والفوائد ، والدعم والمنح ، والمصروفات الأخرى ، والاستثمارات .
٥٧,٤٩٥,١	٤٣,١٩٥,١	٤٧٦,٢٨٩,٧	٤٩٠,٥٨٩,٧	٥٣٣,٧٨٤,٨	
					<b>* حيازة الأصول المالية</b> وتشمل المساهمات والإقراض للهيئات الاقتصادية والشركات ومساندة صندوق إعادة الهيكلة .
٣,٧٦٨,٣	٣,٧٦٨,٣	٤,٣٠٥,٨	٤,٣٠٥,٨	٨,٠٧٤,١	
					<b>* سداد أقساط القروض المحلية والخارجية</b>
٥,٦٢٦,٢-	٥,٦٢٦,٢-	٩٩,١٤٣,٦	٩٩,١٤٣,٦	٩٣,٥١٧,٤	
٥٥,٦٣٧,٢	٤١,٣٣٧,٢	٥٧٩,٧٣٩,١	٥٩٤,٠٣٩,١	٦٣٥,٣٧٦,٣	<b>إجمالي الأستخدامات</b>
					<b>الموارد</b>
					<b>* الإيرادات العامة</b> وتشمل الإيرادات الضريبية ، والمنح ، والإيرادات غير الضريبية .
٤٣,٨٢٩,٢	٤٣,٨٢٩,٢	٣٤٩,٦٤٦,٧	٣٤٩,٦٤٦,٧	٣٩٣,٤٧٥,٨	
					<b>* المتحصلات من حيازة الأصول المالية</b> وتشمل المتحصلات من أقساط القروض المباشرة أو المعاد إقراضها وحصيلة الخصخصة .
٢,٤١٩,٠	٢,٤١٩,٠	١١,٢١٨,٨	١١,٢١٨,٨	١٣,٦٣٧,٩	
					<b>* الإقتراض وإصدار الأوراق المالية</b> وتشمل الإقتراض المحلى بالأذون والسندات والإقتراض الخارجى .
٩,٣٨٩,٠	٤,٩١١,٠-	٢١٨,٨٧٣,٦	٢٣٣,١٧٣,٦	٢٢٨,٢٦٢,٦	
٥٥,٦٣٧,٢	٤١,٣٣٧,٢	٥٧٩,٧٣٩,١	٥٩٤,٠٣٩,١	٦٣٥,٣٧٦,٣	<b>إجمالي الموارد</b>

وتجدر الإشارة إلى أن كل من مصروفات التشغيل - من ناحية - والإيرادات - من ناحية أخرى - تبرز متطلبات إدارة دولاى العمل الحكومى والإيرادات الحقيقية المتاحة لها، ومن ثم فإن الفجوة بين كل من هذه المصروفات والإيرادات توضح العجز النقدى للموازنة العامة.

هذا وإذا ما أضيف لهذه المصروفات متطلبات حيازة الأصول المالية من إقراض ومساهمات (بدون مساهمة صندوق إعادة الهيكلة)، وإذا ما أضيف للإيرادات المتحصلات من حيازة الأصول المالية (بدون حصيلة الخصخصة)، فإن الفجوة بينهما تمثل صافى حيازة الأصول المالية، وهى الفجوة التى إذا ما أضيفت للعجز النقدى للموازنة السابق الإشارة إليه يتم تحديد العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وهو ما يعبر حقيقة عن صافى الاقتراض الجديد أو صافى الزيادة فى الدين العام بعد استبعاد حصيلة الخصخصة إن وجدت.

**ويوضح الجدول التالى المصروفات والإيرادات المتاحة لها والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ والموازنة المعدلة لها والمتوقع منها، ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١:**

**جدول رقم (٧)  
المصروفات والإيرادات**

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٠
	موازنة	موازنة معدلة		
<b>المصروفات العامة</b>	<b>٤٩٠,٥٩٠</b>	<b>٤٧٦,٢٩٠</b>	<b>٥٣٣,٧٨٥</b>	<b>٤٠١,٨٦٦</b>
١ - الأجور وتعويضات العاملين	١١٧,٤٩٧	١١٠,٤٩٧	١٣٦,٦٢٧	٩٦,٢٧١
٢ - شراء السلع والخدمات	٣٠,٢٥٥	٢٩,٢٥٥	٢٨,٧٦٥	٢٦,١٤٨
٣ - الفوائد	١٠٦,٣٠٠	١٠٥,٣٠٠	١٣٣,٦١٢	٨٥,٠٧٧
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٥٧,٧٥٤	١٥٤,٤٥٤	١٤٥,٨٣٨	١٢٣,١٢٥
٥ - المصروفات الأخرى	٣١,٦٢٢	٣١,١٢٢	٣٣,٣٢٥	٣١,٣٦٤
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٧,١٦١	٤٥,٦٦١	٥٥,٦١٨	٣٩,٨٨١
<b>الإيرادات العامة</b>	<b>٣٤٩,٦٤٧</b>	<b>٣٤٩,٦٤٧</b>	<b>٣٩٣,٤٧٦</b>	<b>٢٦٥,٢٨٦</b>
١ - الإيرادات الضريبية	٢٣٢,٢٣٢	٢٣٢,٢٣٢	٢٦٦,٩٠٥	١٩٢,٠٧٢
٢ - المنح	٩,٩٧٤	٩,٩٧٤	٩,٠٢١	٢,٢٨٧
٣ - الإيرادات الأخرى	١٠٧,٤٤١	١٠٧,٤٤١	١١٧,٥٤٩	٧٠,٩٢٨
<b>العجز النقدي (المصروفات - الإيرادات)</b>	<b>١٤٠,٩٤٣</b>	<b>١٢٦,٦٤٣</b>	<b>١٤٠,٣٠٩</b>	<b>١٣٦,٥٨٠</b>
<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>	<b>٦,٦٦٣-</b>	<b>٦,٦٦٣-</b>	<b>٥,٣١٤-</b>	<b>٢,١٢٠-</b>
<b>العجز الكلي</b>	<b>١٣٤,٢٨٠</b>	<b>١١٩,٩٨٠</b>	<b>١٣٤,٩٩٥</b>	<b>١٣٤,٤٦٠</b>
<b>العجز الأولي</b>	<b>٢٧,٤٩٨</b>	<b>١٤,٦٨٠</b>	<b>١,٣٨٣</b>	<b>٤٩,٣٨٣</b>
<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>	<b>١٦٧,٧٨٠</b>	<b>١٥٥,٣٠٠</b>	<b>١٣٣,٥٩٧</b>	<b>٨٥,٠٩٧</b>
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	%٢٢,٣	%٢٢,٦	%٢٢,١	%١٩,٣
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي	%٣١,٢	%٣٠,٨	%٣٠,٠	%٢٩,٣
نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي	%٨,٩	%٨,٢	%٧,٩	%١٠,٠
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي	%٨,٦	%٧,٨	%٧,٦	%٩,٨
نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي	%١,٨	%٠,٩	%٠,١	%٣,٦

## **(أ) الاستخدامات ( الإنفاق العام ):**

يتضح من الصورة الإجمالية للاستخدامات أو ما يعبر عنه بالإنفاق العام للدولة، أن إجمالي هذه الاستخدامات يصل في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه توزع على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- \* المصروفات.
- \* حيازة الأصول المالية.
- \* سداد أقساط القروض.

### **١- المصروفات:**

تبلغ تقديرات المصروفات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٥٣٣,٧٨٥ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩٠,٥٩٠ مليون جنيه مقدر لها في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٤٣,١٩٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٨,٨٪، كما بلغت هذه الزيادة نحو ٥٧,٤٩٥ مليون جنيه عن الموازنة المعدلة البالغة نحو ٤٧٦,٢٩٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٢,١ ٪ .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الزيادة المشار إليها في المصروفات هي زيادة مرجعها في الأساس الزيادات المرتبطة بارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمرتبطة في مجملها بالسلع التموينية ، هذا فضلاً عن متطلبات الزيادات الحتمية في الأجور وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، وأداء فوائد الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات .

**ويوضح الجدول التالي المصروفات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بالموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١:**

**جدول رقم (٨)  
المصروفات**

(بالمليون جنيه)

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	* الأجور وتعويضات العاملين
٢٣,٦	٢٦,١٣٠	٢٣,٢	١١٠,٤٩٧	٢٥,٦	١٣٦,٦٢٧	
-١,٧	٤٩٠-	٦,١	٢٩,٢٥٥	٥,٤	٢٨,٧٦٥	* شراء السلع والخدمات
٢٦,٩	٢٨,٣١٢	٢٢,١	١٠٥,٣٠٠	٢٥,٠	١٣٣,٦١٢	* الفوائد
-٥,٦	٨,٦١٧-	٣٢,٤	١٥٤,٤٥٤	٢٧,٣	١٤٥,٨٣٨	* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٧,١	٢,٢٠٣	٦,٥	٣١,١٢٢	٦,٢	٣٣,٣٢٥	* المصروفات الأخرى
٢١,٨	٩,٩٥٧	٩,٦	٤٥,٦٦١	١٠,٤	٥٥,٦١٨	* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١٢,١	٥٧,٤٩٥	١٠٠,٠	٤٧٦,٢٩٠	١٠٠,٠	٥٣٣,٧٨٥	الإجمالي

## ٢ - حياسة الأصول المالية:

تمثل حيازة الأصول المالية؛ مساهمات الخزانة العامة فى بعض الهيئات الاقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتى تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة.

وتقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٨،٠٧٤ مليون جنيه وذلك مقابل ٤،٣٠٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، وهو ما يتضح من الجدول التالى :

**جدول رقم (٩)**  
**حيازة الأصول المالية**

(بالمليون جنيه)

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٣٨,١	٥٤٨	٣٣,٤	١,٤٤٠	٢٤,٦	١,٩٨٨	* مساهمات للهيئات الاقتصادية
٣٦,١	٣٥٤	٢٢,٨	٩٨٠	١٦,٥	١,٣٣٤	* مساهمات فى شركات
١٥,٠	١٨	٢,٧	١١٧	١,٧	١٣٥	* قروض متنوعة
٢,٩٩٣,٠	٢,٩٠٩	٢,٣	٩٧	٣٧,٢	٣,٠٠٦	* مساهمات فى مؤسسات دولية
٠,٠	٠	٥,٨	٢٥٠	٣,١	٢٥٠	* مساهمات فى صندوق الهيكلية
٤,٢-	٦٠-	٣٣,٠	١,٤٢٢	١٦,٩	١,٣٦٢	* أخرى
٨٧,٥	٣,٧٦٨	١٠٠,٠	٤,٣٠٦	١٠٠,٠	٨,٠٧٤	الإجمالى

### ٣ - سداد أقساط القروض:

يبلغ المقدر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ لسداد أقساط القروض المحلية والأجنبية التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها نحو ٩٣،٥١٧ مليون جنيه وذلك مقابل ٩٩،١٤٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ .

وتتمثل أقساط القروض المقررة في مشروع الموازنة فيما يأتي:

#### جدول رقم (١٠) سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية

(بالمليون جنيه)

٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
ربط معدل	مشروع موازنة	
٨٢،٣٥٧	٨١،٨٦٠	* أقساط القروض المحلية
١٦،٦٢٥	١١،٤٩٠	* أقساط القروض الأجنبية
١٦٢	١٦٧	* سداد القروض الإجمالية
٩٩،١٤٤	٩٣،٥١٧	إجمالي

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تنطوي على إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الإلتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد. وذلك لتحديد صافي الزيادة الحقيقية في الدين العام.

فهذا السداد للقروض والسندات يمثل عامل قوة للموازنة، ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلى أو الاجنبي .

## (ب) **الموارد العامة:**

يتضح من الصورة الإجمالية لاستخدامات وموارد الموازنة بالجدول رقم (٦) أن إجمالي هذه الموارد فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ يبلغ نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- \* الإيرادات العامة.
- \* المتحصلات من حيازة الأصول المالية.
- \* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية.

## ١ - **الإيرادات العامة:**

وتتمثل فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية.

كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً فى الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وتقدر الإيرادات العامة حسبما سبق إيضاحه بالجدول رقم (٦) بنحو ٣٩٣,٤ مليار جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٣٤٩,٦ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ .

**ويوضح الجدول التالى الإيرادات العامة المشار إليها:**

**جدول رقم (١)**  
**الإيرادات العامة**

(بالمليون جنيه)

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
						* الإيرادات الضريبية :
١٤,٨	١٩,٣١٤	٣٧,٤	١٣٠,٧٢٦	٣٨,١	١٥٠,٠٣٩	- الضرائب العامة
١٥,٨	١١,٣٦٧	٢٠,٦	٧٢,٤١٨	٢١,٢	٨٣,٤٨٥	- ضرائب المبيعات
١٥,٣	٢,٧٥٧	٥,١	١٨,٠٠٢	٥,٣	٢٠,٧٥٩	- الضرائب الجمركية
١٠,٨	١,٢٣٥	٣,٣	١١,٣٨٧	٣,٢	١٢,٦٢٢	- باقى الإيرادات الضريبية
٥٦,٧	٣٤,٦٧٣	٦٦,٤	٢٣٢,٢٣٣	٦٧,٨	٢٦٦,٩٠٥	جملة
٩,٥-	٩٥٢-	٢,٩	٩,٩٧٤	٢,٣	٩,٠٢١	* المنح
٩,٤	١٠,١٠٩	٣٠,٧	١٠٧,٤٤١	٢٩,٩	١١٧,٥٤٩	* الإيرادات غير الضريبية من الفوائض والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها
٢٢,٥	٤٣,٨٢٩	١٠٠,٠	٣٤٩,٦٤٧	١٠٠,٠	٣٩٣,٤٧٦	الإجمالى

## ٢- المتحصلات من حيازة الأصول المالية:

تقدر هذه المتحصلات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ١٣,٦ مليار جنيه مقابل ١١,٢ مليار جنيه في موازنة ٢٠١١/٢٠١٢ بزيادة قدرها ٢,٤ مليار جنيه ويتضمن مشروع الموازنة المعروض مبلغ ٧,٢ مليار جنيه كأقساط سيتم تحصيلها من شركات الكهرباء (المدرج مقابلها بالمصروفات منها مبلغ ١,٥ مليار جنيه ببند الكهرباء والمياه والإنارة والتليفون بالباب الثاني "شراء السلع والخدمات"، ومبلغ ٥,٠ مليار جنيه كدعم للكهرباء بالباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" وذلك لسداد جزء من مديونية قطاع الكهرباء لقطاع البترول).

## ٣- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية:

يقدر الاقتراض وإصدار الأوراق المالية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٢٢٨,٣ مليار جنيه، مقابل نحو ٢١٨,٩ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ المعدلة بزيادة قدرها ٩,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤,٣٪.

وهذا الاقتراض يمثل المصدر الأساسي لتمويل عجز الموازنة وتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة ومصروفات التشغيل، فضلاً عن تغطية الفجوة بين المتحصلات من الحيازة وحيازة الأصول المالية، بالإضافة إلى تغطية سداد القروض المحلية والخارجية السابق الإشارة إليها والبالغة نحو ٩٣,٥ مليار جنيه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن سداد هذه القروض يمثل في حقيقته تخفيضاً لحجم الدين العام، ومن ثم فإن القياس الحقيقي للزيادة في الدين هو ما يعبر عنه بالعجز الكلي للموازنة أو ما يساوي صافي الاقتراض، أي الاقتراض الجديد مطروحاً منه سداد القروض المحلية والأجنبية.

## ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

عرضت على حضراتكم فيما تقدم التقديرات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث بلغ إجمالي هذه الموازنة ٦٣٥,٤ مليار جنيه وحددت فيها أغراضها الرئيسية سواء في جانب الاستخدامات أو جانب الموارد العامة.

غير أن الموازنة العامة للدولة ينبغي أن تعرض مصروفاتها وفقاً لتصنيفها الإقتصادي وتصنيفها الوظيفي، كما يتعين أن تعرض هذه التصنيفات موزعة على أبواب الإنفاق العام وتفصيلاتها في إطار من الشفافية والوضوح.

وحيث أن مصروفات الموازنة تمثل الجانب الأعظم من حجم الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة حيث تبلغ هذه المصروفات في مشروع الموازنة المعروض نحو ٥٣٣,٧ مليار جنيه من إجمالي الاستخدامات البالغة ٦٣٥,٤ مليار جنيه.

فإنه من الأهمية بمكان أن أعرض على حضراتكم تقسيم هذه المصروفات وفقاً لكل من:

\* التصنيف الإقتصادي للموازنة.

\* التصنيف الوظيفي للموازنة.

## (أ) أهم عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي

تتمثل أهم عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي للموازنة العامة للدولة فيما يأتي:

- \* الأجور وتعويضات العاملين.
- \* شراء السلع والخدمات.
- \* الفوائد.
- \* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- \* المصروفات الأخرى.
- \* شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

## الأجور وتعويضات العاملين

يقدر الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين " فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ١٣٦،٦٢٧ مليون جنيه مقابل ١١٠،٤٩٧ مليون جنيه عن الربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٦،١٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٣,٦٪.

ويلاحظ أن إتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٥,٦٪ من إجمالي مصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٢١,٥٪ من إجمالي الإنفاق العام لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ٦٣٥،٣٧٦ مليون جنيه.

**ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن التزام الدولة بتوفير أجور العاملين ومكافآتهم وحوافزهم إنما يبرز اهتمام الدولة ودورها فى تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية:**

\* استيعاب نحو ٦,٠ مليون موظف وعامل فى القطاع الحكومى كدرجات مشغولة فعلاً (بخلاف ٠,٦ مليون موظف وعامل بالهيئات الاقتصادية) وهو ما يوفر الأمان لنحو ٢٤ مليون مواطن يمثلون هؤلاء العاملين وأسرهم.

\* مواصلة منح العلاوات الاجتماعية للعاملين والتي بلغت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ ٣٢٠٪ من المرتبات الأساسية ، شاملة الزيادة التي تقرر اعتباراً من ابريل ٢٠١١ وقدرها ١٥٪ من الأجر الأساسى وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١ ، وبمراعاة أن يتم ضم تلك العلاوات إلى المرتب الأساسى سنوياً بعد مضي خمس سنوات من إقرار كل منها حيث تم فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ضم العلاوات التي تقرر حتى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وقدرها ٢٥٠٪ من المرتبات الأساسية.

• أن هناك زيادات متتالية فى حجم الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، فقد كانت الأجور فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١,٤٥٢,٦ مليون جنيه ثم وصلت فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧,١١٨,٤ مليون جنيه، ثم بلغت فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٢٨,٠٦٦,٥ مليون جنيه والآن تقدر فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ١٣٦,٦٢٧ مليون جنيه.

ولا شك أن الصورة المتقدمة تعكس اهتمام الدولة المتزايد بالعاملين بالدولة وأسرهم، وتعبير بحق عن أن قوة العمل فى مصر هى أحد عناصر الإنتاج الرئيسية ... وأن سعى الحكومة لتطوير مفهوم الوظيفة العامة ستظهر آثارها فى الدفع بهذا العنصر الإنتاجى نحو المزيد من التقدم والارتقاء.

\* أن الأجور المقدره فى مشروع الموازنة المعروض توزع على أغراضها الأساسية على النحو الآتى:

**جدول رقم (١٢)**  
**الأجور وتعويضات العاملين**

(بالمليون جنيه)

التغير	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان	
	نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة		الوزن النسبي
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
١١,٩	٢,٤٥١	١٨,٧	٢٠,٦٧٣	١٦,٩	٢٣,١٢٣	* الوظائف الدائمة
١٣,٣	٢٤٤	١,٧	١,٨٣٢	١,٥	٢,٠٧٥	* الوظائف المؤقتة
٦٢,٩	٢٢,٧٩٣	٣٢,٨	٣٦,٢١٤	٤٣,٢	٥٩,٠٠٨	* المكافآت
٨,٢	٨٠٠	٨,٨	٩,٧٠٦	٧,٧	١٠,٥٠٥	* البدلات النوعية
٣,٢	٣٣٨	٩,٥	١٠,٤٧٠	٧,٩	١٠,٨٠٨	* المزايا النقدية
٧,٨	١٩٣	٢,٢	٢,٤٧٤	٢,٠	٢,٦٦٧	* المزايا العينية
٢٣,٩	٢,٤١٣	٩,١	١٠,٠٩٥	٩,٢	١٢,٥٠٨	* المزايا التأمينية
١٦,٣-	٣,١٠١-	١٧,٢	١٩,٠٣٤	١١,٧	١٥,٩٣٢	* باقى أنواع الأجور وإحتياطي
٢٣,٦	٢٦,١٣٠	١٠٠,٠	١١٠,٤٩٧	١٠٠,٠	١٣٦,٦٢٧	الإجمالي

## شراء السلع والخدمات

يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٨،٧٦٥ مليون جنيه مخصصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة دولاب العمل الحكومي مقابل ربط معدل يقدر بنحو ٢٩،٢٥٥ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بخفض يقدر بنحو ٤٩٠ مليون جنيه بنسبة خفض ١,٧٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٥,٤٪ تقريباً من إجمالي المصروفات المخصصة للتشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدرة بمبلغ ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٤,٥٪ من إجمالي الإنفاق العام بمشروع الموازنة المعروض والمقدر بمبلغ ٦٣٥،٣٧٦ مليون جنيه، وهي في مجملها إعتمادات أساسية للإنفاق على متطلبات المدارس والمستشفيات وغيرها من أجهزة الدولة وكذلك الصيانة الدورية والإنارة والمياه وغيرها من المتطلبات الحتمية للعمل.

**ويوضح الجدول التالي توزيع هذه الإعتمادات على مكوناتها الأساسية في مشروع الموازنة العامة للدولة؛ مقارنة بالربط المعدل للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١:**

**جدول رقم (١٣)**  
**شراء السلع والخدمات**

(بالمليون جنيه)

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
١٥,٣	٨٤٥	١٨,٩	٥,٥١٧	٢٢,١	٦,٣٦١	* الخامات (أدوية وأغذية وغيرها)
٣,٧	٣٤	٣,٢	٩٤٤	٣,٤	٩٧٩	* وقود وزيت وقوى محرك للتشغيل
٧,٣	٧	٠,٣	٩٨	٠,٤	١٠٥	* وقود وزيت لسيارات الركوب
٣,٨	٣٤	٣,١	٩٠٠	٣,٢	٩٣٥	* قطع غيار ومهمات
٣,٨-	١٤٤-	١٣,١	٣,٨٣٦	١٢,٨	٣,٦٩٢	* الإئارة
٥,٢	٢٩	١,٩	٥٦٨	٢,١	٥٩٨	* المياه
٦,٥	٢٦٧	١٤,١	٤,١١٧	١٥,٢	٤,٣٨٤	* الصيانة
٤,٦	٥٤	٤,٠	١,١٦٦	٤,٢	١,٢٢٠	* نفقات الطبع
٧,٤	١٦٨	٧,٧	٢,٢٦٣	٨,٥	٢,٤٣١	* النقل والإنتقالات
٢,٧-	١٠-	١,٢	٣٥٨	١,٢	٣٤٩	* البريد والإتصالات
٨٥,٥-	١,٦٩٩-	٦,٨	١,٩٨٦	١,٠	٢٨٧	* نفقات تنفيذ أحكام قضائية
١,١	٢١	٦,٦	١,٩٤٣	٦,٨	١,٩٦٤	* شراء سلع وخدمات للصاديق والحسابات الخاصة
١٥,٧-	٧٣٧-	١٦,١	٤,٦٩٩	١٣,٨	٣,٩٦٢	* باقى بنود الباب الثانى
٠,٠	٦٤١	٢,٩	٨٥٩	٥,٢	١,٥٠٠	* إحتياطيات عامة
١,٧-	٤٩٠-	١٠,٠٠	٢٩,٢٥٥	١٠,٠٠	٢٨,٧٦٥	الإجمالى

ويلاحظ أن الإعتمادات المقدرة لشراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض تتمثل أساساً فيما يلي:

### \* المواد الخام :

بلغ المدرج للمواد الخام نحو ٦,٣٦١ مليون جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٥,٥١٧ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٨٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٥,٣٪ .

والمواد الخام تتمثل فى المتطلبات التالية :

مشروع موازنة	ربط معدل
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
مليون جنيه	مليون جنيه
٣,١٠٦	٢,٨٢٠
- الأدوية والأمصال والطعوم	
٢,٠٠٣	١,٦٠٣
- الأغذية للمدارس والمعاهد والمرضى وبعض فئات العاملين	
١,٢٥٢	١,٠٩٤
- المواد الخام الأخرى لمستلزمات التشغيل	
جملة	٥,٥١٧

## • الإنارة:

قدرت إعمادات الإنارة فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٣,٦٩٢ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ قدره ٣,٨٣٦ مليون جنيه بخفض قدره ١٤٤ مليون جنيه وبنسبة خفض ٣,٨ ٪ ، ويلاحظ أن إعمادات الإنارة تتضمن ٠,٩٥ مليار جنيه مستحقات طرف قطاع الكهرباء ولها مقابل بالإيرادات على أساس إجراء تسويات بين مستحقات قطاع الكهرباء طرف الأجهزة الحكومية ومستحقات الخزنة العامة طرف قطاع الكهرباء.

## • المياه:

بلغت إعمادات المياه فى مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٩٨ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية الحالية ٥٦٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥,٣ ٪ لمواجهة تكاليف الإمداد بالمياه وبمراعاة ضوابط الترشيح اللازمة .

## • نفقات الصيانة:

تتضمن إعمادات مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٤,٣٨٤ مليون جنيه نفقات الصيانة مقابل ٤,١١٧ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٦٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦,٥ ٪.

وهذه النفقات تتمثل أساساً فى نفقات الصيانة لتطهير وسائل الرى والصرف، وصيانة وترميم المباني والإنشاءات، وصيانة الطرق والجسور والكبارى، وصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.

## \* نفقات الطبع:

يتضمن مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم مبلغ ١،٢٢٠ مليون جنيه لنفقات الطبع مقابل ١،١٦٦ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٥٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤,٦ ٪ ، ومن الجدير بالذكر أن نفقات الطبع تتمثل أغلبها فى طبع الكتب المدرسية .

## \* النقل والانتقالات:

تبلغ الإعتمادات المخصصة للنقل والانتقالات فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢،٤٣١ مليون جنيه مقابل ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢،٢٦٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٦٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٤ ٪ لمواجهة معدلات الزيادة الطبيعية.

وتتمثل الاعتمادات المخصصة لذلك فيما يأتى:

ربط معدل ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	
مليون جنيه	مليون جنيه	
١،٥٥٥	١،٦٩٨	* المقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية
٤٦١	٤٨٧	* نقل و إنتقالات وبدل انتقال للسفر بالداخل
١٥٦	١٥٧	* نقل و إنتقالات وبدل انتقال للسفر بالخارج
٩١	٨٩	* أخرى
٢،٢٦٣	٢،٤٣١	جملة

## الفوائد

هي الفوائد المستحقة على الاقتراض الحكومي باعتباره أحد المصادر التي تلجأ إليها الحكومة لتمويل أنشطتها وهي غالباً ما تكون فوائد مستحقة على أذون وسندات سواء قصيرة أو طويلة الأجل، أو على قروض لتمويل مشروعات الخطة العامة للدولة.

تقدر الفوائد المقدر سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ١٣٣,٦١٢ مليون جنيه مقابل ١٠٥,٣٠٠ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بزيادة قدرها ٢٨,٣١٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٦,٩٪.

وتشكل فوائد القروض نسبة ٢٥,٠٪ من إجمالي الإعتمادات المخصصة لمصروفات التشغيل في موازنة الدولة والبالغة ٥٣٣,٧٨٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٢١,٠٪ من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة العامة والذي يقدر بنحو ٦٣٥,٣٧٦ مليون جنيه.

**ويوضح الجدول التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية مقارنة بالمتوقع في السنة المالية الحالية:**

جدول رقم (١٤)

الفوائد

(بالمليون جنيه)

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٢/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
						(أ) - الفوائد الخارجية
٣٢,٢	١,٤٦٣	٤,٣	٤,٥٣٩	٤,٥	٦,٠٠٣	* فوائد الدين العام الخارجى
٢٩,٥-	٣٧-	٠,١	١٢٥	٠,١	٨٨	* فوائد خارجية تسدها الجهات
٣٠,٦	١,٤٢٧	٤,٤	٤,٦٦٤	٤,٦	٦,٠٩١	جملة (أ)
						(ب) - الفوائد المحلية
٢٥,٨	٢,٨٨٢	١٠,٦	١١,١٥٠	١٠,٥	١٤,٠٣٢	* فوائد سندات البنك المركزى
٤٨,٥	١٧,٢٠٧	٣٣,٧	٣٥,٤٦٥	٣٩,٤	٥٢,٦٧٢	* فوائد الأذون على الخزانة العامة
١١,٠	٣,٣٠٢	٢٨,٤	٢٩,٨٨٧	٢٤,٨	٣٣,١٨٩	* فوائد سندات الخزانة المصرية
٠,٠	٠	٠,٣	٣٢٠	٠,٢	٣٢٠	* فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك
١٦١,٣	٤,٨٣٨	٢,٨	٣,٠٠٠	٥,٩	٧,٨٣٨	* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين
٨,٨	١,٤٢١	١٥,٤	١٦,١٧٩	١٣,٢	١٧,٦٠٠	* فوائد صكوك صناديق المعاشات
١٠٠,٠-	٢٦٣-	٠,٢	٢٦٣	٠,٠	٠	* فوائد السندات المحلية
٥٧,٢-	٢,٥٠١-	٤,٢	٤,٣٧٢	١,٤	١,٨٧١	فوائد أخرى متنوعة
٢٦,٧	٢٦,٨٨٦	٩٥,٦	١٠٠,٦٣٦	٩٥,٤	١٢٧,٥٢١	جملة (ب)
٢٦,٩	٢٨,٣١٢	١٠٠,٠	١٠٥,٣٠٠	١٠٠,٠	١٣٣,٦١٢	الإجمالي

والفوائد المشار إليها في مجملها فوائد حتمية، ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذه الفوائد البالغة نحو ١٣٣،٦١٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأهمية إبراز ذلك التأكيد على أنه لدى قياس العجز في الموازنة العامة للدولة يتعين أن يشار أساساً إلى ما يسمى بالعجز الأولي، وهو العجز الكلي قبل حساب فوائد القروض حيث تبلغ نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مشروع الموازنة العامة ٧,٦٪ بينما يقتصر العجز الأولي (باستبعاد مدفوعات الفوائد) على ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تجدر الإشارة إلى أن تقديرات مستحقات الفوائد تبنى على أساس كل من أسعار الفائدة الفعلية على السندات والأذون والقروض المستحقة حالياً بمراعاة الافتراضات الخاصة بالافتراض المتوقع خلال الفترة القادمة والسنة المالية المقبلة ٢٠١٢/٢٠١٣، وعلى أساس سعر العائد الساري والمتوقع في الاقتصاد القومي وبمراعاة الاستقرار الحادث في سوق النقد الأجنبي واتجاه البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية مساندة لعملية التنمية الاقتصادية.

كما يتعين الإشارة إلى أن الفوائد على القروض الاستثمارية توجه في معظمها لصناديق المعاشات والبالغ قدرها ١٧،٦٠٠ مليون جنيه وذلك التزاماً من الدولة بمنهجية جديدة قبل هذه الصناديق بأداء حقوق صناديق المعاشات من عائد استثمار أموالها لدى الدولة نقداً بدلاً من رسمتها لدى بنك الاستثمار القومي .

هذا وقد تم بالفعل نقل الجانب الأكبر من التزامات بنك الاستثمار القومي لصناديق التأمين والمعاشات إلى الخزنة العامة في حدود رصيد مديونية الخزنة لبنك الاستثمار القومي، بحيث أصبحت الخزنة العامة هي المسؤولة قبل الصناديق عن هذه الأموال، وتم بالفعل في هذا الإطار إصدار صكوك على الخزنة العامة لصالح صندوق المعاشات بنحو ٢٠٤,٠ مليار جنيه بسعر فائدة يتناسب مع أسعار السوق، وفي هذا الإجراء تأكيد لحقوق أصحاب المعاشات وحفاظاً على أموال الصناديق.

كذلك فإن قيام الخزانة العامة بالسداد النقدي للفوائد على أموال صناديق المعاشات التي نقلت إليها بموجب الصكوك الصادرة على الخزانة العامة ساعد كثيراً على توفير تدفقات وسيولة نقدية للصناديق مكنتها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها ، خاصة وان الخزانة العامة تسدد هذه الفوائد شهرياً إلى صناديق المعاشات وهو ما يعنى ضمناً زيادة معدل العائد الحقيقي الذي تؤديه الخزانة على هذه الصكوك لصناديق المعاشات حيث الأصل ان تسدد الفوائد دفعة واحدة حال استحقاقها بعد انقضاء (١٢) شهر .

على ان الأهم من ذلك هو المراجعة الدائرة حالياً بين وزارة المالية ووزارة التأمينات لتحديد المستحقات الفعلية لصناديق المعاشات طرف الخزانة العامة ، حيث تشير المراجعة الحالية تحت التسوية إلى انه يستحق لصناديق المعاشات طرف الخزانة حتى ٢٠١١/٦/٣٠ نحو ١٤٢,٠ مليار جنيه أخرى ، اتفق على سدادها لصناديق التأمينات بصكوك على الخزانة العامة على مدار عشر سنوات بسعر فائدة متميز .

ومن ثم فان وزارة المالية قد سجلت لصناديق المعاشات حقوقها طرف الدولة بنحو ٤٤٥,٠ مليار جنيه على النحو التالي :

مليار جنيه		مليار جنيه	
		<u>أ- طرف وزارة المالية</u>	
	٢٠٤	صكوك على الخزانة العامة	
	٢	صكوك العجز الاكثواري	
	٣٣	اذون وسندات على الخزانة	
	١٤٢	مستحقات للصناديق عن سنوات سابقة	
٣٨١		جملة	
٦٤			
<u>٤٤٥</u>		<u>ب- طرف بنك الاستثمار القومي</u>	
		الاجمالي	

## الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١٤٥،٨٣٨ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ١٥٤،٤٥٤ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، أي بخفض يقدر بنحو ٨،٦١٦ مليون جنيه بنسبة خفض ٥,٦٪ تقريباً.

وهذا الخفض هو عبارة عن محصلة الخفض فى الإعتمادات المخصصة لدعم المواد البترولية فى ضوء الإجراءات المقترحة لترشيد هذا الدعم وكذلك الزيادة فى أغلب بنود وخاصة دعم السلع التموينية وهو ما سيتضح جلياً لدى شرح تفاصيل إعتمادات الدعم .

وعلى ضوء ما تقدم، فإن إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ تتمثل فى الإعتمادات الأساسية التالية:

١١٢،٩٨٧	* الدعم المخصص للسلع والخدمات
٦،٠١٣	* المنح المقدمة لجهات مختلفة
٢٣،٩٠٨	* المزايا والمساعدات الاجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الإجتماعى
٢،٩٣٠	* إعتمادات واحتياطات للدعم والمساعدات المختلفة
<u>١٤٥،٨٣٨</u>	الإجمالى

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الإعتمادات على بنودها الرئيسية مقارنة بالربط المعدل للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ :

جدول رقم (١٥)

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه)

التغير	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٢/٢٠١٢		البيان	
	النسبة	قيمة	النسبة	مضروب موازنة		
	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه		
					<b>* الدعم :</b>	
٤٠,٩	٧,٧١٦	١٢,٢	١٨,٨٨٤	١٨,٢	٢٦,٦٠٠	- دعم السلع التموينية
٢٦,٧-	٢٥,٥٣٥-	٦١,٩	٩٥,٥٣٥	٤٨,٠	٧٠,٠٠٠	- دعم المواد البترولية
٠,٠	٠	٣,٢	٥,٠٠٠	٣,٤	٥,٠٠٠	- دعم الكهرباء
٢٤,٠	٦,٠٠	١,٦	٢,٥٠٠	٢,١	٣,١٠٠	- دعم تنشيط الصادرات
٧١,٩	٢٤٠	٠,٢	٣٣٣	٠,٤	٥٧٣	- دعم المزارعين
١٠٠,٠-	٢,٠٠٠-	١,٣	٢,٠٠٠	٠,٠	٠	- دعم المحاصيل الزراعية
	٢٠٠	٠,٠	٠	٠,١	٢٠٠	- دعم تنمية الصعيد
٢٠٠,٠	٢٠٠	٠,١	١٠٠	٠,٢	٣٠٠	- دعم المناطق الصناعية
٠,٠	٠	٠,١	١٩٢	٠,١	١٩٢	- دعم الادوية والبان الاطفال
٠,٠	١٢٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٢٠	- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة
٠,٠	١٥٦	٠,٠	٠	٠,٠	١٥٦	- دعم لتأمين الصحى على الاطفال دون السن المدرسي
٠,٠	٠	٠,١	٢٣٠	٠,٢	٢٣٠	- دعم التأمين الصحى على الطلاب
٤٣,٨	٣٧٣	٠,٦	٨٥١	٠,٨	١,٢٢٤	- دعم نقل الركاب
٠,٠	٠	٠,٥	٧٩٠	٠,٥	٧٩٠	- دعم فائدة القروض الميسرة
٥٣,٣-	٨٠٠-	١,٠	١,٥٠٠	٠,٥	٧٠٠	- دعم إسكان محدودى الدخل
٠,٠	٠	٠,٥	٧٥٠	٠,٥	٧٥٠	- دعم شركات المياه
١٠٠,٠-	٢٠-	٠,٠	٢٠	٠,٠	٠	- دعم السينما
٨٧,٠	٤٠٠	٠,٣	٤٦٠	٠,٦	٨٦٠	- دعم الانتاج الحربى
٥٠٠,٠	٢٥٠	٠,٠	٥٠	٠,٢	٣٠٠	- التدريب
١٠٠,٠	٢٠٠	٠,١	٢٠٠	٠,٣	٤٠٠	- دعم اشتراكات الطلبة
٢٥٠	١٠٠	٠,٣	٤٠٠	٠,٣	٥٠٠	- دعم الخطوط غير الاقتصادية
٠,٦	١	٠,٢	٢٤٤	٠,٢	٢٤٥	- صندوق مركبات النقل السريع
٠,٠	٢٠٥	٠,٠	٠	٠,١	٢٠٥	- صندوق دعم نشاط التمويل العقارى
٢٤,٥	١٠,٧	٠,٣	٤٣٥	٠,٤	٥٤٢	- بنود أخرى
١٣,٤-	١٧,٤٨٧-	٨٤,٥	١٣٠,٤٧٤	٧٧,٥	١١٢,٩٨٦	<b>جملة الدعم</b>
٥,٧-	٣٦٢-	٤,١	٦,٣٧٥	٤,١	٦,٠١٣	<b>* المنح</b>
						<b>* مزايا إجتماعية :</b>
٤,١	١٠٠	١,٦	٢,٤٣٤	١,٧	٢,٥٣٤	* معاش الضمان الاجتماعى
٦,٨	٣	٠,٠	٤٤	٠,٠	٤٧	* معاش الطفل
٩٣,٥	١٠,٠٠٠	٦,٩	١٠,٧٠٠	١٤,٢	٢٠,٧٠٠	* مساهمات فى صناديق المعاشات
٦,٦	٣٩	٠,٤	٥٨٨	٠,٤	٦٢٧	* أخرى
٧٣,٧	١٠,١٤٢	٨,٩	١٣,٧٦٦	١٦,٤	٢٣,٩٠٨	<b>جملة مزايا إجتماعية</b>
٥,٧	٢٣	٠,٣	٤٠,٧	٠,٣	٤٣٠	* اعتمادات إجمالية مدرج بموازنات الجهات
٢٧,٢-	٩٣٤-	٢,٢	٣,٤٣٤	١,٧	٢,٥٠٠	<b>* متطلبات إضافية واحتياطات</b>
٣٣,١	٨,٦١٨-	١٠٠,٠	١٥٤,٤٥٥	١٠٠,٠	١٤٥,٨٣٧	<b>الإجمالى</b>

**وبتحليل أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يتبين ما يأتي:**

### **أولاً : الدعم**

#### **(أ) دعم السلع التموينية:**

يقدر دعم السلع التموينية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٢٦,٦٠٠ مليون جنيه وذلك مقابل مبلغ ١٨,٨٨٤ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٧,٧١٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ٤٠,٨٪.

**ويوضح الجدول التالى الدعم المخصص للسلع التموينية وتوزيعاته على السلع:**

جدول رقم (١٦)

دعم السلع التموينية

بمشروع السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الكميات	موازنة معدلة	الكميات	مشروع موازنة	
		ألف طن	مليون جنيه	ألف طن	مليون جنيه	أولاً : السلع الأساسية :
						١ - دعم الخبز
٣٠,٨	٢,٠٠٠	٤,٣٠٠	٦,٤٩٨	٦,٠٠٠	٨,٤٩٨	- القمح المستورد
٨٠,٠	٣,٣١٨	٣,٠٠٠	٤,١٤٦	٣,٠٠٠	٧,٤٦٤	- القمح المحلى
٢٠,٥	٣٦	١٠٠	١٧٦	١٠٠	٢١٢	- الذرة الشامية
٤٩,٥	٥,٣٥٤		١٠,٨٢٠		١٦,١٧٤	جملة دعم الخبز
٨,٦	٤٣٥	٩٠٠	٥,٠٧٧	٨٥٥	٥,٥١٢	٢ - الزيت التموينى
١٦,٣	٤٩٠	١,٢٧٢	٢,٩٩٨	١,٢٥٠	٣,٤٨٨	٣ - السكر
١٥,١	١٨٤	١,٠٠٠	١,٢١٦	٦٠٦	١,٤٠٠	٣ - الأرز / المكرونة
٧٥,٠ -	٣ -	٤	٤	٤	١	٤ - الشاى
١٤,٥	٦,٤٦٠		٢٠,١١٥		٢٦,٥٧٥	جملة دعم السلع الأساسية
						(يخصم)
			١,٠٨٣ -		٠	التغير فى المخزون
			١٤٨ -		٢٥	محصلة الإيرادات والمصروفات
٤٠,٩	٧,٧١٦		١٨,٨٨٤		٢٦,٦٠٠	صافى دعم السلع التموينية

## **ب) دعم المواد البترولية:**

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية فى مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم نحو ٧٠،٠٠٠ مليون جنيه مقابل ٩٥،٥٣٥ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلى سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو استيراد بعضها من الخارج ، وقد تم خفض هذا الدعم بموازنة العام المالى الحالى بمقدار ٢٥،٥٣٥ مليون جنيه فى اطار التوجه العام نحو ترشيد دعم الطاقة وقصره ما أمكن على مستحقيه الحقيقيين من خلال مجموعة من الآليات التى تستهدف ضمان عدم تسريب هذه المواد فى غير قنواتها الشرعية وانتهاج أسلوب مطور للتوزيع عن طريق الكوبونات والكروت الذكية ووفقا لمعدلات معيارية للبوتاجاز والبنزين والسولار والمسارة بتوصيل الغاز لبعض الصناعات التى تستخدم المازوت او مواد الوقود الأخرى ، مع استكمال منظومة رفع الدعم عن الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز .

**ويوضح الجدول التالى الدعم المقرر للمواد البترولية فى المشروع**

**المعروض:**

جدول رقم (١٧)

دعم المنتجات البترولية

بمشروع السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

الوزن النسبي	الدعم	إيرادات البيع	التكاليف	الكمية	أسم المنتج
٣,٧%	٢٥٥٩	٢٩٧١٨	٣٢٢٧٧	٣ مليون م ٥٢٩١٤	غاز طبيعي
٢٥,٤%	١٧٧٦١	٤١٩٩	٢١٩٦٠	٣٦٠ مليون أسطوانة	بوتاجاز
١٩,٦%	١٣٧٤٢	١٧٨٧٨	٣١٦٢٠	٧٧٧٢ مليون لتر	بنزين
٥١,٠%	٣٥٧٢٩	٢٦٤٣٦	٦٢١٦٥	١٦,٠٢٢ مليون لتر	سولار
٠,٣%	٢٠٩	٣١٣	٥٢٢	١٩٠ مليون لتر	كيروسين
٠,٠%	٠	٢١٦٢٠	٢١٦٢٠	٩,٤ مليون طن	مازوت
١٠٠,٠%	٧٥٠٠٠	١٠٠١٦٤	١٧٠١٦٤		الاجمالي

### **(ج) دعم الكهرباء:**

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مبلغ ٥,٠ مليار جنيه لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء عن سنوات سابقة ويقابلها مبلغ مماثل على جانب الموارد ادرج ضمن الأقساط المستحقة على قطاع الكهرباء للخزانة العامة عن القروض المعاد إقراضها للقطاع المذكور.

### **(د) دعم تنشيط الصادرات:**

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مبلغ ٣,١٠٠ مليون جنيه لدعم الصادرات المصرية مقابل ٢,٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ أي بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢٤٪.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على ان هذا الدعم لا يوجه للمصدرين ، وإنما هو دعم للمنتجات التي يتم تصديرها تشجيعاً على غزو الأسواق الخارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المشار إليه يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

### **(هـ) دعم المزارعين:**

تمشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبنذور ومبيدات وتتحمل جانب من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية وتساهم في خفض أسعار التقاوي، وذلك بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

وتبعاً لذلك فقد بلغت تقديرات دعم المزارعين مبلغ ٥٧٢ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

### (و) دعم نقل الركاب:

ويتمثل الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية وذلك لتغطية جزء من العجز الجاري المحقق بكل منهما والناجم عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وذلك مراعاة للفئات محدودة الدخل.

وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب مبلغ ١,٢٢٣,٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ٨٥٠,٨ مليون جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٣٧٣,٠ مليون جنيه بنسبة ٤٤٪.

### (ز) دعم الأدوية والتأمين الصحي:

تعمل الدولة جاهدة على مضاعفة الجهود لتوفير الخدمات الصحية في مجالاتها المتكاملة من خلال الارتقاء بمستوى الأداء في المرافق الأساسية التي ترتبط بالصحة العامة وتعزيز المستشفيات العامة بالأخصائيين، فضلاً عن الجهود المبذولة لتوفير احتياجات المواطنين من الدواء، وقد تضمن القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ في شأن التأمين الصحي على الطلاب في مادته الثالثة أن أحد مصادر التمويل هو الاشتراكات السنوية التي تتحملها الخزنة العامة عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية، وهو ما يمثل دعماً مباشراً من الدولة في هذا الشأن لكل طالب بقيمة ١٢ جنيه سنوياً لعدد حوالى ١٩ مليون طالب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دعم الأدوية وألبان الأطفال يمثل ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة.

وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال والتأمين الصحى مبلغ ٦٩٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ٤٢٢ مليون جنيه بموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٧٦ مليون جنيه بنسبة ٦٥٪.

### (ج) دعم المناطق الصناعية:

يتم صرف هذا الدعم للهيئة العامة للتنمية الصناعية لمواجهة تكلفة البنية الأساسية للمناطق الصناعية وذلك حتى تتمكن الهيئة من تحقيق أهدافها فى التنمية الصناعية، وبما يؤدي إلى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع التنافس فيما بينها.

وقد بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ٣٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ١٠٠ مليون جنيه بموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ .

## **(ط) دعم شركات المياه:**

ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين إيرادات واستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجارى في موازنتها لتغطية الفرق بين السعر الإقتصادى للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق وذلك لتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق.

هذا وقد بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو نفس المبلغ المعتمد فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

## **(ى) دعم فائدة القروض الميسرة:**

قد بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٧٩٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو نفس المبلغ المعتمد فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، ومن ثم تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبى، الإقراض الميسر للأسر الفقيرة والمشروعات التصديرية وغيرها، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض عن السنوات السابقة .

## **(ك) دعم إسكان محدودى الدخل:**

تستهدف وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية لاستكمال وتسليم كافة الوحدات الخاصة بالمشروع القومى لإسكان محدودى الدخل وقد أدرج مبلغ ٧٠٠,٠ مليون جنيه لهذا الغرض فى مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو المبلغ المقدر لإنهاء كافة الأعمال المتعلقة بهذا المشروع .

## (ل) دعم تنمية الصعيد:

فى إطار جهود الدولة المتواصلة لدعم تنمية الصعيد فقد ادرج بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مخصص لهذا الغرض .

## (م) دعم اشتراكات الطلبة والخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات:

فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلى لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تحملها بأعباء اشتراكات الطلبة وبعض الفئات الأخرى بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، فضلاً عن الخسائر التى تتحملها الهيئة عن تشغيل بعض الخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات، فقد تقرر أن تسهم الخزانة العامة فى تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الاشتراكات المدعمة للطلبة والفئات الأخرى بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه ، بالإضافة لمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمواجهة خسائر الهيئة عن تشغيل بعض الخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات .

ومن ثم فإن مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم يتضمن ٩٠٠ مليون جنيه لدعم مرفق السكك الحديدية لمعاونة هذا المرفق الحيوى على أداء رسالته فى خدمة المواطنين خاصة محدودى الدخل .

## (ش) صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة مقابل سداد قيمة ضريبة المبيعات والضريبة الجمركية عن كل سيارة بما يعادل ٥٠٠٠ جنيه و ٨٠٠٠ جنيه على التوالى وقد تم إدراج مبلغ ٢٤٥ مليون جنيه بالمشروع المعروض .

## ثانياً : المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية

تقدر اعتمادات المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٣٢,٨٥١,٢ مليون جنيهه تتمثل أساساً فيما يلى:

١ - المنح والمساعدات المقدمة من الدولة للأغراض الإنسانية والاجتماعية وتبلغ ٦,٠١٣ مليون جنيهه موزعة كالاتى:

مليون جنيهه	
٣,٠٥٧	* علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات الإسعاف وغيرها
٦١٩	* مساعدات من ريع الأوقاف
٤٠٧	* مساعدات الشباب والرياضة
٢٦١	* مساعدات المهجرين وأسر المقاتلين والمساعدات الشهرية للأسر الفقيرة وغيرها
٧٨	* إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الابتدائى بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الواقدين بالأزهر
١٠٤	* مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بالمؤسسات الصحفية والمساعدات لحل مشاكل المؤسسات الصحفية ومخصصات وكالة أنباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع
٤١٧	* إعانات لصناديق الرعاية الاجتماعية للعاملين ونقابة التجاريين وغيرها
١٨	* إعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين
١٣	* صندوق التنمية الثقافية
١٦	* صندوق مبانى الخارجية
٨٠	* صندوق المعونة للدول الأفريقية
٣٠	* صندوق المعونة لدول الكومنولث
٤٩٦	* صندوق دعم الطيران
٤١٧	* جهات أخرى
٦,٠١٣	<b>جملة المنح والمساعدات</b>

ويلاحظ أن جانب من هذه المنح والمساعدات لها مقابل بالإيرادات مثل ريع الأوقاف .

٢ - المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الاجتماعي وتبلغ ٢٠،٧٠٠ مليون جنيه تمثل مساهمات من الدولة في صناديق المعاشات لمعاونة هذه الصناديق في صرف المعاشات المقررة لأصحاب المعاشات، بالإضافة إلى توفير معاشات الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة.

٣ - مخصصات لمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل وغيرها حيث قدر لذلك ٢٦٥٨ مليون جنيه .

٤ - مزايا اجتماعية اخرى متنوعة وقدر لها ٥٥٠,٠ مليون جنيه.

هذا بخلاف التقديرات المدرجة للمتطلبات الإضافية والاعتمادات الإجمالية الأخرى المدرجة بموازنات الجهات والتي تبلغ في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢،٩٣٠ مليون جنيه لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال عام للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية توزع كما يلي:

<u>مليون جنيه</u>	
٢،٥٠٠	• احتياطي عام
٤٣٠	• اعتمادات إجمالية
<u>٢،٩٣٠</u>	<b>جملة</b>

## المصروفات الأخرى

وقد قدر لهذه المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مبلغ ٣٣٣٢٤,٩ مليون جنيه مقابل ٣١١٢٢,٣ مليون جنيه كربط معدل للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدها ٢٢٠٢,٦ مليون جنيه بمعدل زيادة ٧,٠ ٪ .

وتمثل هذه الاعتمادات الحتميات المرتبطة بالمتطلبات القومية والتحويلات الجارية والتخصوية والاشتراكات فى الهيئات والمؤسسات والتعويضات والغرامات وما الى ذلك ...

## شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات "

بلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٥،٦١٨ مليون جنيه مقابل ٤٥،٦٦١ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ٩،٩٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٨ %.

وبصفة عامة فقد تم توزيع إتمادات شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" فى السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ على موازنات الأجهزة المعنية على النحو الموضح بالجدول التالى:

### جدول رقم (١٨)

#### شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
الأهمية النسبية	القيمة	
٪	مليون جنيه	
٤٨,١	٢٦,٧٣٨	- الجهاز الإداري
٦,٢	٣,٤٦١	- الإدارة المحلية
٤٤,٣	٢٤,٦١٩	- الهيئات الخدمية
٠,٣	١٥٠,٠	- تعويضات فروق الأسعار للمقاولين
١,١	٦٥٠,٠	- احتياطات
١٠٠	٥٥,٦١٨	إجمالى

ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

**جدول رقم (١٩)**  
**الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية**

(بالمليون جنيه)

التغيير	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
	(١-٢)	(٢-٣)	(١)	(٢)	
					* مباني وإنشاءات :
١,٩٥٤	١,٩٥٤	٥,١٥٠	٥,١٥٠	٧,١٠٣	X مباني سكنية
١,٩٣٦	١,٩٣٦	١٠,٥١٤	١٠,٥١٤	١٢,٤٥٠	X مباني غير سكنية
٤٨-	٨٦٦-	١٧,٦٩٤	١٨,٥١٣	١٧,٦٤٧	X تشييدات
٣,٨٤٢	٣,٠٢٤	٣٣,٣٥٨	٣٤,١٧٦	٣٧,٢٠٠	جملة
					* الات ومعدات ووسائل نقل :
٦٠٥	٦٠٥	٤٥٢	٤٥٢	١,٠٥٨	X وسائل نقل
١١٠	١١٠	٤٦	٤٦	١٥٥	X وسائل انتقال
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٦,٧٨٣	٦,٧٨٣	٩,٢٨٤	X الآت ومعدات
٢٥	٢٥	١٣٨	١٣٨	١٦٣	X عدد وادوات
٢١٠	٢١٠	١,١٧١	١,١٧١	١,٣٨١	X تجهيزات
٣,٤٥٠	٣,٤٥٠	٨,٥٩٠	٨,٥٩٠	١٢,٠٤١	جملة
					* أصول ثابتة أخرى :
٢١	٢١	٣٥	٣٥	٥٧	X ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)
٢١	٢١	٣٥	٣٥	٥٧	جملة
٧,٣١٣	٦,٤٩٥	٤١,٩٨٤	٤٢,٨٠٢	٤٩,٢٩٧	إجمالي الأصول الثابتة
					* الاصول الطبيعية :
٥٧٢	٥٧٢	٣٥٠	٣٥٠	٩٢٢	X شراء أراضي
٢٩٢-	٢٩٢-	٣١٥	٣١٥	٢٣	X تمهيد وأستصلاح أراضي
٢٨٠	٢٨٠	٦٦٥	٦٦٥	٩٤٥	جملة
٤٩	٤٩	١١	١١	٦٠	X فوائد سابقة على بدء التشغيل
٧٧	٧٧	٧١٦	٧١٦	٧٩٢	X البيعتات
١,١٠٠	٤٤٩	١,٠٨٥	١,٧٣٧	٢,١٨٥	X ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية
١,٠٥٨	١,٠٥٨	٤٨١	٤٨١	١,٥٣٨	X دفعات مقدمة
٠	٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	X تعويضات المقاولين عن فروق أسعار
٨٠	٥٠	٥٧٠	٦٠٠	٦٥٠	X إحتياطيات عامة
٩,٩٥٧	٨,٤٥٧	٤٥,٦٦١	٤٧,١٦١	٥٥,٦١٨	إجمالي الاستثمارات

## ب - تصنيف المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي:

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على حضراتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ وجملتها ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة، ومن ثم فقد تم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، وشراء سلع وخدمات، وفوائد، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ومصروفات اخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

ومن ثم، والتزاماً بالقانون، أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مصروفات الموازنة وجملتها ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، ونظام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (٢٠) والجدول رقم (٢١) الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة حسبما تضمنه مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بنظيرتها في موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

**جدول رقم (٢٠)**  
**التصنيف الوظيفي لصروفات الموازنة**  
**وفقاً لأنشطة الدولة**

(بالمليون جنيه)

التغيير	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		الأنشطة الوظيفية
	(١-٢)	(٣)	(١)	مشروع موازنة	
(٣-١)	(٢-١)	(٣)	(٢)	(١)	
٢٦,٨٣٢	١٩,٧٤٦	١٥٦,٢٠٩	١٦٣,٢٩٥	١٨٣,٠٤١	* الخدمات العامة
٤,٣٠٨	٣,٦٠٩	٢٢,٠٢٣	٢٢,٧٢٢	٢٦,٣٣١	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٧,٦٧٥	٦,٩٤٨	٢٣,٨٨٧	٢٤,٦١٤	٣١,٥٦٢	* الشئون الاقتصادية
٦	٢٧-	١,٢٥١	١,٢٨٤	١,٢٥٧	* حماية البيئة
٧٣٩	٤١١	١٦,٤٤٦	١٦,٧٧٣	١٧,١٨٥	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٤,٢٧٢	٣,٦٣٠	٢٣,١٤١	٢٣,٧٨٣	٢٧,٤١٣	* الصحة
٤,٩١٣	٤,٥٠١	١٥,٤٥٣	١٥,٨٦٥	٢٠,٣٦٦	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٤,١٣٥	١٢,٢٦٣	٤٩,٨٩٩	٥١,٧٧١	٦٤,٠٣٤	* التعليم
٧,٤٤١-	٩,٩٣٥-	١٤٢,٥٠٩	١٤٥,٠٠٣	١٣٥,٠٦٨	* الحماية الإجتماعية
٢,٠٥٧	٢,٠٤٩	٢٥,٤٧٢	٢٥,٤٨٠	٢٧,٥٢٩	* أنشطة وظيفية متنوعة
٥٧,٤٩٥	٤٣,١٩٦	٤٧٦,٢٩٠	٤٩٠,٥٩٠	٥٣٣,٧٨٥	الإجمالي

جدول رقم (٢١)

المصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوى أبواب المصروفات

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

(بالمليون جنيه)

٢٠١٠/٢٠١١ فقطي	٢٠١٢/٢٠١٣		٢٠١٣/٢٠١٤ مشروع الموازنة	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	المصروفات الأخرى	الدعم والمنح المزاييا الإجتماعية	القوات	شراء السلع والخدمات	الأجور وتعويضات العاملين	الأنشطة الوظيفية
	موازنة	موازنة معدلة								
١١٧,٨٨١	١٥٦,٢٠٩	١٦٣,٢٩٥	١٨٣,٠٤١	٧,٧٠٠	٣,٢٧٤	٣,٤٢٥	١٣٣,٣٢٠	٩,٥٢٧	٢٥,٧٩٥	* الخدمات العامة
٢٠,٧٢٣	٢٢,٠٢٣	٢٢,٧٢٢	٢٦,٣٣١	١,٩٢٦	٨٧٠	٣٨٩	٠	٢,٠٩٨	٢١,٠٤٨	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٢٥,٢٥٣	٢٣,٨٨٧	٢٤,٦١٤	٣١,٥٦٢	١٣,٢٤٢	٦٦٦	٣,٧١٤	١٤٣	٣,٣٧٢	١٠,٤٢٥	* الشؤون الاقتصادية
١,١٥٨	١,٢٥١	١,٢٨٤	١,٢٥٧	٢٧٨	١	٤	٠	٥١٨	٤٥٦	* حماية البيئة
١٢,٨٠٢	١٦,٤٤٦	١٦,٧٧٣	١٧,١٨٥	١٥,٩١٢	٣٣	٢٠٩	٩٤	٢٤٥	٦٩٢	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٢٠,٢٧٨	٢٣,١٤١	٢٣,٧٨٣	٢٧,٤١٣	٤,٥٢٢	٢٣٣	٣,١٤٦	١٩	٦,١٥١	١٣,٣٤٢	* الصحة
١٤,٩٧٨	١٥,٤٥٣	١٥,٨٦٥	٢٠,٣٦٦	٤,٠٠٢	٦٦٦	١,٥٦٧	١	١,٥٤١	١٢,٥٨٩	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
٤٨,٢١٤	٤٩,٨٩٩	٥١,٧٧١	٦٤,٠٣٤	٧,٧٦٧	٢٧٣	١٦٠	٣٥	٥,٢١٣	٥,٠٥٨٥	* التعليم
١١٣,٨٥٦	١٤٢,٥٠٩	١٤٥,٠٠٣	١٣٥,٠٦٨	١٦٤	١	١٣٣,٢٢٤	١	٦٦	١,٦١٣	* الحماية الإجتماعية
٢٦,٧٢٤	٢٥,٤٧٢	٢٥,٤٨٠	٢٧,٥٢٩	١٠٥	٢٧,٣٠٨	٠	٠	٣٣	٨٣	* أنشطة وظيفية متنوعة
٤٠١,٤٦٧	٤٧٦,٢٩٠	٤٩٠,٥٩٠	٥٣٣,٧٨٥	٥٥,٦١٨	٣٣,٣٢٥	١٤٥,٨٣٨	١٣٣,٦١٢	٢٨,٧٦٤	١٣٦,٢٢٨	الإجمالي

**ثالثاً : التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة لمشروع الموازنة العامة  
للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣**

قدرت الإيرادات العامة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه ، مقابل ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، أي بزيادة قدرها ٤٣،٨٢٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢,٥ ٪ ، في ضوء التحسن التدريجي في النشاط الاقتصادي وخاصة بعد استقرار الأوضاع السياسية.

**وبصفة عامة تتمثل الإيرادات العامة أساساً فيما يلي :**

**جدول رقم (٢٢)**  
**الإيرادات العامة**

التغير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
١٤,٩	٣٤٠,٦٧٣	٦٦,٤	٢٣٢,٢٣٢	٦٧,٨	٢٦٦,٩٠٥	* الإيرادات الضريبية
٩,٥-	٩٥٢-	٢,٩	٩,٩٧٤	٢,٣	٩,٠٢١	* المنح
٩,٤	١٠٠,١٠٩	٣٠,٧	١٠٧,٤٤١	٢٩,٩	١١٧,٥٤٩	* الإيرادات الأخرى
١٢,٥	٤٣٠,٨٢٩	١٠٠,٠	٣٤٩,٦٤٧	١٠٠,٠	٣٩٣,٤٧٦	الإجمالي

وسنتناول فيما يلي العناصر الثلاثة أو الأبواب الثلاثة التي تتكون منها الإيرادات العامة وهي :

- الضرائب.
- المنح.
- الإيرادات الأخرى.

والإيرادات العامة المشار إليها وقدرها ٤٧٦،٤٣٣ مليون جنيه تغطي نسبة ٧٣,٧٪ من حجم المصروفات العامة للموازنة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

### **أ) الإيرادات الضريبية:**

تعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقي يسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات، ويساعد هذا المصدر على تخفيض الاعباء التمويلية على الخزنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي.

تتمثل الإيرادات الضريبية في كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين والتشريعات الملزمة بهذه الضرائب سواء كانت ضرائب عامة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورسوم جمركية أو غيرها من الإيرادات الضريبية.

وقد بلغت تقديرات هذه الضرائب في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه، مقابل ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

ومن ثم فإن تقديرات مشروع الموازنة من هذه الضرائب تزيد عن موازنة السنة المالية الحالية بنحو ٣٤،٦٧٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٤,٩٪.

**ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ :**

**جدول رقم (٢٣)**  
**تطور حصيلة الإيرادات الضريبية**

(بالمليون جنيه)

معدل النمو عن السنة السابقة (تقديرات) %	الفعليات	التقديرات	السنوات المالية
٢٠,٥	٧٥,٧٥٩	٧٩,٨٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢,٢	٩٧,٧٧٩	٨١,٦٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٢٩,٥	١١٤,٣٢٦	١٠٥,٦٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١٤,٤	١٣٧,١٩٥	١٢٠,٨٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٣٧,٩	١٦٣,٢٢٢	١٦٦,٥٧٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٢,٦-	١٧٠,٤٩٤	١٤٥,٥٤٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٧,٧	١٩٢,٠٧٢	٢٠٠,٤٢٤	٢٠١١/٢٠١٠
١٥,٩		٢٣٢,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
١٤,٩		٢٦٦,٩٠٥	مشروع ٢٠١٣/٢٠١٢

فى هذا الصدد يمكن تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وذلك على النحو التالى:

### \* الضرائب المباشرة:

وهى التى تفرض على اكتساب الدخل ولا يمكن نقل عبئها إلى الآخرين ويتأثر بها أصحاب الدخل فقط، وتتمثل أهمها فى الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والتى تشمل الضرائب على دخول الأفراد، والضرائب على أرباح المؤسسات (الشركات).

### \* الضرائب غير المباشرة :

وهى الضرائب التى تفرض على التصرف فى الدخل - أى طريقة استخدامه - ويتحملها المستهلك النهائى للسلعة أو الخدمة ويتمثل أهمها فى الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات والخدمات - الضرائب على السلع المحلية والسلع المستوردة - ضرائب الدمغة - رسم تنمية الموارد - ضرائب التضامن الاجتماعى - ضريبة الملاهى - ضرائب التجارة الدولية والجمارك).

والبيان المتقدم يوضح تطور التحسن فى أداء التحصيل الضريبى حيث يتضح أن التحصيل قد بدأ فى التحسن كانعكاس لتحسين الأداء الضريبى اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

**وبصفة عامة فإن تقديرات الإيرادات الضريبية فى مشروع الموازنة توزع على المكونات الأساسية التالية:**

**جدول رقم (٢٤)**  
**مكونات الإيرادات الضريبية**

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة	مشروع موازنة	
١٠٤,٩١٤	١٣٠,٧٢٦	١٣٠,٧٢٦	١٥٠,٠٣٩	- الضرائب العامة
٦٤,٤٤٠	٧٢,١١٨	٧٢,١١٨	٨٣,٤٨٥	- ضرائب المبيعات
١٣,٨٥٨	١٨,٠٠٢	١٨,٠٠٢	٢٠,٧٥٩	- الضرائب الجمركية
٨,٨٦٠	١١,٣٨٧	١١,٣٨٧	١٢,٦٢٢	- باقى الإيرادات الضريبية
١٩٢,٠٧٢	٢٣٢,٢٣٢	٢٣٢,٢٣٢	٢٦٦,٩٠٥	الإجمالي

## **وباستعراض مكونات الإيرادات الضريبية المشار إليها يتضح ما يأتي:**

### **1- الضرائب على الدخل والأرباح والدمغة:**

تشكل الضرائب العامة على الدخل والأرباح وضريبة الدمغة العنصر الأساسي في الإيرادات الضريبية، إذ تقدر بنحو ١٥٠,٠٣٩ مليون جنيه وهو ما يمثل نسبة ٥٦,٢ ٪ من الإيرادات الضريبية الكلية والبالغة ٢٦٦,٩٠٥ مليون جنيه .

ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب على الدخل والأرباح وضريبة الدمغة تمثل نسبة ٣٨,١ ٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣,٤٧٦ مليون جنيه، والأهم من ذلك أن هذه الضرائب البالغة ١٥٠,٠٣٩ مليون جنيه تغطي نحو ٢٨,١ ٪ من إجمالي المصروفات العامة البالغة ٥٣٣,٧٨٥ مليون جنيه.

**وتوزع الضرائب على الدخل والأرباح وضريبة الدمغة  
(الضرائب العامة) على مكوناتها على النحو الموضح بالجدول التالي:**

جدول رقم (٢٥)

الضرائب العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
				<b>أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :</b>
١١,٢٤٧	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٨,٣٢١	- ضريبة المرتبات وما فى حكمها
٥,١٦٣	٧,٦٥١	٧,٦٥١	٨,٥٠٠	- ضريبة النشاط التجارى والصناعى
٣١٤	٤٢٩	٤٢٩	٥٨١	- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى
١٧٧	٩٣	٩٣	٩٨	- ضريبة الثروة العقارية
١٦,٩٠١	٢٣,١٧٣	٢٣,١٧٣	٢٧,٥٠٠	جملة
				<b>ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :</b>
٣٤,٣٠٨	٥٠,٥٦٩	٥٠,٥٦٩	٤٥,٨١٦	- ضرائب البترول
١٠,٩٠٠	١٢,٨٠٥	١٢,٨٠٥	١٤,٠٩٥	- ضرائب قناة السويس
٢٥,٣٣٠	٢٠,٥٥٤	٢٠,٥٥٤	٢٩,٨٢٩	- ضرائب باقى الشركات
٧٠,٥٣٨	٨٣,٩٢٩	٨٣,٩٢٩	٨٩,٧٤٠	جملة
				<b>ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :</b>
٣,٠٩٣	٣,٥٦٨	٣,٥٦٨	٤,٣٢٣	- من البنك المركزى
٩	٦٦	٦٦	٦٦	- من البنوك التجارية
٣,١٠٢	٣,٦٣٤	٣,٦٣٤	٤,٣٨٩	جملة
				<b>رابعاً : ضريبة الدمغة :</b>
٢,١٤٦	٢,٤٧٠	٢,٤٧٠	٢,٥١٤	- الدمغة على المرتبات
٥,٠٦٥	٥,٨١٠	٥,٨١٠	٨,٥٦٨	- الدمغة النوعية
٧,٢١١	٨,٢٨٠	٨,٢٨٠	١١,٠٨٢	جملة
				<b>خامساً : باقى الضرائب :</b>
١٩٥	٣١٠	٣١٠	٣١٩	- ضريبة التضامن الإجتماعى
٦,٧١١	١٠,٤٩٧	١٠,٤٩٧	١٤,٨٥٤	- الضرائب على الأذون والسندات
٠	٧٥٠	٧٥٠	٠	- ضرائب الأرباح الراسمالية
٢٥٧	١٥٣	١٥٣	٢,١٥٦	- أخرى
٧,٢٦٣	١١,٧١٠	١١,٧١٠	١٧,٣٢٩	جملة
١٠٤,٩١٤	١٣٠,٧٢٦	١٣٠,٧٢٦	١٥٠,٠٠٣	إجمالى الضرائب العامة

## ومن الجدول المتقدم يلاحظ ما يأتي:

- أن الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين والمتمثلة في ضريبة المرتبات وضرائب النشاط التجاري والصناعي وضرائب النشاط المهني وضريبة الثروة العقارية تبلغ نحو ٢٧,٥٠٠ مليون جنيه، وهو ما يمثل نسبة ١٨,٣ ٪ من إجمالي المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٥٠,٠٣٩ مليون جنيه.
- أن الضرائب على أرباح الشركات (الأشخاص الاعتبارية) والبالغة ٨٩,٧٤٠ مليون جنيه تمثل نسبة ٥٩,٨ ٪ من إجمالي المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٥٠,٠٣٩ مليون جنيه.
- وتتضمن ضرائب الشركات الضرائب من البترول ومن قناة السويس فضلاً عن باقى الشركات العامة والخاصة.
- أن ضرائب الدمغة سواء دمغة المرتبات أو الدمغة النوعية تقدر بنحو ١١,٠٨٢ مليون جنيه، وهو ما يشكل نسبة ٧,٤ ٪ من إجمالي المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٥٠,٠٣٩ مليون جنيه.
- أن الحصيلة الضريبية تتضمن ١٤,٨٥٤ مليون جنيه تمثل الضريبة على عوائد سندات وأذون الخزانة وفقاً لأحكام القانون، وهى فوائد محصلة ضمن الإيرادات الضريبية وقد تم استحداث هذه الضريبة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

## **٢- الضرائب على المبيعات:**

بلغت تقديرات الضرائب على المبيعات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٨٣،٤٨٥ مليون جنيه مقابل ٧٢،١١٨ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

والضريبة على المبيعات المستهدف لها فى مشروع الموازنة نحو ٨٣،٤٨٥ مليون جنيه، إنما تمثل ٣١,٣ ٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة بـ ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه.

كما تمثل هذه الضريبة نسبة ٢١,٢ ٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه ، والأهم من ذلك أنها تغطى نحو ١٥,٦ ٪ من إجمالي المصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

**والجدول التالى يوضح أهم أنواع الضرائب على المبيعات:**

**جدول رقم (٢٦)  
ضرائب المبيعات**

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
				* الضريبة العامة على المبيعات:
١٢,٩٢٣	١٥,٢٩٧	١٥,٢٩٧	١٩,٦٣٨	- الضريبة على السلع المحلية
١٨,٩٥٠	٢١,٨٣٨	٢١,٨٣٨	٢٣,٩٢٣	- الضريبة على السلع المستوردة
٣١,٨٧٣	٣٧,١٣٥	٣٧,١٣٥	٤٣,٥٦١	جملة
				* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):
				( محلي ومستورد )
١٤,١٠٥	١٦,٠١٥	١٦,٠١٥	١٨,٩٠٥	- السجائر والتبغ
٨,٠٩٣	٦,٦٨٩	٦,٦٨٩	٧,٢٧٠	- المنتجات البترولية
٩٧٩	٨٦٤	٨٦٤	١,٢٣٦	- أخرى
٢٣,١٧٧	٢٣,٥٦٨	٢٣,٥٦٨	٢٧,٤١١	جملة
				* الضريبة على الخدمات:
٣,٨٨٢	٤,٦٠٢	٤,٦٠٢	٥,٢٤٥	- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية
٣,٠٢٠	٣,٥٩٥	٣,٥٩٥	٤,٦٠٧	- خدمات التشغيل للغير
٢,٠٨٢	٢,٧٢٢	٢,٧٢٢	٢,١٤٣	- الخدمات المقدمة في الفنادق والمطاعم السياحية
٤٠٨	٤٩٧	٤٩٧	٥١٨	- خدمات أخرى
٩,٣٩٢	١١,٤١٦	١١,٤١٦	١٢,٥١٣	جملة
٦٤,٤٤٠	٧٢,١١٨	٧٢,١١٨	٨٣,٤٨٥	إجمالي ضرائب المبيعات

### ٣- الضرائب والرسوم الجمركية:

قدرت الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ٢٠,٧٥٩ مليون جنيه مقابل ١٨,٠٠٢ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

أى أن تقديرات مشروع الموازنة ستزيد عن الربط المعدل فى السنة المالية الحالية بنحو ٢,٧٥٧ مليون جنيه، بنسبة زيادة ١٥,٣٪ تقريباً.

ولكن بصفة عامة، فإن الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة والبالغة ٢٠,٧٥٩ مليون جنيه إنما تمثل نحو ٧,٨٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٢٦٦,٩٠٥ مليون جنيه.

كما تمثل الضرائب والرسوم الجمركية نسبة ٥,٣٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣,٤٧٦ مليون جنيه والاهم من ذلك أنها تغطى نحو نسبة ٣,٩٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٥٣٣,٧٨٥ مليون جنيه.

**ويوضح الجدول التالى تقديرات الضرائب والرسوم الجمركية:**

**جدول رقم (٢٧)**  
**الضرائب والرسوم الجمركية**

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
				* الضريبة على الواردات :
١١,٣٩٧	١٥,١٣٨	١٥,١٣٨	١٦,٩١١	- الضرائب الجمركية القيمة (بخلاف البترول)
١,٦٠٠	١,٧١٧	١,٧١٧	٢,٧٩٩	- رسوم جمركية على المنتجات البترول
١٢,٩٩٧	١٦,٨٥٥	١٦,٨٥٥	١٩,٧١٠	جملة
٤٥٨	٥٤٩	٥٤٩	٥٩٠	- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان
١٣,٤٥٥	١٧,٤٠٤	١٧,٤٠٤	٢٠,٣٠٠	جملة الضرائب على الواردات
				* الضرائب على التجارة الدولية :
٢٨٩	٤٠٠	٤٠٠	٣٠٠	- الضرائب على الصادر
٠	٢٨	٢٨	٢٨	- الضرائب الجمركية المخصصة لدعم النقل البحرى
٩٠	١١٠	١١٠	١٠٠	- إيرادات الغرامات
٢٤	٦٠	٦٠	٣١	- إيرادات المضبوطات
٤٠٣	٥٩٨	٥٩٨	٤٥٩	جملة الضرائب على التجارة الدولية
١٣,٨٥٨	١٨,٠٠٢	١٨,٠٠٢	٢٠,٧٥٩	إجمالى الضرائب الجمركية

وعند النظر إلى الضريبة الجمركية، فإننا لا يجب أن نقف منها عند موقف الحصيلة لا غير، فهي وإن كانت تشكل نسبة قليلة من الإيرادات العامة أو في أسهامها في تغطية المصروفات العامة، إلا أن النظرة لهذه الضريبة ينبغي أن تمتد إلى أثرها الاقتصادي، فهي واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدم في إدارة الاقتصاد القومي وكأداء هامة تسهم في زيادة الإنتاج وتدعيم الصناعات الوطنية وتحقيق الحماية التنافسية العادلة.

ومن ثم فإن ما أتخذ من خطوات لإصلاح الضريبة الجمركية وهيكلتها التعريفية الجمركية إعتباراً من عام ٢٠٠٤ وأخرها التعديلات التي صدرت بموجب القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩، قد أعادت هيكلتها التعريفية الجمركية للمساعدة في توفير جانب من الأعباء التي يتحملها المنتجون والمصدرون مستخدمى السلع الوسيطة الداخلة في إنتاجهم وتنشيط الصادرات من ناحية، وضبط وتنظيم حركة الواردات من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توقيع بروتوكول التعاون مع الصين حول تبادل المعلومات عن قيم السلع الحقيقية وما يستتبع ذلك من تحجيم مشكلة تزوير الفواتير.

#### **٤- الإيرادات الضريبية الأخرى:**

تستكمل الإيرادات الضريبية الأخرى باقى المنظومة الضريبية السابق الإشارة إليها والتي تتكون من الضرائب على الدخل والأرباح وضريبة الدمغة والضرائب على المبيعات، والضرائب والرسوم الجمركية على نحو ما سلفت الإشارة إليه وتتمثل هذه الإيرادات الضريبية أساسا فى رسوم تنمية الموارد والضريبة العقارية على الاراضى والمباني ورسوم الإجراءات القتصلية وغيرها.

وتقدر الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٢،٦٢٢ مليون جنيه وذلك مقابل ١١،٣٨٦ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ثم فإن تقديرات الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ والبالغة ١٢،٦٢٢ مليون جنيه تزيد بنحو ١،٢٣٦ مليون جنيه عن الربط المعدل فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة زيادة ١٠,٩٪.

وتمثل الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة نسبة ٤,٧٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية البالغة ٢٦٦،٩٠٥ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة بمشروع الموازنة والبالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه.

أما عن تغطية هذه الإيرادات الضريبية الأخرى للمصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه، فإن نسبة هذه التغطية تقتصر على ٢,٤٪.

**ويوضح الجدول التالى توزيع الإيرادات الضريبية الأخرى:**

**جدول رقم (٢٨)**  
**الإيرادات الضريبية الأخرى**

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة	مشروع موازنة	
فعلي				
٣,٤٣٤	٣,٨٢٣	٣,٨٢٣	٥,٣١١	* رسوم تنمية الموارد
١,٤٠٢	١,٦٩١	١,٦٩١	١,٨٧٦	* إتاوة قناة السويس
٧٣٢	١,١٠٠	١,١٠٠	١,٢٥٠	* رسوم الإجراءات القنصلية
٨١٦	٩٤٥	٩٤٥	٩٥١	* رسوم الموانئ والمنائر
١٧٨	٤٧٤	٤٧٤	٢٥٢	* ضريبة الأراضي
١٣٩	١,١٨٠	١,١٨٠	٧٥٢	* ضريبة المباني
٦١٢	٦٤٩	٦٤٩	٧٠٠	* رسوم نقل الملكية
٤٠٠	٢٣٦	٢٣٦	٣٠٠	* رسوم العبور (سوميد)
٤٥٦	٤١٨	٤١٨	٤١٨	* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية
١٢٤	١٥٠	١٥٠	١٥٠	* رسوم تصاريح العمل
٥٦٦	٧٢١	٧٢١	٦٦٣	* إيرادات ضريبية أخرى
٨,٨٦٠	١١,٣٨٧	١١,٣٨٧	١٢,٦٢٢	الإجمالي

## **(ب) المنح:**

هى تحويلات غير إلزامية تتلقاها وحدات حكومية من ثلاثة مصادر رئيسية هى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحدات الحكومية فى قطاع الحكومة العامة. وتصنف المنح حسب طبيعة النشاط الذى تموله إلى منح جارية ومنح رأسمالية.

تبلغ تقديرات المنح فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٩,٠٢١ مليون جنيه موزعة بين منح جارية وأخرى استثمارية ورأسمالية، وذلك مقابل ٩,٩٧٤ مليون جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ثم فإن تقديرات المنح فى مشروع الموازنة والمقدر لها ٩,٠٢١ مليون جنيه تتخفف عن الربط المعدل فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٩٥٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٦٪.

وهذه المنح تشكل نسبة ٢,٣٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣,٤٧٦ مليون جنيه كما أنها تغطى نسبة ١,٧٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٥٣٣,٧٨٥ مليون جنيه.

## **(ج) الإيرادات الأخرى:**

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى (بخلاف الإيرادات الضريبية والمنح) فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١١٧،٥٤٩ مليون جنيه، وذلك بالمقارنة بـ ١٠٧،٤٤١ مليون جنيه فى الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بزيادة قدرها ١٠،١٠٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٤ ٪.

والإيرادات الأخرى البالغة فى مشروع الموازنة ١١٧،٥٤٩ مليون جنيه تمثل نسبة ٢٩,٩ ٪ من حجم الإيرادات العامة البالغة ٣٩٣،٤٧٦ مليون جنيه، كما أنها تغطى نحو ٢٢,٠ ٪ من حجم المصروفات العامة البالغة ٥٣٣،٧٨٥ مليون جنيه.

وبصفة عامة، فإن الإيرادات الأخرى تتركز أساساً فى فوائض البترول وقناة السويس وفوائض الهيئات الاقتصادية الأخرى، وكذلك أرباح الشركات العامة فضلاً عن بعض الإيرادات غير الضريبية الأخرى على النحو الموضح بالجدول التالى:

**جدول رقم (٢٩)  
الإيرادات الأخرى**

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
٢١,٠١٠	٣٧,٧٧٠	٣٧,٧٧٠	٢٥,٩٨٦	* فائض البترول
١٥,٢٥٢	١٦,٩٥١	١٦,٩٥١	١٨,٦٣٦	* فائض قناة السويس
١,٢٨٧	١,٩١٩	١,٩١٩	٢,٩٠٨	* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى
٣,٢٦٦	٥,٥١٤	٥,٥١٤	٦,٠٤٦	* أرباح الشركات
٤٩٨	٢,٥٧٠	٢,٥٧٠	١٠,٨٠٠	* فائض البنك المركزي
٨,٣٥٥	١٤,٠٠٢	١٤,٠٠٢	٩,٨٥٦	* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات
١٣,٧٤١	١٠,٣٧٦	١٠,٣٧٦	١١,٩٢٤	* موارد الصناديق والحسابات الخاصة <sup>☆</sup>
١,٠٥٠	١,٦٦٣	١,٦٦٣	١,٦٨٠	* رسوم قضائية وغرامات
٢,٤٨٩	٣,١٣٧	٣,١٣٧	٣,٤٧٨	* مقابل الخدمات الحكومية
١,١٣٠	١,٦٥٣	١,٦٥٣	١,٧٨٤	* الفوائد المحصلة
١,٤٦٥	٣,١٥٥	٣,١٥٥	٢,٩٣٣	* إتاوة البترول
١٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	٠	* فروق أسعار الغاز
٢,٩١٢-	٠	٠	٠	* مقابل تراخيص التليفون المحمول
٠	٢٦٤	٢٦٤	٤٠٠	* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد
١٦٧	٩٦	٩٦	٨,٢٢٠	* حصيلة بيع أراضي المجتمعات العمرانية
٠	٣٨	٣٨	١٢٠	* اتاوات الذهب
٦٤٠	٦٣٠	٦٣٠	٨,٠٠٢	* تعويضات وغرامات
٣,٣٩٠	٦,٥٠٣	٦,٥٠٣	٤,٧٧٧	* أخرى
٧٠,٩٢٨	١٠٧,٤٤١	١٠٧,٤٤١	١١٧,٥٤٩	الإجمالي

☆ لها مقابل بابواب المصروفات المختلفة



## الفصل الرابع

### البعد الاجتماعى فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تعكس تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ اهتمام الدولة بالجوانب الاجتماعية التى تمس حياة الغالبية الكبرى من المواطنين خاصة فى مجالات التعليم والصحة والدعم ومساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها من الخدمات الاجتماعية المختلفة.

وقد رصدت الموازنة الجديدة لمتطلبات البعد الاجتماعى نحو ٢٨٤,٧ مليار جنيه مقابل ٢٦٨,٩ مليار جنيه فى السنة المالية الحالية ، بزيادة قدرها ١٥,٨ مليار جنيه بمعدل زيادة ٥,٩ % .

وتمثل الاعتمادات التى خصصت للجوانب الاجتماعية والبالغة ٢٨٤,٧ مليار جنيه نحو ٥٣,٣ % من مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه.

#### التعليم :

أن مشروع الموازنة العامة قد تضمن نحو ٦٤,٥ مليار جنيه للتعليم مقارنة بـ ٥١,٣ مليار جنيه فى السنة الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، بزيادة ١٣,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٧ % ومن ثم فإن هذا القطاع يستوعب ١٢ % من حجم المصروفات فى الموازنة العامة للدولة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما يشكل نسبة ٣,٦ % من الناتج المحلى الاجمالى ، وهو ما يبرز اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوى ، مع أهمية التنويه إلى أن ما ساعد على توفير هذه الزيادة لقطاع التعليم أساساً هو الترشيح الذى استهدفه مشروع الموازنة على دعم المواد البترولية .

## الصحة :

وقد تضمن مشروع الموازنة نحو ٢٨,٦ مليار جنيه لقطاع الصحة مقابل ٢٤,٢ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، بزيادة قدرها ٤,٤ مليار جنيه بمعدل نحو ١٨,٢٪ .

ومن ثم فإن هذا القطاع يستوعب ٥,٤٪ من حجم المصروفات فى مشروع الموازنة البالغ ٥٣٣,٧ مليار جنيه كما يمثل ١,٦٪ من حجم الناتج المحلى الاجمالى.

## الدعم :

فى إطار الحماية الاجتماعية لمحدودى الدخل وتوفير متطلبات الدعم اللازم للمواطنين من سلع تموينية ومواد بترولية ودعم الإسكان لمحدودى الدخل وتنشيط الصادرات ودعم التنمية الصناعية وغيرها ، فقد تضمن مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١١٣,٠ مليار جنيه لهذا الغرض ، تمثل نسبة ٢١,٢٪ من اجمالى المصروفات البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما يمثل الدعم نسبة ٦,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

## مساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها :

وقد تضمن مشروع الموازنة نحو ٥٠,٤ مليار جنيه لمساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها من المساعدات مقابل ٤٠,١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٠,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٧٪ .

وتشكل هذه الاعتمادات نسبة ٩,٤٪ من اجمالى المصروفات البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما تمثل نسبة ٢,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

## الخدمات الاجتماعية الأخرى :

وقد رصدت لها الموازنة مبلغ ٢٨,٢ مليار جنيه مقابل ٢٢,٩ مليار جنيه فى السنة المالية الحالية بزيادة قدرها ٥,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٣,١٪ .

وتتضمن هذه الاعتمادات أساساً ٧,٨ مليار جنيه مخصصة لبرنامج الإسكان الاجتماعى ، كما تتضمن الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية للشباب والثقافة والشئون الدينية .

وتشكل هذه الاعتمادات ٥,٣٪ من اجمالى مصروفات الموازنة البالغة ٥٣٣,٧ مليار جنيه ، كما تمثل ١,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

ويوضح الجدول رقم (٣٠) الاعتمادات التى خصصت للبعد الاجتماعى المشار إليه .

كما يوضح الجدول رقم (٣١) حجم الاعتمادات المخصصة للبعد الاجتماعى منسوبة لإجمالى الإنفاق العام فى مشروع الموازنة بعد تحييد أثر الفوائد والأقساط المرتبطة بالدين العام من هذه المصروفات .

## جدول رقم (٣٠)

ويوضح الجدول التالي الإعتمادات التي رصدت في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقيق البعد الإجتماعى فى إطار السياسة المالية والإجتماعية للدولة .

(بالمليون جنيه)

موازنة معدلة ٢٠١٢/٢٠١١		مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢		البيان
كلى	جزئى	كلى	جزئى	
٥١٢٦٤,٠		٦٤٤٨٤,٠		<b>التعليم :</b> توفير متطلبات العملية التعليمية سواء التعليم الاساسى أو التعليم قبل الجامعى أو التعليم الجامعى ، وتأكيذاً من الدولة على أن التعليم حق للجميع وإيماناً منها أن التعليم هو المدخل الاساسى للإنتاج والتنمية وكذلك توفير متطلبات تطبيق كادر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بكل من الجامعات المصرية وجامعة الأزهر .
٢٤١٧١,٠		٢٨٦١١,٠		<b>الصحة :</b> توفير الخدمات الصحية للمواطنين ومتطلبات علاجهم بالمستشفيات والوحدات الصحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين أحوال الأطباء وهيئة التمريض بالإضافة إلى ما تم تخصيصه كدعم للطلاب بموازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى بمبلغ ٢٣٠ مليون جنيه ، دعم للأدوية بمبلغ ١٩٢ مليون جنيه ودعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة بمبلغ ١٢٠,٠ مليون جنيه ودعم الأطفال دون السن المدرسى بمبلغ ١٥٦,٠ مليون جنيه
١٣٠٤٧٣,٤		١١٢٩٨٦,٥		<b>الدعم :</b> لدعم السلع التموينية الأساسية والإضافية ودعم المواد البترولية من سولار وبوتاجاز وغاز طبيعى وبنزين وكيروسين ومازوت ، ودعم الكهرباء فى إطار السياسة العامة لإظهار دعم الطاقة بالموازنة العامة للدولة ، فضلاً عن دعم إسكان محدودى الدخل والقروض الميسرة وتنشيط الصادرات ودعم متطلبات التنمية الصناعية .
٤٠١١٥,٩		٥٠٤٥١,٤		<b>مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها :</b> توفير متطلبات مساندة وتدعيم نظم المعاشات وإعادة هيكلتها وتشمل: • تقرير فوائد على أموال صناديق المعاشات المستخدمة فى تمويل الاستثمارات الحكومية . • مساهمات الخزانة لدعم صناديق المعاشات . • معاش الضمان الاجتماعى للأسر الفقيرة . • معاش الطفل . • مساعدات إجتماعية متنوعة .
٢٢٨٦٥,٠	١٦١٧٨,٩ ١٠٧٠٠,٠ ٢٤٣٣,٥ ٤٤,٠ ١٠٨٠٣,٥	٢٨١٦٦,٠	١٧٦٠٠,٢ ٢٠٧٠٠,٠ ٣٣٣٣,٥ ٤٧,٠ ٨٧٧٠,٧	<b>خدمات إجتماعية أخرى :</b> برنامج الإسكان الاجتماعى خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية .
٢٦٨٨٨٩,٣		٢٨٤٦٩٨,٩		<b>الإجمالى العام</b>

## جدول رقم (٣١)

### نسب بنود البعد الاجتماعي

### إلى الإنفاق العام بعد استبعاد سداد أصل وخدمة الدين العام

مليون جنيه

موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
٥١,٢٦٤,٠	٦٤,٤٨٤,٠	قطاع التعليم
%١٣,٧	%١٥,٨	نسبته لصافي الإنفاق العام
١٧١,٠٠٢,٤	٢٨,٦١١,٠	قطاع الصحة
%٦,٤	%٧,٠	نسبته لصافي الإنفاق العام
١٣٠,٤٧٣,٤	١١٢٩٨٦,٥	الدعم
%٣٤,٨	%٢٧,٧	نسبته لصافي الإنفاق العام
٤٠,١١٥,٩	٥٠,٤٥١,٤	مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعي وغيرها
%١٠,٧	%١٢,٣	نسبته لصافي الإنفاق العام
٢٢,٨٦٥,٠	٢٨,١٦٦,٠	خدمات اجتماعية أخرى
%٦,١	%٦,٩	نسبته لصافي الإنفاق العام
٢٦٨,٨٨٩,٣	٢٨٤,٦٩٨,٩	الجملة
%٧١,٧	%٦٩,٧	نسبته لصافي الإنفاق العام



## الفصل الخامس

### التوازنات المالية الأساسية لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

السيد المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من المصروفات والإيرادات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

مليون جنيه ٥٣٣،٧٨٥	* <u>المصروفات:</u> ..... وتتمثل المصروفات في الموازنة العامة للدولة في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائد القروض، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".
٣٩٣،٤٧٦	* <u>الإيرادات:</u> ..... وتتمثل الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الإيرادات الضريبية، والمنح المتاحة، والإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، وإيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.
١٤٠،٣٠٩	* <u>العجز النقدي للموازنة:</u> ..... أنه يترتب على عدم مقدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.
٥،٣١٤ (-)	* <u>صافي حيازة الأصول المالية:</u> ..... وتمثل ما تدفعه الخزينة العامة من مساهمات أو ما تؤديه من أقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.
١٣٤،٩٩٥	* <u>العجز الكلي للموازنة:</u> ..... ويمثل العجز النقدي للموازنة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:-

- \* العجز النقدى للموازنة.
- \* صافى حيازة الأصول المالية.
- \* العجز الكلى للموازنة.
- \* إجراءات تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة.
- \* مركز الدين العام.

### **أولاً: العجز النقدى للموازنة:**

يمثل العجز النقدى الظاهر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

وهذه الفجوة البالغة فى مشروع الموازنة نحو ٣٠٩،١٤٠ مليون جنيه تمثل نسبة ٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس القصور الحادث فى الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الاجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لا بد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

## ثانياً : صافى الحيابة من الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، فكل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

وعلى الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ (٥،٣١٤) مليون جنيه مقابل (٦،٦٦٣) مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ويوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية والتى يراعى فيها استبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء الموارد الناجمة عن تلك الخصخصة والتى تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية، وما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور:

**جدول رقم (٣٢)**  
**صافي حيازة الأصول المالية**

(بالمليون جنيه)

التغيير		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
		الموازنة المعدلة	الموازنة	مشروع موازنة	
(٣-١)	(٢-١)	(٣)	(٢)	(١)	
					<b>حيازة الأصول المالية:</b>
٣,٧٦٨	٣,٧٦٨	٤,٣٠٦	٤,٣٠٦	٨,٠٧٤	* وتتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات .
.	.	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	يستبعد : * المساهمة في صندوق إعادة الهيكلة
٣,٧٦٨	٣,٧٦٨	٤,٠٥٦	٤,٠٥٦	٧,٨٢٤	<b>الصافي</b>
					<b>المتحصلات من حيازة الأصول المالية:</b>
٢,٤١٩	٢,٤١٩	١١,٢١٩	١١,٢١٩	١٣,٦٣٨	* وتتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق الملكية .
.	.	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	يستبعد : * حصيلة الخصخصة
٢,٤١٩	٢,٤١٩	١٠,٧١٩	١٠,٧١٩	١٣,١٣٨	<b>الصافي</b>
١,٣٤٩	١,٣٤٩	٦,٦٦٣-	٦,٦٦٣-	٥,٣١٤-	<b>صافي الحيازة</b>

### ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه وبإضافة نتيجة صافى الحيازة من الأصول المالية إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة نصل الى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، والذي يقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ١٣٤،٩٩٥ مليون جنيه مقابل ١١٩،٩٨٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة قدرها ١٥،٠١٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢,٥٪ وإن كان هذا العجز الكلى فى مشروع الموازنة المعروض يمثل نسبة ٧,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو أقل من قرينة فى الموازنة المعدلة للسنة المالية الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ والذي بلغ ٧,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لما يوضحه الجدول التالى:-

جدول رقم (٣٣)

العجز الكلي

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
٤٠١,٨٦٦	٤٧٦,٢٩٠	٤٩٠,٥٩٠	٥٣٣,٧٨٥	* المصروفات العامة
٢٦٥,٢٨٦	٣٤٩,٦٤٧	٣٤٩,٦٤٧	٣٩٣,٤٧٦	* الإيرادات العامة
١٣٦,٥٨٠	١٢٦,٦٤٣	١٤٠,٩٤٣	١٤٠,٣٠٩	العجز النقدي
٢,١٢٠-	٦,٦٦٣-	٦,٦٦٣-	٥,٣١٤-	صافي حيازة الأصول المالية
١٣٤,٤٦٠	١١٩,٩٨٠	١٣٤,٢٨٠	١٣٤,٩٩٥	العجز الكلي
١,٣٧١,٤٨٠	١,٥٤٦,٢٠٠	١,٥٧٠,٠٠٠	١,٧٧٧,٦٠٠	الناتج المحلي الإجمالي
%١٩,٣	%٢٢,٦	%٢٢,٣	%٢٢,١	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي
%٢٩,٣	%٣٠,٨	%٣١,٢	%٣٠,٠	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي
%١٠,٠	%٨,٢	%٨,٩	%٧,٩	نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي
%٩,٨	%٧,٨	%٨,٦	%٧,٦	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي

## **رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:**

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافاً إليها صافى الحيازة من الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

### **وفى هذا الشأن يتعين التفرقة بين أمرين هامين:**

**الأول :** إن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلى للموازنة العامة للدولة المقدر فى مشروع الموازنة العامة بمبلغ ١٣٤،٩٩٥ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية والمقدر لها فى مشروع الموازنة المعروض ٩٣،٥١٧ مليون جنيه.

**الثانى :** أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجى، حيث ينبغى أن يستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص وتخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك يكون صافى الاقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١٣٤،٧٤٥ مليون جنيه مقابل مبلغ ١١٩،٧٣٠ مليون جنيه بالربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بزيادة قدرها ١٥،٠١٥ مليون جنيه كما هو موضح بالجدول التالى:

**جدول رقم (٣٤)**  
**صافي الاقتراض ومصادر التمويل**

(بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
١٣٤,٤٦٠	١١٩,٩٨٠	١٣٤,٢٨٠	١٣٤,٩٩٥	العجز الكلي
٣٢,١٧٤	٩٩,١٤٤	٩٩,١٤٤	٩٣,٥١٧	يضاف سداد أقساط القروض المحلية والخارجية
١٦٦,٦٣٤	٢١٩,١٢٤	٢٣٣,٤٢٤	٢٢٨,٥١٢	إجمالي التمويل
٣٢,١٧٤	٩٩,١٤٤	٩٩,١٤٤	٩٣,٥١٧	(يستبعد) الخفض في الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط
٢٢	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	صافي حسيلة الخصخصة
١٣٤,٤٣٨	١١٩,٧٣٠	١٣٤,٠٣٠	١٣٤,٧٤٥	صافي الاقتراض

هذا وقد روعي في مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة سواء لتغطية العجز الكلي أو لسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية :

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
	موازنة معدلة	موازنة		
١٤٦,٩٨٢	٢٠٤,٥٠٠	٢١٨,٨٠٠	٢٢٦,٥١٢	- التمويل بإصدار أدون وسندات
١,٣٧٤	٩٤	٩٤	١,٧٥٠	- القروض من المصادر الخارجية
١٨,٢٥٧	١٤,٢٨٠	١٤,٢٨٠	٠	- الاقتراض من مصادر أخرى
٢٢	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	- صافي حسيلة الخصخصة
١٦٦,٦٣٤	٢١٩,١٢٤	٢٣٣,٤٢٤	٢٢٨,٥١٢	إجمالي مصادر التمويل

ومن الطبيعي أنه إذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للأدون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الأدون والسندات كأن تتوافر قروض من صندوق النقد الدولي والمستهدف لها ٣,٢ مليار دولار أي ١٩,٢ مليار جنيه ، أو غيرها من المصادر التمويلية .

## **خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى :**

لاشك أن العجز فى الموازنة العامة للدولة يعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ المعروف يتضمن عجزا كليا بنحو ١٣٥,٠ مليار جنيه وهو ما يستدعى الاقتراض لتغطيته ويؤدى بالتالى الى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومى، خاصة مع تداعيات الأحداث الجارية وتأثيرها على مواردنا العامة وعلى الدخل القومى فانه يبقى التحدى الأكبر للسياسة المالية فى المقدره على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى منسوبا إلى الناتج المحلى الاجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس اقتصادياً من خلال ثلاث مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، والدين الحكومى، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين درءا لآثاره على الدخل القومى وتحجيماً للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والمقبلة من هذا الدين.

والجدول التالي يوضح تطور صافي الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالي دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٣٥)  
تطور صافي الدين العام

نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلى			صافي الدين العام لأجهزة الموازنة				السنوات المالية
نسبة الدين المحلى والخارجى	نسبة الدين الخارجى	نسبة الدين المحلى	الناتج المحلى الإجمالى	إجمالى	الدين الخارجى	الدين المحلى	
%	%	%	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
٪٧٣,٨	٪٩,٦	٪٦٤,٢	٧٤٤٨٠٠	٥٤٩٧٤٧	٧١٥٧٥	٤٧٨١٧٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٪٦٩,٧	٪١٦,٣	٪٥٣,٥	٨٩٥٥٠٠	٦٢٤٤٥١	١٤٥٧٥٢	٤٧٨٦٩٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٪٦٧,٧	٪١٣,٧	٪٥٤,١	١٠٤٢٢٠٠	٧٠٥٤٧١	١٤٣١٤٥	٥٦٢٣٢٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٪٦٧,٢	٪١٢,٢	٪٥٥,٠	١٢٠٦٧٠٠	٨١٠٥٣٤	١٤٦٧١٧	٦٦٣٨١٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
٪٧٠,٥	٪١١,٦	٪٥٨,٩	١٣٧١٨٠٠	٩٦٦٨٤٦	١٥٨٧٣٤	٨٠٨١١٢	٢٠١١/٢٠١٠
٪٦٨,٥	٪١٠,١	٪٥٨,٤	١٥٢٩٩٤٧	١٠٤٩٤٤٤	١٥٤٨٧١	٨٩٤٥٧٣	٢٠١٢/٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١١

ومن ثم - وعلى ضوء البيان المتقدم - يتضح أن حجم الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة العامة للدولة يتناقص سنة بعد أخرى، إذ بعد أن كانت نسبته إلى الناتج المحلى ٧٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فإنه تدرج فى الخفض وقد بلغ فى نهاية العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ نسبة ٧٠,٥٪ منه ٥٨,٩٪ للدين المحلى و ١١,٦٪ للدين الخارجى ، كما بلغ حجم الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة فى نهاية ديسمبر ٢٠١١ نحو ٦٨,٥٪ من الناتج المحلى الاحمالى .

هذا وإذا انطلقنا ليس فقط إلى المستوى الأول من قياس الدين المحلى (دين أجهزة الموازنة العامة) وإنما إلى المستوى الثانى والذى يعبر عنه بدين الحكومة العامة (تشمل بالإضافة إلى أجهزة الموازنة العامة دين بنك الاستثمار القومى) ثم إلى المستوى الثالث والذى يعبر عنه بالدين العام والذى يشمل بالإضافة إلى ما تقدم دين الهيئات الاقتصادية، فإننا سنلاحظ الانخفاض النسبى فى حجم هذا الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى بعد مراعاة استبعاد العلاقات المتداخلة بين هذه الأجهزة بعضها البعض من ناحية للوصول إلى إجماليات هذا الدين ثم خصم الودائع الخاصة بكل من هذه الأجهزة من ناحية أخرى للوصول إلى صافى هذا الدين المحلى.

إن الدين العام الخارجى الحكومى الذى يدخل فى مسئولية وزارة المالية وتلتزم بأعباء خدمته وصل فى نهاية يونيو ٢٠١١ نحو ٢٦,٢ مليار دولار (ما يعادل ١٥٨,٧٣٤ مليون جنيه مصري) وبإضافته إلى صافى الدين العام المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١١ يصبح صافى الدين العام المحلى والخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١١ نحو ١٢١٩١٧٥ مليون جنيه بنسبة ٨٨,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى وإن كان هذا الدين قد وصل فى نهاية ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٣٠,٢٦٢٥ مليون جنيه بنسبة ٨٥,١٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

**جدول رقم (٣٦)**  
**تطور صافي الدين العام المحلي والخارجي**

(بالمليون جنيه)

البيان	حتى ٢٠١١/٦/٣٠	حتى ٢٠١١/١٢/٣١
<b>الدين العام المحلي:</b>		
دين أجهزة الموازنة العامة	٨٠٨,١١٣	٨٩٤,٥٧٣
دين الهيئات الاقتصادية	٦٦,٨١٨	٦٦,٥٢٩
دين بنك الاستثمار القومي	١٨٥,٥١٠	١٨٦,٦٥٢
<b>جملة</b>	<b>١,٠٦٠,٤٤١</b>	<b>١,١٤٧,٧٥٤</b>
<b>الدين الخارجي الحكومي</b>	<b>١٥٨,٧٣٤</b>	<b>١٥٤,٨٧١</b>
<b>الاجمالي</b>	<b>١,٢١٩,١٧٥</b>	<b>١,٣٠٢,٦٢٥</b>
<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>	<b>١,٣٧١,٨٠٠</b>	<b>١,٥٤٦,٢٠٠</b>
نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي	%٧٧,٣	%٧٤,٢
نسبة الدين الخارجي الحكومي إلى الناتج المحلي	%١١,٦	%١٠,٠
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي	%٨٨,٩	%٨٤,٢

ويتبين من البيان المتقدم ان الدين العام الذى تلتزم به الحكومة سواء فى صورته الإجمالية أو فى صورته الصافية، سواء كان يقتصر على أجهزة الموازنة العامة أو على الدين الحكومى أو الدين العام للدولة، فإنه وإن كان يتزايد كرقم مطلق، إلا أن نسبه إلى الناتج المحلى الإجمالى تتناقص سنة بعد أخرى، وهو ما يؤكد أن الدين العام فى إطاره الطبيعى وإن عبئه على المستوى القومى يتناقص سنة بعد أخرى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى، فليست هناك دولة لا تقترض ولكن العبرة هى فى عدم تجاوز هذا الافتراض لمعدل الزيادة فى الناتج المحلى وطالما أن هناك خفض نسبى فى الدين إلى هذا الناتج، فإن ذلك يعطى اطمئناناً لصحة المسار.



## الفصل السادس

### مشروع موازنة الخزنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

**السيد المشير / حسين طنطاوى**

**رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

**السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

- وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته،  
تعد موازنة الخزنة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية يعرض فيها:
- العجز أو الفائض النقدى.
  - العجز أو الفائض الكلى.
  - مصادر تمويل العجز الكلى.
  - تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

### ويوضح الجدولين التاليين ما يأتى:

- ١ - الصورة الإجمالية لموازنة الخزنة العامة وما تظهره من عجز نقدى وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزنة العامة.
- ٢ - النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزنة العامة.

## جدول رقم (٣٧)

### موازنة الخزنة العامة

### الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

موازنة السنة المالية معدلة ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣				البيان
	اجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
					<b># الإيرادات</b>
٢٣٢,٢٣٢	٢٦٦,٩٠٥	٨٣٢	٨٦٠	٢٦٥,٢١٣	- الضرائب
٩,٩٧٤	٩,٠٢١	٤١٩	.	٨,٦٠٢	- المنح
١٠٧,٤٤١	١١٧,٥٤٩	١٦,٤٥٣	٥,٠٢٣	٩٦,٠٧٤	- الإيرادات الأخرى
<b>٣٤٩,٦٤٧</b>	<b>٣٩٣,٤٧٦</b>	<b>١٧,٧٠٤</b>	<b>٥,٨٨٣</b>	<b>٣٦٩,٨٨٩</b>	<b>جملة الإيرادات</b>
					<b># المصروفات</b>
١١٠,٤٩٧	١٣٦,٦٢٧	١٥,٤٧٢	٦٥,٧٥٣	٥٥,٤٠٢	- الأجور وتعويضات العاملين
٢٩,٢٥٥	٢٨,٧٦٥	٦,٧٥٥	٨,٥٢٨	١٣,٤٨١	- شراء السلع والخدمات
١٠٠,٨٠٠	١٣٣,٦١٢	١٣٨	٢١٤	١٣٣,٢٥٩	- الفوائد
١٥٤,٤٥٤	١٤٥,٨٣٨	٥,٠٣٤	٣٥٦	١٤٠,٤٤٧	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٣٥,٦٢٢	٣٣,٣٢٥	١,٥٨٨	١٢٦	٣١,٦١١	- المصروفات الأخرى
٤٥,٦٦١	٥٥,٦١٨	٢٤,٦٢٠	٣,٤٦١	٢٧,٥٣٨	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
<b>٤٧٦,٢٩٠</b>	<b>٥٣٣,٧٨٥</b>	<b>٥٣,٦٠٧</b>	<b>٧٨,٤٤٠</b>	<b>٤٠١,٧٣٨</b>	<b>جملة المصروفات</b>
<b>١٢٦,١٤٣</b>	<b>١٤٠,٣٠٩</b>	<b>٣٥,٩٠٢</b>	<b>٧٢,٥٥٧</b>	<b>٣١,٨٤٩</b>	<b>العجز (الفائض) النقدي</b>
					<b># صافي حيازة الأصول المالية</b>
١٠,٧١٩	١٣,١٣٨	.	.	١٣,١٣٨	- المتحصلات من الاقتراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)
٤,٠٥٦	٧,٨٢٤	٨٢	.	٧,٧٤٢	- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية ( بدون مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيئة )
<b>٦,٦٦٣-</b>	<b>٥,٣١٤-</b>	<b>٨٢</b>	<b>.</b>	<b>٥,٣٩٥-</b>	<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>
<b>١١٩,٩٨٠</b>	<b>١٣٤,٩٩٥</b>	<b>٣٥,٩٨٤</b>	<b>٧٢,٥٥٧</b>	<b>٢٦,٤٥٤</b>	<b>العجز (الفائض) الكلي</b>
					<b># مصادر التمويل للعجز الكلي</b>
٢٠,٤٥٠٠	٢٢٦,٥١٢	٣٥,٢٥٥	٧٢,٧٤٣	١١٨,٥١٣	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
١٤,٢٨٠	.	.	.	.	* إصدار الأوراق المالية بخلاف الاسهم لتمويل عجز الموازنات
<b>٢١٨,٧٨٠</b>	<b>٢٢٦,٥١٢</b>	<b>٣٥,٢٥٥</b>	<b>٧٢,٧٤٣</b>	<b>١١٨,٥١٣</b>	<b>جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية</b>
٩٤	١,٧٥١	١,١٧٧	.	٥٧٤	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
.	.	.	.	.	. لتمويل الاستثمارات
<b>٩٤</b>	<b>١,٧٥١</b>	<b>١,١٧٧</b>	<b>.</b>	<b>٥٧٤</b>	<b>X لتمويل عجز الموازنات</b>
٢١٨,٨٧٤	٢٢٨,٢٦٣	٣٦,٤٣٢	٧٢,٧٤٣	١١٩,٠٨٨	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
٩٩,١٤٤	٩٣,٥١٧	٤٤٨	١٨٦	٩٢,٨٨٤	اجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الاسهم
١١٩,٧٣٠	١٣٤,٧٤٥	٣٥,٩٨٤	٧٢,٥٥٧	٢٦,٢٠٤	- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
٢٥٠	٢٥٠	.	.	٢٥٠	صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الاسهم
					- يضاف صافي حصيلة الخصخصة
<b>١١٩,٩٨٠</b>	<b>١٣٤,٩٩٥</b>	<b>٣٥,٩٨٤</b>	<b>٧٢,٥٥٧</b>	<b>٢٦,٤٥٤</b>	<b>صافي مصادر تمويل العجز الكلي</b>

**جدول رقم (٣٨)**  
**موازنة الخزنة العامة**  
**النتائج العامة للموازنة العامة للدولة**

(بالمليون جنيه)

النتائج		الموارد			الإستخدامات			
الموازنة المحسنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	البيان	الموازنة المحسنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	البيان	الموازنة المحسنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
١٢٦,٦٤٣	١٤٠,٣٠٩	العجز النقدي	٣٤٩,٦٤٦	٣٩٣,٤٧٦	إجمالي الإيرادات	٤٧٦,٢٨٩	٥٣٣,٧٨٥	إجمالي المصروفات
٦,٦٦٣-	٥,٣١٤-	صافي حيازة الأصول المالية	١٠,٧١٩	١٣,١٣٨	متحصلات من الأقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصصة)	٤,٠٥٦	٧,٨٢٤	حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية ( بدون مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيكلية )
١١٩,٩٨٠	١٣٤,٩٩٥	العجز الكلي	٣٦٠,٣٦٥	٤٠٦,٦١٤	إجمالي الإيرادات ومتحصلات الأقراض	٤٨٠,٣٤٥	٥٤١,٦٠٩	إجمالي المصروفات وحيازة الأصول المالية
١١٩,٧٣٠	١٣٤,٧٤٥	صافي الاقتراض	٢١٨,٨٧٤	٢٢٨,٢٦٣	الاقتراض	٩٩,١٤٤	٩٣,٥١٧	سداد القروض المحلية والإجنبية
٢٥٠	٢٥٠	صافي حصيلة الخصصة	٥٠٠	٥٠٠	حصيلة الخصصة	٢٥٠	٢٥٠	مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيكلية
٢	٢		٥٧٩,٧٣٩	٦٣٥,٣٧٦	الإجمالي	٥٧٩,٧٣٩	٦٣٥,٣٧٦	الإجمالي



## الفصل السابع

### توجهات السياسة المالية فى الأجل المتوسط

السيد المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

لقد بات الأمر يتطلب نهجاً جديداً للسياسات المالية يعمل على خفض معدلات الدين العام وتنمية الموارد العامة ليتسنى لها مقابلة المصروفات المتزايدة التى تلتزم بها الدولة مع أهمية ترشيد هذه المصروفات إلى الحدود المقبولة والتى لا تخل بالاحتياجات الأساسية للمواطنين .

ولقد بات الأمر يقتضى أيضاً تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى للبلاد خلال الأجل المتوسط ، مع ما يتطلبه ذلك من اتخاذ ما يلزم من إجراءات هيكلية على رأسها ترشيد دعم الطاقة وقصره على المحتاجين من محدودى الدخل - بجانب الحاجة الملحة إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز القدرات المؤسسية للعمل الضريبى بما يوازن بين العبء الضريبى على الممولين المكلفين بالضريبة الحالية - من ناحية - وعدم التأثير السلبى على النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى .

وتبعاً لذلك فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإجراءات المالية التى يتعين العمل بمقتضاها فى الأجل المتوسط بدءاً من السنة المالية الحالية :

## الاجراءات ذات الاولوية خلال الاجل المتوسط :

- ١ . استكمال إصلاحات منظومة ضريبة المبيعات إستكمالاً للمرحلة الأولى المقترح تطبيقها خلال العام المالي القادم وصولاً إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة . وتتضمن هذه الإصلاحات توحيد سعر الضريبة، ومراجعة حد التسجيل، وترشيد الإعفاءات وقصرها على السلع ذات البعد الإجتماعي، وتقليص عدد السلع المدرجة على الجدول (ضريبة الإنتاج)، وتبسيط إجراءات وآليات خصم الضريبة وردّها، وخفض الغرامات مع توحيدها مع الإجراءات الضريبية المتبعة في قانون الضريبة على الدخل أينما أمكن.
- ٢ . تنشيط الإدارة الضريبية بما يضمن مكافحة التهرب الضريبي وذلك من خلال: تفعيل مواد القانون الخاصة بتجريم عدم إصدار الفواتير، ورفع القدرات المؤسسية لتحجيم مخاطر تسعير المعاملات (Transfer Pricing) ، ومتابعة واستيداء المتأخرات الضريبية المستحقة.
- ٣ . إدخال بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي أوضحت التطبيقات العملية أهميتها، بما في ذلك إدخال تعديلات على نصوص بعض المواد لضبط الصياغة القانونية ومنع الثغرات التي تسمح بالتجنب الضريبي في بعض الحالات ، بالإضافة إلى توسيع نطاق سريان الضريبة ليشمل معظم الأنشطة الاقتصادية والدخول المتولدة منها . وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الضريبية المعمول بها في النظام الضريبي المصري لا تمثل عنصراً مؤثراً لجذب الإستثمارات خاصة وأن المستثمر الأجنبي يظل خاضعاً لسداد الضريبة في بلده الأصلي بالرغم من إعفائه في مصر، وهو ما يعنى ضمناً إن أى إعفاء يتقرر في مصر يعنى دعماً لخزينة أجنبية ولا يستفيد منه المستثمر الأجنبي.

- ٤ . تحديث قانون الجمارك ومراعاة ترشيد الإعفاءات الجمركية وإستكمال مشروعات تطوير الإدارة الجمركية وآليات الفحص وتقليل مخاطر التهريب، بجانب تعزيز التعاون مع الإدارات الجمركية المختلفة بما فى ذلك مجالات تبادل المعلومات والخبرات الجمركية.
- ٥ . تفعيل قانون الضريبة العقارية بما يحقق مزيد من العدالة فى المنظومة الضريبية وسوف يتم تخصيص نحو ٢٥٪ من الحصيلة لخدمة المحليات، و ٢٥٪ أخرى لتطوير العشوائيات .
- ٦ . تطوير إطار حساب الخزانة الموحد فى ضوء ما أسفرت عنه التطبيقات الفعلية، مع إعادة النظر فى استخدامات الصناديق والحسابات الخاصة بما يخدم الإقتصاد القومى بصورة أكثر فاعلية .
- ٧ . استكمال مشروع ميكنة نظام المتحصلات والمدفوعات الحكومية بما فيها أجور العاملين، وهو ما يسمح بزيادة كفاءة إدارة التدفقات النقدية وخفض تكاليف إدارة أموال الدولة .
- ٨ . التوسع فى برامج المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل المشروعات الاستثمارية وإتاحة الخدمات العامة، لما فى ذلك من إتاحة مساحات مالية وطاقات إقتصادية إضافية تسمح بالتعجيل بتنفيذ مشروعات متعددة فى البنية التحتية والخدمات العامة دون التأثير على إستقرار المؤشرات المالية للعجز والدين .
- ٩ . استمرار الجهود المبذولة لمبادلة أكبر جزء ممكن من الديون مع الدول الصديقة، وذلك ضمن آليات توفير مساحة مالية لتنفيذ المشروعات التنموية المختلفة.

١٠. فض التشابكات المالية المعقدة بين الكيانات الحكومية المختلفة (خزانة عامة - هيئات اقتصادية - بنك الاستثمار القومي - صناديق التأمينات) مع اتخاذ إجراءات محددة لزيادة الكفاءة المالية والاقتصادية داخل الهيئات الاقتصادية، خاصة البترول، والكهرباء، والسكك الحديدية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وغيرها.

١١. إصلاح نظام التأمين الصحى والعمل على زيادة أعداد المستفيدين منه.

١٢. الإهتمام ببرامج التدريب التحويلي وذلك ضمن منظومة جديدة لتحفيز الصناعات المتوسطة والصغيرة وتنمية معدلات التوظيف.

١٣. المضى قدما فى إصلاح منظومة دعم الطاقة تدريجياً من خلال استهداف آليات أكثر فاعلية فى الرقابة والتسعير وإدارة أصول قطاع البترول. ومما لا شك فيه أن ملف دعم الطاقة وتسرب جزء كبير من هذه الموارد لغير مستحقيها يمثل جانب رئيسى فى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى لصالح المجالات ذات المكون الإجماعى المرتفع مثل الصحة والتعليم ومد المرافق الأساسية. كما ان هناك شبه إجماع مجتمعى على ضرورة فتح هذا الملف، ولكن مع مراعاة وجود مظلة ضمان إجتماعى فاعلة لحماية الفئات الأولى بالرعاية.

١٤. ويتواكب مع ذلك استخدام جزء من الفوائض المحققة من هذه البرامج لإعادة تدويرها فى صورة زيادة مخصصات الصحة والتعليم وبرامج البعد الإجماعى الأخرى مثل توسيع قاعدة المستفيدين من مظلة معاش الضمان الإجماعى وزيادة مخصصات الإسكان منخفض التكاليف، وغيرها.

## تقديرات الموازنة العامة والدين خلال الأعوام الثلاث القادمة:

وتشير التقديرات إلى بدء تعافى الإقتصاد تدريجياً مع إستعادة الإستقرار الأمنى والسياسى من جانب، وتطبيق إجراءات هيكلية تبعث بالثقة مرة أخرى فى إستقرار الإقتصاد المصرى وبالتالي تحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. وفى ضوء ذلك فإنه من المتوقع أن تسجل معدلات النمو ما بين ٤٪ - ٤,٥٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٢٪ تقريباً خلال العام المالى الجارى؛ ثم تستمر معدلات النمو فى الزيادة التدريجية لتسجل ٥,٤٪ فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم ٥,٨٪ فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو ما سيتواكب معه تراجع معدلات البطالة ووضعها على مسار نزولى خلال الأعوام المقبلة.

وفى ضوء ما تقدم فإن العجز المتوقع تحقيقه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ سيبلغ نحو ١٣٥ مليار جنيه (٦,٧٪ من الناتج المحلى)، وينخفض خلال العام التالى الى ما بين ٧٪ - ٧,٢٪ من الناتج المحلى، وصولاً الى ٦٪ من الناتج المحلى فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. وجدير بالذكر إن إستكمال الإصلاحات الهيكلية سيؤدى إلى إستمرار تراجع معدلات العجز الكلى لتصل إلى ٣,٨٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

ويتصل بذلك تراجع معدلات إجمالى الدين (محلى وأجنبى) لأجهزة الموازنة العامة للدولة (جهاز إدارى - إدارة محلية - هيئات خدمية) ليصل إلى ٨٠,٣٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ويستمر فى الإنخفاض ليسجل ٧٧,٣٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، ثم ٦٣٪ من الناتج المحلى فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ما يعنى تنامى قدرة الإقتصاد على خدمة الدين والوفاء بالتزاماته دون أن يكون ذلك عائقاً أمام تحقيق الأهداف التنموية.

**جدول رقم (٣٩)**  
**تقديرات أداء الموازنة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات القادمة**  
**(٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٢٠١٥)**

(بالمليون جنيه)

متوقع		مشروع موازنة	البيان
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	
٤٩٣,٢٠٥	٤٥١,١٥٨	٣٩٣,٤٧٥	<b>الإيرادات العامة</b>
%٩,٣	%١٤,٧	%١٢,٥	معدل النمو
٣٧٠,٠٥٨	٣٢٧,٥٩٧	٢٦٦,٩٠٥	الإيرادات الضريبية
٣٠,١٨	٣,٢١٩	٩,٠٢١	المنح
١٢٠,١٢٩	١٢٠,٣٤٢	١١٧,٥٤٩	الإيرادات الأخرى
٦٣٦,٥١٤	٦٠٠,٢١٦	٥٣٣,٧٨٤	<b>المصروفات العامة</b>
%٦,٠	%١٢,٤	%١٢,١	معدل النمو
١٦١,٢٠٥	١٤٨,٨٠١	١٣٦,٦٢٧	الأجور وتعويضات العاملين
٣٨,٥٩٦	٣٣,٥٦٤	٢٨,٧٦٥	شراء السلع والخدمات
١٥٥,٠٨٥	١٥٠,٨٥٣	١٣٣,٦١٢	الفوائد
١٧٨,٣١١	١٧١,٧٠٩	١٤٥,٨٣٨	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٤١,٠٦٤	٣٧,٦٥١	٣٣,٣٢٥	المصروفات الأخرى
٦٢,٢٥٣	٥٧,٦٣٨	٥٥,٦١٨	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٢٤	٨٦٠	٥,٣١٤-	<b>صافي الحيازة من الأصول المالية</b>
١٤٣,٣٣٤	١٤٩,٩١٩	١٣٤,٩٩٥	<b>العجز الكلى</b>
			ملاحظات: (نسبة الى الناتج المحلى)
%٦,٠	%٧,٣	%٧,٦	العجز الكلى
%٦,٠	%٧,٢	%٧,٩	العجز النقدي
-%٠,٥	%٠,٠	%٠,١	العجز الأولي
%٧٣,٣	%٧٧,٤	%٨٠,٣	إجمالي الدين العام
%٦٥,٨	%٦٨,٩	%٧٠,٧	الدين المحلى
%٧,٥	%٨,٥	%٩,٦	الدين الخارجى
%٥,٨	%٥,٤	%٤,٥- %٤	معدلات النمو الاقصادى
%١٣,٢	%١٣,٣	%١٤,٠	معدلات نمو نصيب الفرد فى الناتج المحلى (بالجنيه المصرى)

## الفصل الثامن

### العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

**السيد المشير / حسين طنطاوى**

**رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

**السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

تقضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة ، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى حضراتكم للتفضل بالنظر .

ولكن ما يهم فى هذا المقام هو الإشارة إلى العلاقات بين الخزنة العامة وبين الهيئات الاقتصادية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ والتي تسفر عن :

التغير	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
(١١,٤)	مليار جنيه ١٣١,٢	مليار جنيه ١١٩,٨	ما يؤول للخزنة العامة من الهيئات الاقتصادية
(٧,٩)	١٢٩,٥	١٢١,٦	ما تدفعه الخزنة العامة للهيئات الاقتصادية
(٣,٥)	١,٧	(١,٨)	الصافى

أى أن المقد أن يؤول من الهيئات الاقتصادية فى السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ لحساب الخزنة العامة ( ١١٩,٨ مليار جنيه ) يقل عما تتحمله الخزنة العامة لتلك الهيئات ( ١٢١,٦ مليار جنيه ) بنحو ١,٨ مليار جنيه.

وتوضح الجداول أرقام (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢)





جدول رقم (٤٢)

ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات

الإقتصادية مقارنة بين مشروع العام المالي

٢٠١٣/٢٠١٢ وموازنة ٢٠١٢/٢٠١١

( بالالف جنيه )

التغير	ربط ٢٠١٢/٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢	البيانات
			<b>١ - الدعم ( الإعانات ) الى :</b>
-٢٥,٥٣٥,٠٠٠	٩٥,٥٣٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	الهيئة العامة للبتترول
٧,٧١٦,٠٠٠	١٨,٨٨٤,٠٠٠	٢٦,٦٠٠,٠٠٠	هيئة السلع التموينية
٥,٦٩٦,٠٠٠	٦,٢٠٤,٠٠٠	١١,٩٠٠,٠٠٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي
٤,٠٣٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٣٠,٠٠٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص .
-٥٢١,٩٧٩	٣,١٢٥,٣٥٠	٢,٦٠٣,٣٧١	باقي الهيئات الإقتصادية
-٨,٦١٤,٩٧٩	١٢٧,٢٤٨,٣٥٠	١١٨,٦٣٣,٣٧١	<b>إجمالي الدعم ( الإعانات )</b>
٥٤٨,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٩٨٨,٠٠٠	<b>٢ - المساهمات :</b>
٢٠,٠٠٣٨	٧٨٤,٩٦٢	٩٨٥,٠٠٠	٣ - اتحاد الاداعه والتلفزيون ( خدمات مؤداة لأجهزة الدولة ) :
-١٥,٥٠٠	٥٥,٥٠٠	٤٠,٠٠٠	٤ - الهيئة القومية للبريد :
٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	عمولة على المحصل والمنصرف لحساب المصالح الحكومية
-٢,٥٠٠	٣,٥٠٠	١,٠٠٠	رسوم تخليص مراسلات القوات المسلحة
-٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٨,٠٠٠	عمولة على ارسدة الشيكات
-٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٨,٠٠٠	عمولة على مبيعات وطوابع واوراق الدمغة
-٢٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	<b>إجمالي الهيئة القومية للبريد</b>
-٧,٨٨٦,٩٤١	١٢٩,٥٤٣,٣١٢	١٢١,٦٥٦,٣٧١	<b>إجمالي ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية</b>

## الخاتمة :

**السيد المشير / حسين طنطاوى**

**رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

**السادة / أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

لقد حرصت فى عرضى المتقدم لمشروع الموازنة العامة للدولة المعروض على حضراتكم ، أن أؤكد على أن تنفيذ السياسات المالية إنما يسير بخطى متوازنة تحرص كل الحرص على الأبعاد الاجتماعية كسياسة متصلة ومستمرة لحكومتنا ، كما يسير فى ذات الوقت بخطى متقدمة نحو تحقيق الأبعاد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة مرتكزة على محاور الانتاج والاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنشيط اقتصادنا القومى .

كذلك فقد حرصت فى بيانى عن مشروع الموازنة العامة للدولة أن تكون المصارحة والمكاشفة والشفافية والواقعية هى نقاط الارتكاز التى تتحاور الحكومة من خلالها ، وهو ما يظهر جليا من خلال :

\* تقدير اعتمادات الاستخدامات فى الموازنة العامة فى إطار إنفاق فعال ومرشّد دون إسراف أو تقتير بما فى ذلك الاعتمادات الاستثمارية وحرصا على الالتزام بالحدود المخصصة دون تجاوزات .

\* تقدير الموارد العامة المستهدفة فى إطار المقدرة التكلفة للمجتمع الضريبي وبمراعاة توجه الدولة نحو تنفيذ منظومة متكاملة تأخذ فى حساباتها أهمية إعادة هيكلة بعض جوانب النظام الضريبي لإسبابها الفاعلية فى الأداء وتحقيق العدالة الضريبية .

\* تنفيذ سياسة مالية نشطة من خلال إدارة تدفقات المالية العامة لخزانة الدولة بأسلوب علمى سليم تحرص فيه على السيطرة على الدين العام وتقليل أعباء خدمته ، وفى إطار تخطيط يوازن بين توفير التمويل اللازم من مدخرات حقيقية ومن سياسات الضبط المالى اللازم لتخفيض هذا الدين وربطه بالنتائج المحلى الاجمالى .

\* إن حقوق الدولة وملكيتهامؤسستها لابد وأن يحقق نتائج مثمرة وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة ، انما ينبغى أن يكون لصالح الخزانة العامة ، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون اغفال لما يناط بالبعض منها من أداء فى الدور الاجتماعى للدولة .

ولا يفوتنى أن أشير فى هذا المجال إلى أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية ، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة .

ويقينى أن التوجهات نحو الإصلاح والتنمية إنما تزداد عمقا فى إطار التشاور والتحاور البناء ، وسيساعد ذلك على تحقيق رفعة هذا الوطن وتحقيق الخير لأبناء مصر العزيزة على قلوبنا جميعاً .

والله ولى التوفيق .

